

Yāziǝī, Naṣīf al, of Lebanon

Kitab nār alqurā

کتاب
نار القرآ
فی
شرح جوف الفراء

مختصر

طبع ثانیة فی بیروت فی المطبعة الادیة

سنة ۱۸۸۶

893.74

424

فهرس الكتاب

صفحة	باب	صفحة	
٧٨		٢	الكلمة وما يتالف منها
٧٩		٣	الاسم كتاب
٨٢		٤	الاعراب والبناء
٨٤		٦	الاعراب والمعربات
٨٦		٧	الاعراب بالحركة
٨٧		٨	الاعراب بالحروف
٨٩		١١	ملحقات التثنية والجمع
٩٢		١٢	نقد اعراب ومجمل
١٠١		١٥	امتناع صرف الاسم
١٠٥		١٦	موانع الصرف
١١٦	كتاب	٢٧	بناء الاسم
١٢٠	باب النواضع	٢١	النكدة والمعرفة
١٢٥		٢٢	الضمير
١٢٨		٢٦	العلم
١٣٣		٤٠	اسم الاشارة
١٣٤		٤٢	الموصول
١٣٥		٤٩	العوامل والمعولات
١٣٩		٦٠	الحذف والتقدير
١٤٢		٦٢	الابتداء والخبر باب
١٤٤		٧٢	الفاعل
١٥٦		٧٦	نائب الفاعل

صفحة	صفحة	باب	باب
٢٦٥	١٥٨	احرف النداء	احرف الجرّ
٢٦٦	١٦٥	القسم	انّ واخواتها
٢٦٨	١٧٢	ضمير الشان	نواصب الفعل
٢٧٠	١٧٧	ضمير النصل وكاف الخطاب	الجزازم
٢٧٢	١٨٦	قيود الضائر	الاحرف المشبهة بليس
٢٧٥	١٨٨	احكام الضائر	لا النافية للجنس
٢٧٧	١٩٢	الموصلات المحرفية	النعث
٢٧٨	١٩٩	حرف التعريف	عطف البيان
٢٨٠	٢٠١	التنوين	التاكيده
٢٨٢	٢٠٦	نون التثنية والجمع	البدل
٢٨٤	٢١٢	نون الوقاية	عطف النسق
٢٨٥	٢١٥	نون التوكيد	الوقف
٢٨٧	٢٢٠	لام التوكيد	النداء
٢٩٠	٢٢٩	ادوات النفي	توابع المنادى
٢٩١	٢٢١	حروف العطف	الاستغاثة
٢٩٥	٢٢٢	قد والسين وسوف	الندبة
٢٩٦	٢٢٥	عند ولدي ومع وقطّ وإذا الفجائية	الاختصاص
٢٩٧	٢٢٦	أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية	التخدير والاغراء
	٢٢٧	احرف الجواب والتفسير والذنيبه	الاشتغال
٣٠١	٢٤٢	والاستفتاح	التنازع
٣٠٢	٢٤٥	تحريك الساكن	العدد
٣٠٤	٢٥٠	الاستئناف	الكنايات
٣٠٥	٢٥٢	الحكاية	اسماء الافعال والاصوات
٣٠٧	٢٥٧	احرف الزيادة	تقسيم الكلام
٣١٢	٢٥٨	احكام الظرف والمجرور (خاتمة)	الطلب
٣١٤	٢٥٩	الجملة واحكامها	ادوات الطلب

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوابغ نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار كتاب والذي المسمى بنار الفري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التركيب ومناحي الإعراب التي تحتلها الصناعة إلا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النخاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما لحناء مرجوحته أو لشهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان الخنار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط أو استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمة الله قد تداركه في المتن أو الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعة في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقاة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمة الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخطة التي انتحها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب بإيهاها من هذا المختصر وحيث ندعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل المخاطر الكليل على إعادة نظمه أو استبدال ما وقع منه

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونها عواري
والشوط الذي تجر أذيال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام مما تتوازن فيه المقادير
وتتلخج في ساحته رُسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعذاره * وإني لأستغفر الله مما اجتأت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبمُحاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء أن اعمم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب وأقرب مسافة مناه على الطلاب فان أصبت فالفضل لقسامي برده
وناظم وشاحه وعقده والآفاني عملت على مكانة العلم الفاصر ونزلت على حكم الذهن
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتعمده بذيل
علمه ويسد ما أناد علي من وجوه الصواب بواسع علمه
وما توفيقى إلا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسبي ونعم

الوكيل

كتاب
نار القرى
في
شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمة الله و نفعنا به

مختصر

بقلم والده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

1277 - 1861

حق طبعه محفوظ

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

المحمد لله العلم المفرد . الذي يُسند إليه ولا يُسند . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمّيته نار الفري .
على الأرجوزة التي سمّيتها جوف الفرا . يتكفل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع
مبانيها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عما يرون فيها من
الزلزل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلَا سَمِيَهُ يُسَبِّحُ
قَدْ جَمَعَتْ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةٌ سَمِيَتْهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزةُ أفعولةٌ من الرجز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل
صيدٍ عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء
به حتى كأن من بصطادة قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة
لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان المواقف عليها قد وقف على كل
كتاب في هذا الفن

مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ أَلْتَحَاةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يَعْرِفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر
في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والحادث وهو الفعل

والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يُؤلف منها فبني افاد الافادة المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة * واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والمهمل كجسق والقول يخص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدلنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين وهما المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كتم باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمى كلاماً وكلماً ما لم يقع فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم * وعلى هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد والكلم لا يُطلق على المفيد وغيره . واعم منه باعتبار اللفظ لانه يُطلق على اقل من ثلاث كلمات والكلم لا يُطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يُطلق على اقل من ثلاثة احاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيئات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لاسمائه . وبهذا القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كعم وبس فان ذلك قد عرض عليها لتضمنها معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مضمهر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا يتعقد بدونه .

وهو إما مظهر كجعفر وإما مضمرة كأنت * وأعلم ان الكلام لا يتألف إلا من اسمين
 كزيد قائم . أو اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
 تركيبه مطلقاً وإنما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يجهل
 الدلالة على الذات والحديث فيكون مُسنداً إليه باعتبار الاول ومُسنداً باعتبار الثاني .
 والفعل يدل على الحديث دون الذات فيكون مُسنداً ولا يكون مُسنداً إليه . والحرف لا
 يدل على شيء منها فلا يكون مُسنداً ولا مُسنداً إليه

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بَعْنَاهُ وَرَدُّ

أي ان اصدق العلامات التي يُعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأً أو فاعلاً
 كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبر الاسناد الى ما هو بعناه كالمكان
 الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
 علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء .
 وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير
 اليه ولحاق ناء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة
 فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَتَوَابُوهُمْ لِعَمَلٍ
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

أي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا
 ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاءً لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد
 ان يكون مقدراً في البنية نحو جاء التي ورأيت التي ومررت بالتي . وهو يجري على الاسم
 بطريق الاصاله لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف .
 وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والحزم وكل واحد منها يكون حكماً له في

الموضع الذي يقتضيه كما سترى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانة تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانة اثر مجلبة العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا تطيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقْيِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا أَمْ يُعْتَرِضُ يَمَانِعُ مِنْ دُونِهِ أَوْ يَغْرَضُ

اي ان البناء تقيض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما سترى بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة * ووحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونة مانع كالتقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانة لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانة ما جى به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمُّهُ وَافْتَحَ فِيهِ وَأَكْسَرَ وَخَذَ مِنْهُ لِاعْرَابِ سِهَاتٍ تَحْنِذِي وَفِيهَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذْفًا شَهْرًا

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانهاءه كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب بهذه الحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجلان ورأيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصةً به نحو يضربان . واما حذفها فيعرب به نحو لم يضربا . ويبنى عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكم . وفي الفعل نحو قام وقم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذ وجير . ولا يقع في الفعل لثقله للصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِأَحْرَكَاتٍ مُفْرَدًا أَعْرَبَ وَمَا يَجْمَعُ ذُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلِمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي يَجْرَدُ عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يَسْنَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ الْأَحْرَفُ وَذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ فَرَعٌ يُخْلَفُ

اي ان الذي يعرب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كنياب . وجمع المؤنث السالم كموثقات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يسند اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعلم من ان يكون بذكر ما يعرب به نحو جاء زيد . او مجذوفه نحو لم يضرب . فان المجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول المجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا يتقضى بالاسماء الخمسة التي تعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامر كما سيجي * فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخَفِضُ اسْمٌ فَقَطُّ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فُرِضَ

اي ان الرفع والنصب شائعتان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائما واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والمجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ الْحَزْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَبْرُدُ إِذْ فِيهِ غَمَضٌ وَجِهَ حُكْمٌ قَدْ قَصِدُ
وَالْمُخْفَضُ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ أَمْتَنَعَا لِحَبْعِهِ بَيْنَ التَّقْيِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الحزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمنعولية وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو حزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والمخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو الحدوث والزمان والفاعل والمخفض ثقيل فكرهوا ان يجعلوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعُ مُعْرَبًا بِالْحَرْكَةِ طُرًّا فَتَلِكَ بَيْنَهُ مُشْتَرِكَةٌ
وَأَنْصَبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعٍ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصْبُهُ أَتَّخِذُ
وَأَخْفِضُ بِكَسْرٍ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدَّخْتُمُ بِيَدِي أَعْنَلَالٍ فَيَجْذِفُهُ جِزْمٌ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها. وتُنصب بالفتحة الا جمع المؤنث السالم فبالكسرة كرايت المؤنثات حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصب بالياء كما سيأتي لاشتراكها في السلامة . ويُخفف الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة كمررت باحد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُجزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيجذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجذف فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيجذف آخره الشبيهة بالحركة . وقيل ان الجازم يجذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما بجذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعل التكميل نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم

للضرورة فيكون جزمه مقدرًا وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَشِيبَةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو يقرأ بابدال الهمزة الفاء فان قُدِّرَ الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل

الابدال وان قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة

والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكَرًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وانما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقدمنا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر * واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً وموثقاً هو مجرد الصيغة الموضوعية لكل واحد منها بالنظر الى حصول الجمعية فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لموثق كأرضون . ومن الموثق لمذكر كطلحات . وما لم يسلم بناه واحده فيها كبنون وبنات مما اثنى بها كما سيأتي في باب المثنات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُوٌّ وَقَمْرٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنٌّْ قَدْ يُفْجَمُ

وَشَرَطُهَا الْأَفْرَادُ وَالْتَكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَعَّ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشرط في النظم منها ان تكون ميمه

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجهولة ولا مصغرة . وان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرأ . فان لم تتوفر
هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى
ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهن فقد يزوج بينهما فتحسب ستة ومعناه في الاصل
الشيء مطلقاً غير انهم يكون به غالباً عما يستفح التصريح بذكره . ولا شهر فيه ان يعرب
بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الافصح * واعلم ان الفم يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء ياهمه يصبح ظان وفي البحر فمه

وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لحلوف فم الصائم اطيب عند الله من ربح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنَى الْفَتْ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَهْرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميرة المرفوع في نحو
يضر بان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضر بون فجعلاوا كل
واحدة منهما علامة للمرفوع للموافقة بين صاحب والمضروب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفَ رَفْعاً بَوَاوٍ نَصْبُوهُ بِالْأَلِفِ
وَجُرَّ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْحَجْرِ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحقَّ الرفع بالواو من الاسماء الخمسة وهو
ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك
وهلم جرأ * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجر
فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
النصب والجر من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدا للتسوية بينهما في الصورة
وَالرَّفْعِ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدْيِ ضَمِيرٍ لَأَنَّ بِالنُّونِ حَصَلَ
وَحُدِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ أَتَفَى كَمَا أَتَفَى الْحَجْرُ الَّذِي قَدْ سَلَفَا
اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي

احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان . وواو الجمع نحو يضربون وتضربون .
وياء المخاطبة نحو تضربين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه
النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضرب بالان الجزم عبارة عن حذف
علامة الرفع كما مر . ثم يُحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفاً علامة له ايضاً كما
حُمِلَ على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضاً . وذلك لان الجزم نظير
الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنِ اَصُولِ مَا فِي اَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اُسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو
الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضم والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة
والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو
لم يضرب لا عن حذف الآخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب
بالحركة يُحَسَّبُ اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما
علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يُعَرَّبَ بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان
الاسم بوضع اولاً للواحد ثم يُثَنَّى ويُجَمَعُ لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع
باسره الاعراب بالحروف لانها فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة .
فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما
كان جمع المذكر السالم هو الاصل في الجمع وبقية المجموع فروع له جعلوا له الاعراب
بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع
فيه قصداً للمطابقة بين المعرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح
لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كالب فانه يستلزم الابن
شبهوها بالمثني الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال
الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلها
منها كيضربان ويضربون بالرفوع منها كالضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضرب
بالجمع المنصوب كالضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع
المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

فصل

في ملحقات التننية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمٍ مَا ثَنِي مُحْتَمِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالثنى لامثنيين حقيقة لان من شرط المثنى ان يكون صالحا للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهالا يصلحان لذلك. غير انهم باعتبار مناسبتها للمثنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكمه في الاعراب فيرفعونها بالالف وينصونها ويخفضونها بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الآبوين المراد بهما الاب والام فقيل ملحق بالثنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثنى بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التننية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كِلَامٍ مَضْمَرٍ كَلْتَا فَإِنْ تُضِفْ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْتَصِرَ قَمِينَ

اي وكذلك يلحقون بالثنى كلاً وكلتا مع اضافتها الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلالها والمرأتان كلتاها ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما. فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المنفرة كسائر الاسماء المنصورة فيقال جاء كلال الرجلين ورأيت كلتا المرأتين وهلم جرّاً وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثنى ولفظها مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمثنى مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ. ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابها مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة للمناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يراعى لفظ كلا وكلتا او معناها في الاخبار عنها ايضاً فيقال كلالها

قَائِمٌ أَوْ قَائِمَانِ. وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

كَلَاهَا حِينَ جَدَّ الْجُرِّيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهَا رَابِ

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَحْقُوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لِهَمَا
نَحْوُ الْعُقُودِ وَالْيَ الْأَتِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ آتِ

ای انهم الحقول بالجمعین السالمین مذکراً ومؤنثاً ما وافقهما فی صیغة الجمع وخالفهما فی شروطه واحکامه کعمود الاعداد وهي من العشرین الی التسعین فانها لیست بمجموع فی الحقیقة لان العشرین مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما یکون علی ثلاث عشرات فتمثل اقل ما یکون علی ثلثین * وكذلك ألو بمعنى اصحاب ومؤنثة آلات اذ لامفرد لها اوها جمع ذی وذات من غیر لفظها وعلی کلا الوجهین لا یصح الحکم علیها بالجمعیة . وکل ذلك فی باب الثنیه والجمع سماعی لا یُقاس علیه

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَّةِ وَجَاءَ كَالْمَفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعٍ فِيهِ لَيْسَ يُخْرِفُ

ای ان ما سُمِّي بصیغة الثنیه والجمع المذكور وهو السالم مذکراً ومؤنثاً کزیدان وحمدون وعرفات یلحقونه بالثنی والجمع فیعربونه اعرابها فیقال جاء زیدان ورايتُ حمدین وهلم جراً * واجاز قومُ اعراب جمیع هذه المذكورات کالمفرد الغیر المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمه ومنصوبه ومخضوضه بالفتحة . وحينئذ تلزم الالف مسی الثنیه والواو مسی جمع المذكرا لانها علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فیجری زیدان مجری مروان وحمدون مجری هرون وعرفات مجری أرطاة علماء ویکون کل واحدٍ ممنوعاً من الصرف بالعلمیة مع زیادة الالف والنون فی الاول وشبه العجبة فی الثاني والثانیث فی الثالث . غیر انهم اجازوا فی نحو عرفات ان ینصب ویجر بالکسرة كما کان قبل العلمیة وتكون الکسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذ ان شئت اثبت تنوینه لانه فی الاصل للمقابلة وان شئت استقطنته لانه شبيه بتنوين الصرف فی الصورة

فصل

فی نقدبیر الاعراب ومحلّه

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اُنُو فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

ای ان الضمة والکسرة تُقدران علی الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فینحصر ذلك فی الواو المسبوقة بالضمه والياء المسبوقة بالکسرة كما سترى بخلاف المسبوقتین بالسکون کدلووظی فان الحركات كلها انظر علیها کالصحيح * واما الالف فقدرد علیها کل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

تقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمة والكسرة فتُدَّران ويُستخفُّ الفتح فيظهر.
 فيكون النقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لاتقع هذا الموقع الا
 في الفعل كيدعولان الاسم المغرب بالحركة لا يكون آخره واواً مسبوقاً بالضمة . واما
 الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيشي ويرمي * والحركة تُقدَّر
 على المحذوف منهنَّ لالتقاء الساكنين في نحو سدع الزبانية واولئك على هدى وفي كل
 واو يهيمون كما تُقدَّر على الثابت في نحو والله يدعوا الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم
 اذنى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلة مُقدَّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدر
 الفتحه ايضا على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر
 وما سودتني عامر عن كلاله ابي الله ان اسمو باءم ولا اب

وقول الآخر

هملعات من بنات الجن تركن راعين مثل الشن

وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم أعط القوس باريها غير انه في الشعر سائغ
 مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه

” كذاك ما يضاف للياء وما فيه لدى الوقف السكون التزماً “

اي كذلك تُقدَّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد التزم
 الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتقدَّر
 ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوي المنصوب الذي يُبدل
 تنوينه الفاً لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في باب

” وما اقتضى المحكي من حكم فرض ينوي وما الحزم اقتضى حيث اعترض “

اي انه يُقدَّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان
 او حرفاً كما استراه في موضعه * وكذلك يُقدَّر ما يقتضيه الحزم من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او
 النقل كما في نحو ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 ترى قبلي اسيراً يمانيا كما مر * واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُعدُّ من
 حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركاتٍ اخرى تُجَنَّبُ للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع
 معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدر عليه

وَوَاوُ جَمْعٌ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُصِفُ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حُذِفَ

اي وتقدر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبة مدغمّة في الياء المذكورة
 نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعلية صرفية ودغمت في الياء
 التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً * وكذلك يقدر كل ما حذف من احرف
 الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يعرب بها المثني والمجموع
 والاسماء الخمسة * اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضر بان
 فان اصله تضر بان ثم حذفت النون الاولى وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله
 تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تحذف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما
 القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تحذف لفظاً وتثبت خطاً كما
 رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَاكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل
 فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديراً . وذلك يشمل الاسم والفعل
 المبنين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية .
 وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبيرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب *
 وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طرق لانه يكون لفظاً او تقديراً او محلاً . غير ان اللفظي
 والتقديري يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك
 الاعراب لا آخرها فقط

وَنُحُو رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَهَلٌ مَعَ حُكْمٍ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حُكْمُ الْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان
 السهم في محل النصب بالمفعولية لانه منعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً بالاضافة
 لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمَ بَانَ الْأَحْرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَوَوَى كَيْمَا حَذَامَ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَسُو أَضْرِبِ الْعَبْدَ كَمَا سِيدُكَرْ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّرُ ايضاً كما تُقدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا مجي . وهو يشيل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب المحققين بالالف نحو يا زيدا العبري ووازيده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّرُ في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّرُ عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المنشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يَفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا
فَكَانَ فَرَعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان احدها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توفيقه عليه في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشتقُّ منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يبنى عليها منع الصرف فلا يُعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرَعَيْنِ الْف لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يُكْسَرْ وَلَمْ يَنْوَن بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعتان احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يكسر ولم ينون كالفعل . غير ان التنوين المحظور فيه انما هو تنوين الامكانية لانه هو الذي يدل على شدة تمكُن الاسم في الاسمية بخلاف غيره

فانه لا يمتنع فيه كما سترى * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى متمكن
 امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . ومتمكن غير امكن وهو المعرب الغير المنصرف
 كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المبني كسيدويه * والغير المنصرف يختص بما يعرب
 بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكّل بما سمي به غير منصرف من المثنيات والجمع
 السالمة لانها تصير مفردة بالتسمية معرفة بالحركات جميعا * واختلف في حقيقة هذا الصرف
 فقيل المراد به التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في

ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ قَاخْفَةُ نَقْصٍ فِي الْأَثَرِ

اي ان نقل اللفظ يُعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لهما
 ثقل بمشابهته للنعْل خفوه باسقاط التنوين لانه لا يجنبل الزيادة ومنعوه من الكسر
 لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة من الصرف
 فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدَعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
 بِجَمْعِهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعِلْمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيْبٌ وَالْفَاظُ الْعَجْمُ
 جَمْعٌ وَتَأْنِيْثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلل لانه يمتنع من الصرف
 بسببها . وهذه العلل تجتمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعلل والتركيب والعجمة
 والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوْلَىٰ أَلَّا يَرْتَكِبَ كُلُّ مَنَعٍ مَعْنَىٰ بِلَفْظٍ بَعْضُهَا يَجْتَمِعُ
 وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأَخْرَجَ جَمْعًا لِأُخْرَىٰ عِنْدَ نَكْرِهٍ وَزَفَرَ
 وَوَزْنَ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا أَحْمَدُ يَقْضَانُ أَرِيدَا لِهَمَّا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين التسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدها علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منها تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحواً خرج جمع آخرى عند استعماله منكرًا فانه معدول عن آخر كما سيبي * ومع العلمية في نحو زقر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجعلان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علمًا بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعَلْمُ الْعُجْبَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كَجُورَ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرَدَ
كَذَلِكَ التَّانِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَتَنَفَّى

اي ان العلمية تختص بمصاحبة العجبة كجور اسم مدينة . والتركيب كحضرموت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيتها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدره كهند . وكلة ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَالْفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعُهُ شَبَهُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علمًا كسلي وخنساء او صفة كحبي وعذراء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كمرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبني عليها كانهما من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والنادر لا يبني عليه حكماً . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الاحاد وهو ما كان بعد ألف جمعه متحرراً كان متصلان كدراهم او منفصلان بساكن كدنانير فانه يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الاحاد العربية علة لفظية لان
 الاحاد لا توضع على هذه الصيغة. فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن
 الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم. ويقال لها صيغة منتهى الجموع
 وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَأَلْوَصَفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَّ
 اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر.
 وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير. والعدل فرع الاصاله. والتركيب
 فرع البساطة. والمعجبة فرع العربية عند اهلها. والجمع فرع الإفراد. والتانيث فرع
 التذكير. ووزن الفعل فرع وزن الاسم. والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَأَمْنَعُ كَادَّهُمْ أَسْمَاءً لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعُ
 اي يشترط في الوصفية ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض. ولذلك
 يمنع ما وضع للوصفية ثم طرأت عليه الاسمية كادهم اسماً للقيد. ويصرف ما وضع للاسمية
 ثم طرأت عليه الوصفية كاربع موصوفاً بها في نحو مررت بجوار اربع. وقس على ذلك
 كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكِنْ قُدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَّ

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ بالسمع
 فلا يقاس عليه. غير ان الواقع منه في الاعلام يكون نقديراً لتصحيح امتناع الوارد منها
 عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروض
 كما مر في عدل زفر عن زافر ليتصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية * ولذلك
 لم يحكم بالعدل في أدد لانه وجد عندهم منصرفاً. ولا في طوى عند من يمنع باعتبار
 البقعة لان فيه التانيث مع العلمية * وقد احصت النحاة ما سبغ من الاعلام المعدولة
 فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمّت الضبط لما نقلو ه الى فعل غير زحل

زَقَرَ جَشِمَ قَمِمَ جَمَحَ قَزَحَ دَلَفَ عَصَمَ نَعَلَ
وَجَحَى بَلَغَ مَضَرَ هَبَلَ وَمَتَبَهُمْ مَا ذَكَرُوا هَدَلَ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً للتحقق الاصل الذي يقتضيه المقام كما خر في نحو فَعِدَّةٍ من ايامٍ اُخِرَ فانها جمع اُخْرَى مَوْنَتْ اُخْرَ وهو افعال تفضيل لا يَوْنَتْ ولا يَشْنِي ولا يَجْمَعُ الا مع آل او الاضافة وليس شيءٌ منها * وكذلك جُمِعَ في نحو جَاءَتْ اَهْلُدَاتُ كَلْبِيَّ جَمْعَ فانها جمع جمعاء مَوْنَتْ اَجْمَعُ وهي انما تَجْمَعُ على جماعات لانها اسم كصِحْرَاءَ. وكذا تواليها من الفاظ التوكيد * وهكذا سَحَرَ في نحو خرجت يوم الجمعة سَحَرَ فان المراد به سحر ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يُعْرَفَ بِالْأَلِ * فلما اسْتَعْلَمَتْ هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها. فتكون اُخْرُ معدولة عن اُخْرَ بلفظ الافراد والتذكير. وجمع وتواليها عن جماعات وكتعات واهم جَرَأَ وسَحَرَ عن السحَرِ بالالف واللام. ومن ثم تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العلمية في

الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فِعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ
وَذَاكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرٍ حِكْمِي لِارْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فِعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادًا او مَوْحَدًا اي جَاءَ وَاحِدًا وَاحِدًا وهو الاصل فَعَدَلَ به عن التكرار الى الافراد. وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت. والنعت نحو اَلِي اجْنَحِيَّةٌ مَثْنِيٌّ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ. والخبر نحو صلوة الليل مَثْنِيٌّ. فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى العشرة على خلاف. وقال الاكثرون لم يُسْعَ شيءٌ منها الا الى الاربعة ولكن النحاة نظروا الى العشرة قياساً

على ما سمع من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبٌ
اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كما عدي كَرِبَ على ما ستعرفه في ما بعد. فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كُنَّا بَطْ شَرًّا. والاضافي كعبد الله. وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرَطُ ذِي الْعَجْمَةِ وَضَعُ الْعَلَمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي الْعَلَمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وُضع علماً في لغة الاعام ليعني على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علماً تصرفت فيه العرب بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سمي بدياح انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكَ الْوَسْطِ

اي وُشترط ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كَشتر اسم حصن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعْتَاض به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كسوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما تبنى عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطُ فَإِنْ يَكُنْ بِالْتَاءِ مَخْنُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخنوماً بالياء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الاحاد كعلائية فنقِدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة الاحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالصَّرْفِ أَيْزَنْ

فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفَعَا بِعَجْمَةٍ كَبَلْجٍ حَمَّامًا مَنَعَا

اي ان العلم المؤنث بالياء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحمزة ودغة وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة لفظه تقاوم احدى العائنين فلا يبقى الا واحدة منها . وجاز منعه عملاً بالعائنين القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجمياً كبلج اسم بلدة وجب منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العالمية والتانيث والعجمة فتعادل احداها خفة اللفظ ويفضل اثنتان للرفع * واما ما كان زائداً على ثلاثة احرف كرينب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى
 عن لحاق التاء به كعقرب تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة
 الوسط تخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي
 في الثقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو
 هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلوسميت امرأة بدار كانت كهند في جواز
 الوجيهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كحرب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على
 حكم التغيير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسون الثلاثي
 قد صار رباعياً بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمنع لزادتها فيه * وانما اعتدوا التانيث
 في نحو هند فخيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار
 انه لفظي ولو نقديراً وهي وهية محضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ أَسْمَاءً إِلَى الْأُنْثَى أَتَقَلُّ حَمَمًا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ تَقَلُّ حَصَلٌ
 وَهَكَذَا أَصْرَفٌ مَا كَهِنْدَ أَسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لامرأة وجب
 منعه ولم يخير فيه كهند لثلاً يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل له ثقل بنقله
 الى المؤنث لانه انقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا الثقل
 قد عادل خنة اللفظ فتوفرت العلتان * واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا
 جعل علماً لرجل فانه يصرف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع التانيث فلما فقد
 التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب منعه مع تسمية
 المذكور به لانه قد صار كطلمحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان
 كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً على حكمه في الاصل وجاز
 صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعرفات يُجرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن هذا
 الباب لانه يُجرُّ بما ينصب به . والأعراف حينئذٍ بقائه تنوينه وعليه الآية فاذا افضم من
 عرفات فاذكروا لله * وفي تقييد هذا الجرِّ بالغالب إشارة الى انه قد يُجرُّ بالفتحة كما مر

في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة. وقد روي قول الشاعر

تنورتها من اذرعها واهلها
بيثرب ادنى دارها نظر عال
بكسرتاء اذرعها وفخها. و بالتونين مع الكسر و بتركه كما مر هناك. فتذكر
وَالْفُ بَعْدَ ثَلَاثِ وَارِدَةٍ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلاثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من المفردات
كسلي وصحراء وحباري وقاصعآ وبادؤلى وعاشورآ. او الجموع كأسرى وعلماآ
وسكاري وأصدقآ ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ
من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء في كونه لفظاً
ومعنى كما في سلى وصحراء. او لفظاً فقط كما في أسرى وعلماآ. غير ان الالف لا تكون
مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوِزْنُ مَا أَخْصَصَ كَمَا فِي دُبُلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدُبُلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدُبُلٍ بضم فكسر اسم رجل. ان
كان يحق للفعل دون الاسم لافتتاح مصحوبه بزائد من زوائد الافعال كيدُبُلٍ اسم
جبل. فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء. والثاني وان كان
يوجد في الاسماء لكن الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة والحطاب
بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء
والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن
كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام
كدبُلٍ وشمر ونحوها. والاولى به يقع في الاعلام كيدبُلٍ وتغلب وأحمد. وفي الصفات
كاحمر وأكرم ونحوها * وكلة تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دُبُلٍ واحمر فان
العبرة فيها بكون الاول على وزن فُعِلٍ والثاني على وزن أَفْعَلَ. ولا عبرة بموافقة لفظ
الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء ما نحن فيه

وَمَا بِهِ سَمِي كَيْجِي يَعْتَزَلُ عَنْ مَضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجِبَلِ

اي ان ما سمي بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مستمياً بمجرد الفعل
فيكون معرباً غير منصرفٍ للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه

قد صار جملةً فيحكى على لفظه كما في قول الشاعر
 نَبَيْتُ اخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا هُمْ فَدِيدُ
 وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار الاختصاص
 او الأولوية كما علمت. فان خلا منها كضرب ودحرج اذا سمي بها انصرف عند الجمهور
 وَقَفَّ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فَتْحٌ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقَ وَأَسْتَجِبَ
 اي ان الاسم المزيد فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُقتصر فيه على وزن فَعْلَانٍ بفتح
 الفاء وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانٍ مفتوح الفاء
 كمران. او مضمومها كعثمان. او مكسورها كعبران. وقد يكون متحرك العين كرمضان.
 وقد يكون على وزن غيره كرححان وغير ذلك. وكلة يمتنع بمجرد استحباب هذه
 الزيادة مع العلمية غير مفيدة بشي * والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
 الزائدين بالني التانيث في نحو حمراء = وهما الالف الثابتة لفظاً والالف المقلوبة ههنا
 بعدها لعلة صرفية. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحدٍ منهما مختصٌ ببناً معين
 احدهما بالمدرك والآخر بالمؤنث. وانهما لا تلحقها تاء التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما
 لا يقال حمراءة. ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء
 الاشدوداً في الفاظٍ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
 يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره انشئت مشابهته فصرف كما سيأتي * ولما كانت
 الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن التانيث بالتاء اقتضت
 الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَنْثَى لَا تَلِي فَاصْرَفَ كَعُرْيَانَ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما
 في سكران واحمر. فان كانت تقبلها انصرفت كعريان وندمان فان مؤنثها عريانة وندمانة.
 وكأرملة ويعمل فان مؤنثها ارملة ويعملة. وذلك أمّا في الاولين فلان الزيادة فيها قد
 اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يُعند بها. واما في الاخيرين
 فلان احدى العليتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبهها به

وَكُلٌّ مَنقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرٌّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها مجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضي في حذف يائه متوناً حال الرفع والجر. غير ان تنوينه للعوذ كما سيأتي بخلاف تنوين قاضي لانه للتمكين. ولذلك لم يمنع فيه كما لم يمنع تنوين نحو عَرَقات لانه للمقابلة* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوارٍ. او علماً كغازٍ اسم امرأة. او صفةً كأعيمٍ تصغير اعيم* واما في حال النصب فيفتح غير متونٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارياً

وقس البواقي

وَالْمَجْمُوعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطَقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يَنْوِنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مخنوماً بالالف المنقوصة. كدعَاوي وعَدَارِي. فان الاصل فيها دعَاوي وعَدَارِي بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحةً والياء الفأ. ومن ثم أُجري مجرى امثاله ما ختم بالالف التانيث فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين* واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شَيْبُهُ عَلَّةً مِنَ الْعَلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ
مِنْ ذَلِكَ شَبَهُ الْوَصْفِ نَحْوًا أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سَبِيٍّ ثُمَّ نَكَّرًا

اي ان شبه العلة يعد علة كما نص عليه سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سمي به ثم نكّر كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر. فانه يُعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف* وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتنكير فصار كالصفة لان حالته حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثار تأثير العلة كما ان شبه الفعل يجعل عمل الفعل. وهو مذهب سيبويه وعليه الاكثرون

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مَعْرِفٍ لَهُ نَحْوُ جَمْعٍ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطى حكمه في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد وتكرر المراد به شعر يوم معين. فان الاول معرفة بنية الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر. ومن ثم يمتنع كل واحد منها بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليها ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعَجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منج العربية كحمدون علماً لرجل مستى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار يمنعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعَ كَضَاجِرٍ ثَقِيلٌ عَنِ لَفْظِهِ أَوْ كَشْرَاحِيلَ أَرْثَجِلٌ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كضاجر علماً للضعف فانه في الاصل جمع حنجر وهو العظيم البطن. او متجلاً كشراحيل علماً لرجل فانه لم يستعمل في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثَ الْأَلْفِ قَصْرَ كَأَرْطَى عَلَمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الاحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا جعل علماً لرجل. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالف التانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فاذا صار مصحوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول التاء ونفوت بمعاضة العلمية لها لانها ضعيفة لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكنين في نحو قبعازي فجعلها في حكم واحد. واما الف الاحاق الممدودة في نحو علماء فلم ينعول معها من الصرف لتخلف شبيهاً بالف التانيث الممدودة لان همزة الاحاق منقلبة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهمة التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فتأمل
 وَأَعْلَمُ بَأَنَّ الْأَصْلَ يُرَعَى ههنا فِي كُلِّ مَا عَن عُرْفِهِ كَانَ غَنِيَّ
 فَكُلُّ مَا يَمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
 فكل ما كان يمنع في حال التنكير يبقونه على منعه اذا سمي به ثم نكر لانه حيث قد اشبه
 الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو
 احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيمتنع كل واحد منها
 بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً في الاصل كخضاجر
 استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع . والاصح الاقوال
 لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرة
 كأرطى فاذا نكر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ اِنْفِرَادُ الْعِلَّةِ اَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَقَلَّةٍ
 فَصَرَفُوا كَطَلْحَةَ إِذْ نَكَّرُوا وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبها او انقلام
 احدى علميه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرف نحو طلحة اذا نكر لسقوط العلمية عنه
 كقولك مررت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانقلام
 احدى علميه لانه يقال فيه سرحانين وحيث تنضم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى النون
 فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انقلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوارٍ فلا
 يحل بمنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة
 سبباً لتعميم المنع كما في هنيئة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً لابطالها كما في
 سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سرحانين وعمرين وشميرين . فتتصرف
 لانقلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

الفعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثه كما في تُرْتَبُ بضمين وهو الشئ المقيم الثابت اذا جعل عالماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العلمية فيه . فاذا صغر صار ترتب على وزن تبيطير فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العلمية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طليحة وحميد وسكبران وحميراء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينتقض به .

فتامل ولا تغفل

وَجُرَّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بَالَ صَرَفًا لِضَعْفِ شَبِّهِ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا اُضيف او اقترن بآل يجز بالكسرة نحو صليت في افضل المساجد . بناء على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النجاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُنْتَعِجِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعُ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف المنتوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أَعِدْ ذَكَرْتُهُمَا لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويهاً مقدراً وبراغونة في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مستوعب عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركن ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَابِ اذْهَوَتْ بِشَيْبَ غَائِلَةُ الْفُؤُوسِ غَدُومٌ
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يُبنى كالحرف فاقد ما كان له من التمكن في الاسمية

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبني حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكنية فقط لان للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْاِفْتِقَارُ وَالْاِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحدٍ منها يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينها في الوضع بخلاف الفعل فان بينه وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعده الشبه الواحد به عن الاسمية . واما احكام هذه الالوجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضِعًا عَلَيَّ ذُونِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَافِيٍّ كَلَا
 أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا
 أَوْ نَابَ عَنِ فِعْلٍ بِلَا تَأْتِرُ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنِ أَحْذِرِ
 أَوْ لَزِمَ الْقَفْرَ إِلَى مَا يَنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقِرُ
 أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ بَيْنِي كَوْنِهِ فَهَوَّ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضعاً على اقل من ثلاثة احرف كتاء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الشائبة . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني ما تضمن معنى الحرف ولو مقدرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كآين فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كهنا فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للإشارة لانها من المعاني التي حثها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل

مثل لبت النائبة عن اتمى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً
 زيداً فانه نائب عن اضرِب المَحذوف ولكنه منصوب به * والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً
 الى ما يتم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال
 مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدا الى الخبر
 ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها
 من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي
 يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة
 وَمَا يَهْزَجُ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيهِمَا عَدَّ كِنَاءً الْهُسْلَمَةَ
 فَبِنِي الصِّدْرِ كَشَوِ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ اِنْ اَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب مزج هما كالكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة
 تاء التانيث مما قبلها في لزومه حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقها اليها . فبيني
 الجزء الاول كما بيني ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه
 الحرف بكونه قد تضمن معنى حرفي كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم
 صوتي كما في نحو سيبويه بني ايضاً والا اعرب غير منصرف كحضر موت ونحوه * واعلم
 ان صدر هذا المركب بيني على الفتح كما بيني عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي
 كرب فيبني على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي
 بيني فان كان اسم صوتي بيني على الكسر والافعلى الفتح مطلقاً * فتدبر

وَرَبَّمَا يَبْنِي شَيْبَةَ الْمَشِيهِ نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَاْفَقُوْهُ

اي ان البناء قد يكون لشبهه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبهه ما يشبه
 الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامرأة معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز
 يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما

سيأتي في موضعه

وَرَبَّمَا اَنْسَقَ الْبِنَاءُ مِنْ بِنَا اِضَافَةً كَسَرَنِي حِيْنَ دَنَا

اي ان البناء قد يستفاد من الاضافة الى المبني . وذلك يكون في الظروف المضافة الى

المجمل كما في المثال طلباً للمشاكله بين المتضامين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيًا فيه لفظ ما نقل عنه كنا بظاً
شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يحكى فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه
محللاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقْمُرْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً
لا ينفك عن صاحبه. وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى
الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية للبناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونِينِ أَقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَنُوا الْبَاقِي عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون
الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَأَبْنِ وَأَمْسِ * وما كان بناؤه عارضاً كالمندادى مراعاة
لاصله من الاعراب المقتضى الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير
ليبان المعاني التي تدل عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكنوا ما سوى هذه
المذكورات على حسب وضع البناء. فان حرّك شيئا منها كما سترى فذلك نادر او
عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمُ بَانَ مَا بُنِيَ كَمَا مُنِعَ بِجِنَاجٍ مُحَضَّ شَبِيهِ لَا يَنْصَدِعُ

فَاعْرَبُوا مَا شَبِيهُ الْحَرْفِ اعْتَرَضَ بِهَا يَخْصُ الْأَسْمَ فِيهِ فَنَقُضُ

اي ان المبنى بجِنَاجٍ شبيهاً محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما بجِنَاجٍ المنوع من الصرف
مع الفعل. ولذلك يعرّب ما عارض فيه شبه الحرف شيئا من خصائص الاسماء كلزوم
اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبه الفعل المانع من الصرف * واعلم
ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي

المذكورة. واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كالاضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْتَنَفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مقيد باحد الافراد كرجل. ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد* والنكرة هي الاصل فيه

لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتملا لانها بعض تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثُّرٌ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تَنَكَّرَ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل ال مؤثرة فيها تعريفا كما في الرجل. احترازا عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرف فانها لا توثر فيه لانه معرفة بدونها وانما جي بها لغرض آخر كما ستعلم* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال ما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل ال ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وَعَرِفَ الْغَيْرَ كَأَنْتَ نَوْفَلٌ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي أَبُو يَارِجُلٍ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة* وزاد المتأخرون النكرة المفصولة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت* واعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم مخاطب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرف بال العهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية* واما المضاف فقيل هو دون المضاف اليه لانه يكتب التعريف منه. وقيل في رتبته* واما المنادى المذكور فالحضارته في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه* وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساويا لما

فوقه نحو سبحان من سبَّح الرعد بمجده . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لتخصيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ لِجَاذِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجَمْرُ أَيضًا إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون
للمحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكلة قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلِ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا . أَيَّيَّ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مَفْرَعَا
وَأَلْتَأَمَّ صِلُ وَالنُّونَ وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَيَاءُ أَنتَى وَعَلَى الرَّفْعِ تَفْعُفُ
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَنَا سِكَلٌ شَمَلًا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه كفنح
وانت وهما واينا واياها وهلم جرا * واما المتصل فهو تاء التكلم والخطاب ونون الإناث
وواو الجماعة والفتانين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً او
نائب فاعل * ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع في موضع
النصب والمجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك نا وهي تحيط بالمواضع
الثلاثة نحو ربنا لا تتواخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع
المنفصلة هي ما وُضِعَ للتكلم والغيبة برمتيه نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعه وضمائر
النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية اياً بكسرهما وما يليهما
حروف تدل على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع وغير ذلك * واجازوا

تسكين هاء هُوَ وهي بعد الواو والفاء نحو وَهُوَ الغفور الودود وَهُوَ على هدى من ربه
وهو كثير شائع. وبعد اللام نحو ان هذا لهُ الحق وهو قليل * واما الضمائر المتصلة فهي
المذكورة آنفاً على حدتها. وما يلي التاء والكاف والهاء في نحو ضربنا ورأيتكم ومررت
بين حروف كما مر في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة والمحققون على انه هو الهاء
وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع * واذا لم
تكن الهاء مع الالف تُضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه
وبه وأعطيه. وتُسبغ حركتها بعد متحرك نحو له وبه. ويجوز اشباعها واخلاسها بعد
ساكني نحو منه ويدعوه. ولها مع المثني والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما
التاء والكاف فتفتحان للمخاطب وتُكسران للمخاطبة وتُضمان لكل ما سواها بالاجمال *
والنون مفتوحة على الاطلاق. والباء ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء
التقاء الساكنين غير مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم.
وتُكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتُفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى
ابنتي. ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرُ
وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهَ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه
عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا * واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم.
وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار. والوصف حقيقة كالضارب والمضروب. او
تاويلاً كما في الرجل التميمي والشاهد العدل. والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً
زيداً. فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يُعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا وانت
او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور
بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليها كما سيأتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً
وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو قم. ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عاملة
يرفع الضمير والظاهر جمعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو
من الضمير ابداً. والثاني يتضمن تارة ويخلو منه اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

بوجوب الاستتار وجوازه * واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
 والموجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والمجائر يختص بضمير
 الغائب والغائبة الآ في افعال الاستثناء وافعال التعجب والتفضيل فانه يجب فهين

على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا مَكَنَ وَصَلَّ أَنْ يَقَعَ إِلَّا كَسَلَيْهِ وَكَتَبَتْهُ أَمْتَعٌ
 وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي التَّوَصُّلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَيَا خَيْرَ إِنْ لَبَسَ أَمِنُ
 وَحَيْثُ لَا أَخْصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَأَحْزَمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو
 الاختصار والتوصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو
 اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه
 كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خيراً في باب كان فيجوز الامران *
 والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن .
 والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سلبه وزيد ظننتك والصدق كتبه . او اسماً
 نحو الدرهم انا معطيتك وعجبت من ظنك كريماً وعجبت كونه * غير ان الفصل مع

الاسم ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

ببذلٍ وجلٍ ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسيرُ

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر
 المبتدأ في الاصل والخبر لا حظاً له في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد من
 تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
 اياه واعطيتك اياك ما لم يقع ليس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيتك اياك لاحتمال
 ان يكون كل واحدٍ منهما اخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد * واما اذا لم يكن احد
 الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظها في
 الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتها واعطيتها اياه * واعلم ان اتصال الضمير وجوباً
 يكون في ما وقع محصوراً نحو امر ان لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً بعامل في مضمرة قبله
 غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الامير اياك . او منفصلاً بمتبوع نحو يُجْرُونَ الرسول وَايَاكُمْ . او منفصلاً معه نحو سرت وَايَاكُمْ . او كان عاملة مضمراً نحو لو انتم تملكون . فان الضمير فاعل لفعلٍ مقدر بعد لو فلها حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخرًا نحو اياك نعبد . او معنوياً نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعاً كما سيأتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرَّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديارُ

وكقول الآخر

وما اُصاحبُ من قومٍ فاذكُرهم الا يزيدُهم حبا اليّ هم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاربر
فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حبا اليّ . وضمنتم الارض . ولكن عدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدَهُ يَشْتَبِهُ فَفَصَلُّوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيَهُ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعاً فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتى راميه بناءً على ان الابن راми الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان يعود الي الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الأرجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخرًا عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فافتضى ان يكون مرجعاً وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً * واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هُندٌ ضاربهٌ فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه قول الشاعر

قومي ذُرِّي المجد بأنوها وقد علمت بكنه ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمُ بَانَ الذِّكْرَ بِحَرْفِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
 وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَرَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمِ يُنَوِّسُ أَصْلَهُ
 وَكَأَقْنَعُوا فِيهِ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
 وَدُونَهُ بِمَجْزَلٍ عَوْدُ الضَّمِيرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذَاعِ أَكْبَرَ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيد لان زيداً في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقنعوا فهي الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المنسربا بعده نحو نعم رجلاً زيداً . ورتبة رجلاً زارني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيداً لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما ارتكب فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرر الفاعل الظاهر وهو محمل بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ حَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالِتَّوَضُّعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمَا

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَجِيءُ يَنْقَلُ وَنَعَضَهُ كَقَفَعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رَكِبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعَدِي كَرِبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي علق عليها لتعيينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بقيد الاختصاص التكرات كما لا يخفى. وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مقيد بجالة دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد
الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة
كعباس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. اِماً ماض كإبان.
او مضارع كيجي. او امر كاصيت علماً لمكان * او من صوت كغاق علماً للغراب. او
من جملة كما سيجي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في غيرها. وهو اِماً
معدول كعبر وخدام. او غير معدول. وهو اِماً ان تكون مادته مستعملة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعملة كقفعس علماً لرجل * والعلم اِماً مفرد كما رايت او
مركب. وهو اِماً اضافي كعبد شمس. او اسنادي وهو المنقول عن جملة كشاب قرناها
علماً لامرأة سُميت به تفاقلاً لها بطول الحياة حتى تشيب ذواتها. او مزجي كعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفعالها قد
يكون ظاهراً كما رايت وقد يكون مضمراً. وهو اِماً بارز كطرفاً علماً لمفازة. او
مستتر ككتاباً شراً علماً لرجل. واما الاسمية فلم تسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني
يجي على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب
ما لم يكن مخنوماً بويه كما علمت. فان كان مبنياً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص ييص
فان شئت ابقيته على بناؤه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال
معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * واما المركب الاضافي

فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنِيَّةٌ بِأَمٍّ أَوْ أَبٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ
وَكَالرَّشِيدِ لِقَبِّ الرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّفَرِيِّ لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كُنْعَتٍ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الْكُنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بآبٍ او أم كاي بكرٍ وأم جندب كنية امرأة. قيل او بابن كابين عباس. ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي. اوضعتة كالشغفري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب* وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم ما لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له. وربما تقدم عليه كقول الشاعر
 بان ذا الكلب عمرا خيرا حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب
 وهو نادر* وما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب. وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
 اقسم بالله ابو حنص عمر ما مسها من لقب ولا دبر

وتأخيرها عنه كقول الاخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك سمعنا به الا لسعد اي عمرو
 وكذلك تجري مع اللقب. غير ان الاشهر تقدمها عليها جميعا فيقال ابو حنص عمر
 الفاروق ونحو ذلك

”وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا أَتْبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا“
 ”وَحَيْثُ لَمْ يَمَانِعْ فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مَبْتَدِلًا“

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلا او عطف بيان. ويجوز قطعه عن التبعية مرفوعا على انه خبر مبتدئ محذوف تقديره هو او منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف تقديره اعني* ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرف او مركبا كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد والافراد. او كانت تؤدّي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب وصفا معرّفا بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي. وعلى ذلك يقال هذا الحرف كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير. وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالوجه الثالثة. فتدبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي

قَعَمَ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدَ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبِرِّ وَرَدَ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهَ النَّكْرَةِ لِقَدِّهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْخَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يُعَلَّقُ على الجنس بِرُمَّتِهِ . وهو يكون في الاعيان كما سامة لجنس الاسد .
وقد يكون في المعاني كبرة لجنس البر . وكل واحد منها يعم افراد جنسه لانه قد وُضِعَ
للجنس بجمليته لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفة
في اللفظ * وهو يكون اسما كما مر . وكنية كابي جعدة للذئب وام عامر للضبع . ولقباً
كالاخلط للهر وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص
في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به وتُنصَبُ النكرة بعده على الحال ويتمنع من
الصرف اذا وُجِدَ فيه مع العلية علة اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتُ نَجَارَ

ولا يُضَافُ ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلَّأَلُ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبُ دَخَلَ

اي ان ما يُضَافُ الى معرفة او يقترب بأل العهدة اذا غلب على بعض الشركاء فيه
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد
الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق الغلبة
عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيخصص بالاضافة كأعشى تغلب
واعشى همدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضِيفَ اليه علماً كما مر او
غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظِ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تُحْكَمُ سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَاكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسما لفظ الكلم تعد من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي تُحْكَمُ على
اصحابها ما عدا اسما لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حَقَّهَا من الاعراب . فيقال مثلاً قام
فعل ماضٍ . وقم فعل امري . وامس اسم زمان . ونعم حرف جواب . وهلم جراً باجراً
كل واحد على ما له في اصله من الحركة او السكون * ويقال اي اسم موصول بالتنوين

منصرفاً على تاويله باللفظ كزيد وبالوجهين على تاويله بالكلمة كهند * وربما أعرب

المبني من هذه الاسماء كقول الراجز

ليست وهل تنفع شيئاً ليست ليست شياً بأبوع فاشتريت

وقول الآخر

تعبت بالله من يخضك بال ودّ فما قال لا ولا نعا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فروي بالفتح على الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا اله الا الله كثر من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك نفع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهٗ وَتَا لَهَا قُرْبًا اَشْرٍ وَذَيْنِ تَيْنِ لِهٖنِي مَا ذِكْرٍ
وَقِيلَ ذِي اَيْضًا لَهَا ذِهٖ وَذِهٖ جَائِزِ اِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِهٖ تِهٖ
وَالْحَجْمُ مَطْلَقًا اَوْلَا ؕ وَاوَلِي وَالْكَلُّ هَا التَّنْيِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يُشار الى المفرد المذكور القريب بذَا . ولى انشاء بنا . ولى مشناه بدين . ولى مشناها بدين * ويشار الى المؤنثة ايضاً بذي وذِهٖ بسكون الهاء وذِهٖ بكسرها اخنلاسا واشباعا . وكذلك في وثه وزيه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويشار الى الجمع مذكراً ومؤنثاً بأولاء ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخل ها التنبيه على هذه الاسماء جوازاً وهو الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهانا وهذان وهانان وهلم جراً

وَالْكَافِ فِي التَّوَسُّطِ اَلْحَقُّ ذَاوَتَا ذِي تِي وَمَا لِيْغِيْرِ مُفْرَدٍ اَتَى
وَاللَّامُ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَالْحَجْمُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شِدْدًا

وَمَا لَتَنِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَنِعْ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَفْعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك. وتلحق ما غير المفرد وهو المثني والجمع فيقال ذانك وتانك وأولئك وأولاك. ولا تلحق ذه وته واخניהما فلا يُشار بهن الى المتوسط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور فيقال ذلك وتالك وتلك وأولالك. ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان. بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرفاً من القرب لدلالتهما على التوسط ومن ذلك قوله
رَأَيْتُ بَنِي غَيْرَاءَ لَا يَنْكُرُونِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمل الا به * واما صيغة الجمع المدودة والمثني فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكثفون بأولئك للجمع ويشددون النون للمثني دلالة على البعد. وعليه قُرئ ذنانك برهانان من ربك. وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التنبيه من اسماء الاشارة تختصُ بذاتنا لانها الاصل فيها. واولئك تُستعمل غالباً لمن يعقل ويقبل استعمالها لغيره كقول الشاعر

دُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوِيِّ وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْاَيَامِ
وَكَأَلْمَثْنِيِّ مِثْلَهُ مَعَ الْبِنَاءِ غَيْرُ كَمَا تَجْعَلُ اِيَّايَ اَنَا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثني في الصيغة يُغير كما يُغير المثني بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً. ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كغير الضمائر المنفصلة التي تُغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اَيَّايَ وانت اياك وهم جرّاً. وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلُ ذَا جَاءَتْ هُنَا طَبَقًا وَتَمَّ لِلْبَعِيدِ عَيْنًا

اي ان هنا تُستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذَا مطابقة لها في ما مر من الاحكام. فيقال هُنَا وهُنَا عند الاشارة الى المكان القريب. وهُنَاك وهُنَاك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد. وقد يُقال هُنَاك ايضاً * وتَمَّ بفتح التاء والميم المشددة يُشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو المجرى بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنا لك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الَّذِي أَلْتِي مِنْ مَا وَأَيُّ وَأَلَّ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للمفرد
المذكر . والتي مؤنثة . وما يليها للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها
مختصة بلغة بني طي * وكلها اسما بالانفاق الا آل فقد اخيل في اسميتها . والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتقي ربته والضمير لا يعود الا
الى الاسماء . واول عمل الصفة بعدها ما ولة بالفعل وهي لا تأول مع الحرف لانه يبعدها
عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استعملت لتعليق الاعراب عليها فيقال الى ما بعدها على سبيل العارية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاء في ضارب فاكملت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلِيَّ بَعْدَ أَلْتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا
كَذَا اللَّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي أَسْتَرِدَّ وَكَأ لَأَلِيَّ اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُّ

اي كما ان اللذين والذين والالي تنفرع من الذي ثنية وجمعا تنفرع من التي اللتان
واللاتي واللواتي واللاءي . غير ان الالي قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
مما حبها حب الالي كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وكذلك اللاءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر
هم اللاءي اصيبوا يوم فلح بداهيته تميدها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضربنا عن ذكرها لغرابها وقلة ورودها في الاستعمال
وَمَا لِمَا تُنِي كَذِينَ بِالْأَلِفِّ وَأَلِيَاءُ وَالَّذِينَ لَيْسَ تُخْتَلَفُ

اي ان ما وضع للمثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وضع له من اسماء

الإشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * وإما الذين فالحجهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً. وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكور السالم الذي يختص بالعقل

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبَّهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ عَمَّا

اي ان من تختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدثك وسمعت ما يقول * وقد تستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسْرَبَ الْفَطَاهِلُ مَنْ يَعْبُرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ

اولا خنلاطه بالعقل نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض * وتستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض. ولصفة العاقل المهمة نحواني نذرت ما في بطني محرراً. فنعلم كل واحدة منها العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيْفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ التَّوَصُّلِ عَنْ فَرْدٍ قَطْ

اي ان أي تبنى كسائر الاسماء الموصولة متى أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك انما يكون في ما أخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني أيهم قادم أيهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فيتزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف لتصح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية. أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. وأما نية فلان المضاف اليه لا ينوي الا عند فقهه من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستذكر في انها قد حذف عنها ما تنفر اليه لبيان معناها فتبنى مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم افضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني أيهم هو قادم. وأيهم يقدم او في الدار. وأي هو قادم. وأي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا تنضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغلبها في الابهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت. أما استقبالة فلانها

موضوعة للعموم والابهام فيناسيها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التناقض
بينها . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا يكون إلا
متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تخطر له
واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِي أَسْتَفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبِ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُستَعمَدُ مكان الجملة الموصول
بها نحو الضارب والمضروب كما سيأتي والأ في حرف تعريف بالاجماع * واما ذا فحكما
ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما . فيقال ماذا
فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيت . وعلى ذلك قول الشاعر
ماذا تظنُّ بسلي ان الم بها مرَّجَلُ الشَّعْرِ صَانِي اللُّونِ مَرَّاحُ

وقول الآخر

مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكُرَى فَعَسَى خِيَالِ احْبَبْتِي يَلْقَانِي

فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان
جُعِلَتْ مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يُعْتَدُّ بها لان المجموع يكون قد جُعِلَ اسماً واحداً
يراد به مجرَّد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يَا خَزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نَسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْقِنُ إِلَى الدَّبْرِ بَيْنَ تَحْنَانَا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو
لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة
هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة . وان
كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها
موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت
اخيراً ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيها على ابدال الاول من
ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاختار بالثاني عن مبتدأ
مضمر اي هو زيد . والعائد محذوف في صورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي

ضربتة . وعلى ذلك قول الشاعر
 أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنَحْبُ فَيُقْضَىٰ أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
 ويُقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعتَ أخيراً أم شراً . وإذا قيل من ذا ضربت يُقال
 زيداً . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .
 ونقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيداً . فتأمل

” وَذُو بِلْفَظٍ وَاحِدٍ نُسْتَصَبُّ لِأَزِمَةِ اللَّوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ ”

اي ان ذو نُسْتَعْمَلُ بلفظ واحدٍ للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر
 فَاِنَّ الْمَاءَ مَاءً اَبِي وَجَدِّي وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوِيْتٍ
 اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر
 وَ اِمَّا كَرَامٌ مُّوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا
 بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مختصة ببني طي كما مر
 ولذلك يقال لها ذُو الطَّائِيَةِ

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صِلَةً مَعَهُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
 فَاسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتَ مِنَ الْجُمَلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَا ذُونَ أَلٍ

اي ان كل واحدٍ من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلةٍ ليتهاً معناهاً بها . وحكم الصلة
 ان تكون معهودةً عند المخاطب ليتهاً بها الموصول . وان تكون مشتملةً على ضمير يعود
 اليه مطابقةً لترتبط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامرٍ معهودٍ اتخذوها من
 الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانها
 يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَلٍ من الموصولات لان صلتها مفردة كما
 علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلقاً او انطلق غلامه . والتي عند الامير او في داره
 ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا يقال جاء
 الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسه لا
 يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي ليتهاً كريمةً لان الانشاء لا يكون معهوداً ولا يحكم به فلا
 يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التعجيبة فلا يقال جاء الذي

ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المنعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة واحدة فيستحق كل منها مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك لا نتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين كلهم زيداً . ولا الذي زيداً اكرمني . ولا جاء الذين الا زيداً اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يارجل احبه الا في الضرورة كقوله

تَعَسَّ فَإِنِ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ بِصِطْحَانِ

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذَاكَ الَّذِي وَإِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهُ الْبَاطِلَ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

مَاذَا وَلَا عَنَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا يَحْظِيكَ بِاللَّحْجِ أَمْ شَرٌّ وَتَضْلِيلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتيني فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلّت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبِ أَقْتَضَى كَيْفَ أَتَقَى وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقُ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبراً عن ضمير قبله لتكلم او مخاطب حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر

وَإِنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْفَنَاءِ وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ

وقول الآخر

وَإِنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَسْمَتَنِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بحيلة بالوصل عتي
 وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك يُخْناَر
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدً فمُخْناَر
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجبي وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او
 يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحواً كَرِمَ من زارك لا من زارتك * فتعامل
 وَحَذَفُ ذِي النَّصَبِ وَلَوْ مَعْنَى يَتَّعِ وَالصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ اُرْتَفَعَ
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المنعول به نحو لا عبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقص ما انت قاص اي
 ما انت قاضيه . والمجرور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 ما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جرَّ بما جرَّ به الموصول كما رأيت * وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه مفرد . وذلك بشرط
 طول الصلة فتخفف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قائل لك سؤاً . اي بالذي هو قائل *
 فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الالف . ولا في نحو الذي هو امام الجيش . لان الضمير
 فيها يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلةً بخلاف المفرد
 كما مرَّ فيفوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام المحذوف كما مرَّ * واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضاربه زيد لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوم ان الاصل ضربته فيفوت
 الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيعني عود الضمير المحذوف اليها .

وندر حذفه معها كقوله

ما المستنزه الهوى محمود عاقبة ولو أتيج له صفو بلا كدر
 اي ما المستنزه الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التمهيل كقول

الآخر

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
او التعظيم كقولهم بعد اللتيا والتي. فان الصلة قد حذفت فيها اشعاراً بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

وَوَصَلَ أَلٌ وَصَفٌ بِفِعْلٍ أَوْ لَا إِذْ كَانَ بِأَجْزَلَةٍ مَعْنَى عِدَلًا

اي ان ال الموصولة تكون صلتها ما يؤول بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المفعول. وذلك لانها جاءت على صورة ال التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يؤول بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها يعادلان الجملة الفعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالحسن
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون ال الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً. والاول هو المختار عند الاكثرين * واما فعل
التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرد له العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون ال الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال. ويشترط في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجمدة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلٍ تَنْظِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مُزِجَتْ كَالْحَبْزِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَنَعُ

اي ان حق ال ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يعرب لفظاً
وبعضها محلاً. ولكنهما لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر. وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ

العوامل والمعولات

وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت . لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم الاشارة بالحضور .
والموصول بالصلة . ومصحوب آل بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة . والمنادى بالقصد
والاقبال عليه . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه كالصلة . وما هو مفارق
كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرفة بالآل والمضاف والمنادى
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعولات

الْأَسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعْرَبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِيَ فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم كلة معرب مجسب الوضع لانه يكون تارة محكوما عليه وتارة محكوما به فيكون
مبتدأ وخبرا وفعلا ومنعولا وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني .
بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن الاعراب *
ولذلك يكون كل ما بني من الاسم او اعرب من غيره شاردا عن وطنه المألوف
ومتقتضي الاعراب فيه العاملُ إِنَّ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمنعولية وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام . فان لم يكن لفظا كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالاتبدأ في نحو زيد
قائم * وسيا في استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ تُعْتَدُ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يعتد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

زيدٌ وغيره يُحَسَّبُ فَضْلَةً فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَنِ الْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ لِانْعِقَادِ الْكَلَامِ كَالْمَنْعُولِ بِهِ فِي نَحْوِ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَضْلَةً فِي الْمَعْنَى لِاحْتِيَاجِ الْعِبَارَةِ إِلَيْهِ فِي اتِّمَامِ الْمُرَادِ مِنْهَا

وَالْعَمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خِضُ

أي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام * والنصب للفضلة وهي المنعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمنعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي . وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام * واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلامٌ زيدٌ . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلامَ زيدٍ . ويقع تارة في موضع العمدة نحو سررتني قدومُ زيدٍ . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضاربُ زيدٍ * وقد اُلْحِقَ مِنَ الْعَمْدِ بِالْفَضَلَاتِ الْمَنْصُوبِ فِي بَابِ النَّوَاسِخِ . وَبِالْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَضِيفُ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ فَيُدْخِلُونَ الْمَجْرُورَ بِهِ تَحْتَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْإِصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْمَحْرُفُ لَهُ كَالْآلَةِ وَالْإِسْمُ فِي ذَلِكَ دَخِيلٌ يَجْهَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

أي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله * واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي *

وَعَامِلٌ الْمَعْنَى هُوَ التَّجْرُدُ عَنِ الْعَامِلِ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

أي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بها حقيقة او التي في حكم اللفظي بها وهي المقدره . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح *

ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مرّ. او حكماً فقط نحو هل من احدٍ في
الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معمولة في حكم المجرد

وطلبُ العاملِ معنيُّ يعتمدُ في عملٍ له فئالَ اسماً جمد

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يعتمد في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً
فانه لها كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد

كالمبتدا في قول و اسم العدد والمضاف كما ستري

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَالْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حُكْمِ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعلموه فيه كاعمال الفعل وحرف
الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقيل يكون متمكناً
راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف
والاستنهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل
واحد منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُبَّةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر
قبل المؤثر * ورتبة العمدة من المعولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يفتقر اليه الكلام
في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما منع او
غرض كما ستري فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنَ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرَّفَا

وغيره الترتيب معه وجباً مباشر المعمول والمحذف أبي

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالنعل
الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ
الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد
بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى
خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما ستري

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ
وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يَسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعداد به * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيد وجاء الذي زيدا ضربا . بخلاف الاجنبي عنها جميعا نحو كان اخاك زيدا ضاربا فلا يجوز اعتراضه بينها ما لم يكن ظرفا نحو كان عندك زيدا جالسا فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيدا لمضمون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه . وهو مع ذلك يقترب بحرف الجز فيكون كالظرف ولذلك يفضل به حيث لا يفضل بغيره كما ستره بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثِّرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلُّ لَا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احد وهل رايت من رجل . فان كل واحد منها مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمنعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِالْأَلْفِظِ خَذُ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يُعْبَلُ بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى سَوَاءً كَانَ مَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ اللَّفْظِيَّ زَائِدًا كَمَا مَرَّ أَمْ غَيْرَ زَائِدٍ كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمنعولية ولفظة يقتضي الجزر بالاضافة فيحكم فيه بالجزر دون

النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا الجرى

وَمُطْلَقًا إِتْبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى إِنَّ لَمْ يُصَادِفْ مَا نِعَاءً أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر .

او غيره نحو سرتني قيام زيد و زيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
 و زيد ضارب عمرو و بكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبها مراعاة
 لخطها باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
 زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لئلا تلزم زيادة
 من في المعارف . و اتباع اللفظ في الثاني تشبيها على انه هو المقصود بالنداء كما
 سيأتي في باب

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
 على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يتبع
 هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمبني التشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما
 سيجي نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو
 ضارب النفي الجميل ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
 الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه فيه بحق الاصل . ووجود المحرّز
 اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
 الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرّز موجودٌ وهو النفاعية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
 وعمرا لانه لا يقال في الفصح مررت زيدا . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع
 دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على
 المفعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب
 لرفع المعطوف عليه هو الابداء وقد زال بدخول الناسخ . فتدبر

وَأَمْ يُفَسِّرُ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملا في ذلك
 المعمول نحو زيد ما رأيت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
 لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
 في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملا آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
 معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره

الفعل المذكور بعدهُ اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سَلَطَ عليه بان يُقال زيذاً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيذاً ما رأيت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسر شيئاً يجب تأخيره عنه لان المنسّر لا يكون قبل المفسّر . وهو يشمل
المفسّر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدّم شيء من ذلك
فلعارض كما سيجي * وما اتى لمعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحقّ الدليل ان يتقدّم على
المدلول لانه مرتّب عليه

وَكُلُّ مَا خُصَّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْضُورِ لَفْظًا لَزِمًا
وَكُلُّ مَا بَيَّنَّيَ الْحَدِيثَ الْخَيْرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبد .
وعكسه ما حُصِرَ بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بُني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست
زيذاً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيذ . فان اردت الاخبار عن الثوب نقول البست
الثوب زيذاً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيها كما سيجي * في باب المفعول به
لان ذلك يُعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَيْنًا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ تَقْضٍ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يُعدّل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كالقباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً ركبياً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت ركبياً رجلاً لثلاً يلتبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح
لوصفها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوصاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة بلزومها الاضافة كما مرّ

وَرَبِّهَا تَعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمُصَاحَبَةِ

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لئصد المشاكلة بينهما كما يُضْمُ تابع اي في النداء مراعاةً للفظها المضموم ويُنْبِئُ المعرب اذا اضيف الى المبنى كما مر وغير ذلك ما ستقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْنَفِرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْتَفَرُ فِي الْاَوَّلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كل شاةٍ وسخنها بدرهمٍ وربَّ رجلٍ واخيه لقيتها ومررتُ برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدتين . فانهم يميزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كل سخنها وربَّ اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر

مع المتبوع

وَيُحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اُعْمِلَ اَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المهملاً حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّهَا بَعْضُ النَّقِيضِ يُحْمَلُ عَلَى النَّقِيضِ كَنَظِيرِ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَلُ على نقيضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جامعاً في العطف نحو اضحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما نقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيهُ اِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكمٌ يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُبْنَى على النادر حكمٌ فلا يُقاسُ غيره عليه * وكذلك لا يُعْتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مر في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّ قِطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ

وَلَيْسَ يَخْطُوكُلَّ مَا أَلْصَدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدّد على المعول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل الفعلين جميعاً وإنما يكون فاعلاً لاحدها وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب الشنازع * ولا يخطئ كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيدا قائماً. ولا الى ما قبله فلا يُقال زيدا هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط. والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المفتوحة الهزئة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكل ما دلّ من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره. وكل ما يربط به جواب القسم او غيره. فعليك باستقرأء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أمهم في الدار. او حرف جرّ نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثمّ تعيّن ان يعمل فيه العامل المتأخّر نحو من رأيت وكيف اصحبت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُوصِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرَوْا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تخطئ الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معموها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا. فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذا لم يكن صلتهما ان تخطأها اليه لانها كالجزء منها. واما قول الشاعر
اني لا حنظ غيبكم ويسرني
لو تعلمين بصالح أن تذكري
اي ان تذكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةٌ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي يوصل بالخبر دون الانشاء. لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة الحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر. ولا نشاء لا يصلح لذلك لانه لا يعلم
قبل ذكره ولا يآوّل بالمصدر لانه يخرجهُ عن الانشاء فليس له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَهَلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما
يشبه الفعل. وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف
المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سيأتي

بالنفيص

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهِيَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته. وكلما ابعد عن الاصل المشبه به كان
اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل النفيص. فان اسم الفاعل اضعف
من الفعل. والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل. وافعل النفيص اضعف منها.
وسياأتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض
عنه. وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه. ويا المتكلم المعوّض
عنها بالناء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بامرٍ يربط
بالحكوم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدأ الرفع الاجنبية من بينهما كما ستقف عليه.

وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدأ ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه يختص
بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري لانه شائع

بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكِرَةِ تُسْتَخَفُّ الْأَجْمَلَةُ فِيهِ مِنْ خَيْرِهِ

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سُبُكٍ لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كنعت النكرة نفع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلافٍ او تأويل كما ستري * والجملة التي نفع هذا الموقع تكون على تأويل مفردٍ يُسَبَكُ منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محلهً ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيد قائم ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكَلُ بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس لِيُسْتَفَادَ الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدَلِّي بِهَا تَخْنِصٌ مَعَهُ كَالصِّفَةِ

أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تُقَرَّبُ من المعرفة بما تختصُّ بواسطته كالصفة ونحوها ما ستعرف . او نعم بمصاحبته لانه كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسياً في استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحَكْمُ يَبْغِي نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ فِعْلاً فِذْوِ الْإِجَابِ وَالْغَيْرِ شَرَعَ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقوام زيد وغيره كلف يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيداً ولو زارني زيد لا كرمته وهلمَّ جراً . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْيِيرِ فِيهِ تَكْفِي رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِفَرْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه يُؤَيِّرُ فِيهِ رَائِحَةَ الْفِعْلِ فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت اشدُّ يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالْتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّارِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلِفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعَزَلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحْكَمُ بِهِ تَمَامًا لِمَجْمُوعِ الجَّارِ وَالْمَجْرُورِ فلا يفوته منها شيء * ولذلك يُقال له عدل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يُقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي اُستخلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعولات كما سترى بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَّهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حِكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاءني من احدٍ ومُرٌّ يزيدٍ يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيدٍ وجلست في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولا له في المعنى

فَمَا كَمَا أَجْمَلْتُ كَالِدَلِيلٍ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يُؤخَذُ كَالِدَلِيلِ المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ أَعْنَدُ
وَكُلُّ مَا أَفَلَّتْ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قِيدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرُد من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلّق بالعوامل او بالمعولات فانما هو جاري على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يُذكر حكمه الخاص في مكانه كما سترى

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّمْعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَالَ

اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة
يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يُحْلَلْ حذفه بشيء كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ

وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد
فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه
نحو حمد الله اي احمد حمدا . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان
حذفه واجبا لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما
علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه
لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف
لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو
منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرَبَّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا اسْتَعْلَمَ

اي انهم ربما اوجبا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او
النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضرار المبتدا اي هو الحميد . والنصب على اضرار
الفعل اي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في باب ولا يجوزون ذكر
المحذوف لانه لو ذكر لآوهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْمُحذَفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأهيات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه
فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سُرِقَ البَيْتُ فان الفاعل فيه قد

حُذِفَ لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجُمْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةً تَقْدَرُ مَا لَمْ يَعْوِضْ صَفَقَةً لَا تَخْسِرُ
وَعِطْرَهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سَدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء
عنها بخلاف العمدة. فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم
استقلاله بدونها. وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا
تقدر لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما
الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قدرت نحو جاء الذي احب اي احبه. والا فلا
نحو فلان يا مرويتي اي يملك الامر والنهي. وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما
يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره. فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتِ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمِهِمَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَقْدَتْ صَبْرَهُ نُعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

اي ان الحذوف لعلّة كالثابت والمقدر كالمدكور في الحكم الذي يستحقّاه. لان الحذوف
لعلّة قد اضطرّت اللعلّة الى حذفه فكانه لم يحذف. والمقدر قد دعا اعتباره الى تقديره
فكانه قد ذكّر * وذلك نحو جاءني قاضٍ ويا سيّوبه الكرم. فان اليا المخرّفة من
قاضي لا لتقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقدر عليها
الضمّة كما تُقدر على الثابتة بخلاف الحذوف لغير علّة كياء دمٍ ونحوها * وكذلك الضمّة
المقدّرة في سيّوبه المنادى تُعدّ كالضمّة الظاهرة في نحو يازيدٌ ولذلك يُرفع تابعة مراعاةً

لها كما يرفع تابع زيد * وهذه النبتة المجهلة تُؤخذ دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى معها عن التكرار مرة بعد اخرى * واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر . احدها وجود الدليل حاليًا نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقاليًا نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يحذف الجار والجارم والناصب للفعل الآ في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثير استعماله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تحذف ما المعوض بها عن كان في نحو أما انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى افعال العامل الضعيف مع امكان افعال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهية الفعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من افعال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً .
فتدبر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المبتدا والخبر

الاسم للاسناد قد تجرداً مبتدأ وخبر ما أسنداً

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون مبتدأً وما أسند اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرده ليس مبتدأً لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مسنداً اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو اقائم اخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أسند الى المبتدا ما وقع بعد المبتدا المسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيأتي لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمَبْتَدَأَ أَقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورُهُ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
 وَقِيلَ لِلتَّجْرِيدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوْلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَرَلْ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدأ معنوياً وهو التجريد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدأ * وقيل ان التجريد عامل فيها جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيها معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذا اقواها . والاول منها اشهر بين النحاة غير انه منتقد بان المبتدأ لو كان عاملاً في الخبر لا تمتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوالم الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمَبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنَّ أَفَادَةَ نَكْرَةٍ فَقَدْ كَفَى
 وَذَلِكَ فِي مَا أَخْصَصَ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّرَ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّائِي
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْنَهُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدأ ان يكون معرفة لكي يفيد اذا خبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد . فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابداء بها . وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقليل الاشتراك . او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بالجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبهن الله . او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك . او نقديراً كقولهم شر أهر ذا ناب اي شر عظيم . او معنى نحو رجل عندنا اي رجل صغير . وحرمة ان يكون مخصصاً موصوفه كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم ثمره خير من جرادة . وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في الدار . او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والمبتدأ مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً ومنها ان تكون

النكرة عاملة نحو امرٌ معروفٌ صدقةٌ . او مخبراً عنها بظرفٍ او شبهه مقدماً عليها نحو فوق كل ذي علمٍ عليمٌ وكلُّ أجلٍ كتابٌ * او خلفاً من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذ بقرملة اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعةً بعد اذا النجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او

بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطباراً لأودى كلُّ ذي مِقةٍ لما استقلت مطايهناً للظعن

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاء فبدأ محياك اخفى ضوءه كل شارقي

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدةً وكلُّ يومٍ تراني مُدِيَّةً بيدي

او يكون ثبوت ذلك المخبر لها من خوارق العادة نحو شجرةٌ سجّدت * او يعطف عليها معرفةً نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةٌ مخصصةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او

يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءٌ ويومٌ نسرٌ

او الدعاء نحو سلامٌ على ابراهيم وويلٌ لكل هُمزةٍ الى غير ذلك مما لا فائدة في استيفائها * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول

الفائدة وهي العدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبْرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعِ

فَعَرَفُوا مَا قَيَّدُوا عَنْ مَعْرِفَةٍ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ

وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يَسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يَقْدَمُ

اي ان المخبر عكس المتبدا في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه وصفٌ للمتبدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشيوخ من شان النكرات . وان يكون مؤخرًا لانه حكمٌ قد حُبِلَ على موضوعٍ والحكم متأخرٌ عن المحكوم عليه * فان كان المخبر مقيداً اي غير شائعٍ مخبراً به عن معرفةٍ جاز كونه معرفةً نحو هذا عبد الله . وأما اذا كان المتبداً نكرةً فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد يعرض ما بوجب تقديم المخبر

على المبتدأ إما من قبل نفسه كما اذا كان اداة استفهام نحو كيف زيد. او من قبل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد. فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لثلاث نخرج اداة الاستفهام عن صدارتها. وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدأ لثلاثاً ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتدأ نكرة لا مسوغ لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل. او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها. لانه لو قيل غلام عندي التيس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر متظراً بعده. وكذلك المجرور. ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو منكر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديمه ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأ كاتب. او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيد قام. او كان المبتدأ ماله صدر الكلام نحو من في الدار. او مقترناً بماله الصدر نحو لزيد قائم. او مضافاً اليه نحو غلام من عندك. او كان يلتبس بالمبتدأ نحو اخي ريفي. فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المتقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تفصيله في احوال المبتدأ. فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام * والانتباس بين المبتدأ والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ. او في التنكير نحو أفضل منك أفضل مني. وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها

جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو ابناءنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابناءنا مثل

بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر

عنيت قصيرات الحجال ولم اردد قصار الخطى شر النساء الجاتر

فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس. وكلاهما صحيح

وعائداً للمبتدأ فيه حيل لرفع اجنبية حيث احتمل

اي ان حكم الخبر ان يتحل ضميراً عائداً الى المبتدأ لفظاً كما مرّ. او تقديماً نحو اللؤلؤ المثقال بدنيار اي المثقال منه * وذلك يكون حيث يحتمل تضمن الضمير كما رأيت

احترازاً من المفرد الجماد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشقات كاسم المكان نحو هذا مجلسٌ فانها لا يتخلان الضمير * فان كان الجماد في تاويل الصفة تحل الضمير الذي تتجمله تلك الصفة نحو زيدٌ أسدٌ فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحل الضمير الذي يتجمله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينها . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرباط كما سيأتي * واعلم ان ال قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربطها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه وتمى النفس عن الهوى فان الجملة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المبتدا لزمته مطابقتها له في جميع احواله كزيدٌ قائمٌ واخوه جالسان وهند ذاهبةٌ وهلم جراً . والألم تلزم المطابقة كقولهم المعربات قسمان ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونة تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطَلَقِ الْجَمَلِ إِذْ نَسَبَهُ الْجَمِيعُ فِيهِ تَحْمَلُ

اي انه قد شاع بين النخاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعته . ويشهد لذلك ما سيج منه نحو بل انتم لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قلبٌ من عيل صبره كيف يسلمو صالباً ناراً لوعةٍ وغرامٍ

ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصحة بعضهم على تاويل والصحيح انه جائزٌ مطلقاً غير انه ضعيفٌ على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالإخبار بها شائعٌ كثيرٌ . وهي إما اسميةٌ نحو زيدٌ ابوه قائمٌ . او فعليةٌ نحو زيدٌ قام ابوه . ويندرج تحتها الشرطيةٌ نحو زيدٌ ان اكرمه يكرمك اذلا عبرة بالاداة المصدرية بها

وَالْعَائِدُ الزَّمُ فِي سَوَى مَا اتَّخَذَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا

اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتتةً على عائدٍ يربطها بالمبتدا كما في نحو زيدٌ قام ابوه وعمرٌ ولا تضربه . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما رأيت . فان اتحدت به

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد. فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا. وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين. او معناه نحو والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين. فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد. فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في بابيه * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملابس القائمة مقامه في افادة الارتباط بينها ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتوا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَأَطْرَدَ الْإِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرد عند الحاجة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لاي بنفسها. فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم محاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الافراد. او بالنقل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للفعل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر
لك العز أن مولاك عز وإن يهن فانت لدى مجبوحة الهون كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي. وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك. ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب. ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسي الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوًا كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل

الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنِ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يُفِيدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر. فيقال السفرُ غداً ولا يقال زيدٌ أمس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معني كقولهم اليومَ خمرٌ وغداً امرٌ اي اليومَ شرب خمرٍ وغداً تدير امرٌ. وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلُّ عامٍ نَعْمَ تحوُّونه يُلْفِحُهُ قومٌ وتنجُّونه

اي أَكُلُّ عامٍ اصابةً نَعْمَ * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتادون آخر نحو الوردُ في الربيع. بخلاف ظرف المكان فانه يصلح للمعاني والذوات جميعاً فيقال الحربُ أُمَامَكِ والقومُ خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية وَالْمَبْتَدَأُ الْمُهَيَّمُ إِنْ أَلْفَى السَّبَبَ فِي خَيْرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ أَنْتَسِبَ وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتِعْمَالًا مَا لَمْ يَغْيِرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا

اي ان المبتدا اذا كان مهياً واتجهت من قبله سبيبة الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم. او نكرة موصوفة بغير المفرد نحو رجلٌ في الدار فله دينار. وكذا ما أُضيف الى احدها او وُصِفَ بالموصول منها نحو كل من يأتيني او كل رجلٍ عندنا او الرجل الذي في الدار فله دينار. وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخٌ يغير معنى الجملة مثل كان وطنٌ وليت فلا تدخل الفاء. فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إِنْ وَلَكِنَّ لم تمتنع وبه ورد السماع نحو إِنْ الموت الذي

تفرون منه فانه ملائكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يَغْرُوا فَيَغْرِيهِمْ بِي الطَّبَعُ

وندر دخولها على خبر إِنْ المفتوحة المهزنة نحو واعلموا أَنَّ ما غنمتم من شيء فان لله خمسة * واعلم ان الصلة والصفة اللواتي في هذه المسئلة لا بد من كونها فعلاً او ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الاً فعلاً فقيدها بالفعل المذكور او مقدراً. ومن ثم قيدها بالفعل

يكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن صلة آل لا تكون الأمفردة كما علمت * غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجر يده من الفاء وحينئذ يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيهما انما دخلت لاجلها. ولذلك اذا لم نقصد السببية تمتنع الفاء اذا لا وجه لدخولها كما تمتنع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا مؤخرًا * وسمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله. والذكرة الموصوفة بغير النعل والظرف كقوله

كل امرٍ مباعدٍ او مدانٍ فمَنُوطٌ بحكمة المتعالي

والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة من الله. غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه في القياس

وَخَبْرًا عِدَّةً لِحُكْمٍ عِدَّةَا وَمِثْلُ ذَاكَ قَدْ آتَى فِي الْمَبْتَدَا

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حكم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَلِكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَنِي مَقِيظٌ مُصَيَّفٌ مُشَيِّ

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد ابوه غلامه

منطلق وتكون جملته خبرًا عما قبله والجميع خبرًا عن الاول * واعلم ان الخبر قد يتعدد

لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ. او حكمًا نحو انما الحيوة

الدنيا لعبٌ وهو وزينةٌ فيجيب فيه العطف كما رأيت * واما ما تعدد بدون ذلك فان

جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيد

شاعرٌ وكاتبٌ. والامتنع كما في نحو هذا الرمان حلوه حامضٌ اي مُزٌ لانه خبرٌ واحد في

المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَا وَصَفَ كَفِعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَا

فَعَاضَ مَرْفُوعًا لَهُ عَنِ الْخَبْرِ نَحْوًا مَاضٍ هُمْ وَمَوْجِبًا نَدَرَ

وَجَازَ إِخْبَارِيهِ إِنْ أُفْرِدَا كُلُّ فَإِنْ عِدَّةٌ يَلْزَمُ أَبَدَا

اي انه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ مجري مجرى الفعل رافعًا ما يكتفي به في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخواك
وعليه قول الشاعر

أ قاطن قوم سلمى ام نواظعنا إن يظعنوا فعميب عيش من قطننا
والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر
خليلي ما واف بهدي انما اذا لم تكونا لي على من أقطع

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعه ساداً مسدّ الخبر . وهو يشمل الفاعل كما رأيت وناثية
نحو هل مضروب غلامك وما مطرود بنوك * وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلّقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع
بعدهما منزلة الفعل . ومن ثم كان لا يشئ ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا يعرف . غير
انه اذا كان قد وقع بعدها مجرّداً وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده لإفراده كما
رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانها يسوّغان الابتداء بالنكرة كما عرفت
آنفاً * واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او ناثية دون الخبر فيجعل ما
يقضيه منها عوضاً عنه لقيامه مقامه في اتمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يكفئ به نحو
ما قائم اخواه زيد لا فتقار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً
نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القليل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار به عما بعده فان طابقت في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره
نحو ما قائم اخواك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده الأعلى لغة ضعيفة ستذكر في
باب الفاعل * وما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوّغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كما سيحي . وندر استعماله بدونها كقول الشاعر

خير بنو هلب فلا تك ملغياً مقالة هبي اذا طيرت مرّت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف
جاس غلامك وليس منطلق اخواك . وقد يكون النفي تائيداً في المعنى نحو انما قائم
عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بنوك . غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجرّ باضافة الثانية
اليه ويسد مرفوعه مسدّ خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة

المشبهة نحو ما كريمٌ غلامك . وافعل التفضيل نحو هل افضلٌ عندك العلمُ منه عند زيد .
ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تا ويله كما استعرف نحو ما تميي ابواك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفةً تُسند الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْفُفُ الْخَبَرَ أَيْضًا فِي الْقَسَمِ نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمْرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُهُ جُمْلَةٌ بِهِ يُعَلَّقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفُ وَاوٍ لِأَصْحَابٍ مِثْلُهُ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضاً مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لا فعلن اي عهد الله علي جاز حذف الخبر واثباته لانه
يُسْتَعْلَمُ فِي الْقَسَمِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَلْزِمُهُ الْجَوَابُ كَالْأَوَّلِ * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد هلك عمرو
اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مفيد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير
واقف جلست . وسياتي استيفاء الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والمجار
والمجرو ونحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مر الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها نحو ضربني الغلام
مجرماً . فان الاصل فيه ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرف
متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم حذف الظرف مع ما
أضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمة مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا
يمكن ان تجعل خبراً بالتحقيق لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس
عطف اسم على المبتدأ بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعلة اي مقترن معه . وشرطه ان

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسند مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمر ومجنهان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المتبداً مصدرًا كما رأيت . او افعال تفضيل مضافاً الى المصدر نحو أكثر سفرى ماشياً . او الى ما يؤول به نحو أحسن ما يكون زيد ركباً اي احسن كونه * ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * واخْتَلَفَ في وقوعها فعلية والصحيح

جوازُهُ وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحى قد سُرِبتَ بيضاء مثل المهرة الضامر

وقول الآخر

ورأى عيني الفتى اباكا بطني الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي

قَدَرَتْ قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

وَالْمَبْتَدَأُ الْخَبَرَ قَدْ يُخْتَلَفُ لَكِنْ سَمَاعًا نَادِرًا لَا يُؤَوَّفُ

وَالْمَحْذُوفُ فِي ذِي خَلْفٍ قَدْ حَتْمًا طَرًّا لَكِي لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا

اي ان المتبداً قد يخلفه ما يسد مسدّه كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على السماع كقولهم في ذمتي لا فعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد فيه مسد

المتبداً المحذوف للدلالة عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تَسَاوَرُ سَوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَى فِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتَ لِيَفْعَلَا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد مسد

المتبداً المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادر في

الاستعمال غير ما لوف عندهم * وكل ما حذف من المتبداً والخبر وغيرها مع قيام خلف

له مقامه يحذفونه وجوباً لتلا يمتنع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما مر . واما

الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة وقل انتم

اعلم ام الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما يطرد في جميع

الابواب التي يقع فيها فتنبه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أَسْنَدٌ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّخَذَ
وَالْفِعْلُ يُجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارًا وَمَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعلٌ معلومٌ تامٌّ مذكورٌ قبله هو الفاعل * فخرج بقيد معلومية الفعل نائبُ الفاعل لانه يُسند اليه المجهول. وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان مرفوعها لا يقال له فاعلٌ. وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعدة نحو زيد قام فانه مبتدا لا فاعل * والفاعل يتعد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبة * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتى وما قام به فقط نحو مات الفتى. ولذلك يجزم له بالفاعلية في نحو لم يقم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفِظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه. فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهند ذهبت. فان في كل واحد من الفعلين ضميراً مستتراً نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو

الفاعل فيهما

وَهُوَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ لَا يَسْنَدُ فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرْدًا يَفْرُدُ
وَمَا أَلَى نَحْوِ أَسْرَوْ النَّجْوَى مَنْ ظَلَمُوا التَّائِبَ وَيَلِ فِيهِ يَنْوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحداً * اما نحو قام زيد وعمر وهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه *

وأما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لِصَوَابِجَةٍ فَنَلَقْنَاهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فاصح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحد

الترنمو إفرادهُ مع المثني والمجموع أيضاً نحو ذهب أخواك وقام القوم . فلا يقال ذهباً أخواك وقاموا القوم لثلاً يكون الفعل قد أُسند إلى الضمير ثم إلى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنع * وإما ما ورد على خلاف ذلك نحو أسروا النجوى الذين ظلموا فعلى تأويل ابدال الظاهر من الضمير . أو على أن الظاهر مبتدأ مؤخر . أو على أن ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والمجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون عنها بلغة أكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة أسروا النجوى . وبعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذاً من الحديث في إحدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملتكاً بالليل وملتكاً بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور .

وَفِعْلُ أَنْتَى الْحَقِّ لِلتَّاءِ التَّرْمُ مَصْرَفًا وَصَلًّا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَّ
فَرَحْصُوا فِي مَحْوِنِعِ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَجْلُو الْبَادِيَةَ

أي ان فعل الفاعل الموثق الحقيقي إذا كان منصرفاً متصلاً به تلمزه تاء التانيث للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسيير الناقة * فان كان الفاعل ضميراً الموثق عم التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الهار ومن توضع يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة * وإما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعيم الجارية وما يليه من الاثلة المذكورة في النظم . وذلك أما مع الفعل الجامد فلأنه قد شبه الحرف لعدم تصرفه . وإما مع الفصل فلان الفعل قد ضعف استدعاءً وعلامة لبعده عن الفاعل . وإما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه * وأما ما فصل بالاً فذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الأهند وما زارنا الأهي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الأهند * وجاز تانيثه على قلة باعتبار اللفظ كقول الشاعر

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرَبِنَا الْآبِنَاتُ الْعَمَّ

وخصّة الأكترون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمٌ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ تَنِيَا كَأَلْمَفْرَدَاتٍ مِنْهَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للمذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهدات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكأنها قد بقيت على أفرادها

وَعَبْرٌ ذِي النَّوْنِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ مَخِيراً مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدُ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزريدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او للمذكر كالطلحات . وجمع التكسير لها كالرجال والجواري . والمخق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء . واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاءت الجواري وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي . وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلان تانيته قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده لا لمجموعه . واما في نحو الرجال فلانه يتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجِزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يَقْدَمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِخَلْقٍ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون متصلاً بصاحبه . ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلقه فيؤخر . وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمراً زيداً . او كان ظاهراً والمفعول ضميراً متصلاً نحو ضربني زيداً . او انصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع المحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان انصاليه . وعوده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بالاً معها كقول الشاعر
ما عاب الا لثيم ففعل ذي كرم ولا جنفا قط الا جيباً بطلاً

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَادَاعٍ وَلَا مَا يَجْدُرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ يَكُلُّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر. ولا مانع منه كافتضاء فصل الضمير في نحو ضربت زيداً. وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيداً عمراً. والتباس احدها بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينها نحو ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً. غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل واحد منها

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَأَخْيَرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِحَسْبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِمِينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفَ جَمْعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال. غير ان الفعل منه يبنى للمجهول فلا يكون الا متصرفاً نحو اخير زيداً وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومُرَّ بزيد * غير انه يشترط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رأيت. او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل. او علمية نحو صيم رمضان. او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير. او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان. وذلك لان الفعل يدل على المهم منها فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل. ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند اليه صريحاً * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تاويل كما سترى. ويشترط في الثالثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال. فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية. ولا معاذ وسبحان لملازمتها المصدرية. ولا المجرور بها والقسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير

المصدر المفعول من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديمه مختصاً ليفيد ما لا يفيدُه الفعل .
 وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قُعد اي القعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مَرَّ بزيدٍ فجعله ضمير المَرور بناءً على تَأويله بالمصدر معرفةً بلام الجنس .
 والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل
 حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور مجرّف زائدٍ نحو ما
 ضُرِبَ من احدٍ . او مجرّف تعليل كما في قول الشاعر

بُغضِي حَيًّا وَيُغضِي من مهابته فلا يُكَلِّمُ الا حين ينتم

فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
 حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .
 والمحافظة على تناسب النواصل نحو من طابت سريرته حيدت سيرته . او على صحة الوزن

في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائع

او لغرض معنوي كشهة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خاتني الانسان ضعيفاً . او الجهل
 به فلا يمكن تعيينه نحو سُرِق البيت . او عدم تعلق غرضٍ بذكره نحو واذا حيتتم بجحيت
 فحيوا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث البيانيين

دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوْلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
 الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضُرِبَ زيدٌ
 يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه . واما اذا لم
 يكن مع هذه المذكورات المفعول به ففي سواها في حق النيابة من غير اولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدَّرَ سَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا اناية المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
 اصلهما المبتدأ والمجرور . فيقال كُسي زيدٌ ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا يلبس والثوب ملبوس. ومثله اعطي زيد درهما وسقي عمرو شرا با وقس عليه * وكذلك في باب ظن واري. والمراد بالاول منها ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر. وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل. فيقال ظن زيد صادقاً واري عمرو بكرًا فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قوم نيايتها عند امن اللبس فيقال اعطي درهم زيداً وظن صادقاً عمراً. ولا يقال اعطي زيداً عمراً وظن بكرًا خالدًا لان كل واحد من الاولين يحتمل ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والجمهور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالًا نَصَبٌ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلِ وَحَدَةٌ تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعددة ينصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده

وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصَبِ قَنَعٌ
اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق العمدة كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها فضلة قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق النعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَعْطَى
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَنْعَى
بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعٌ

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعِلْقَةِ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق . او بما يقع عليه وهو المفعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المفعول له . او بمصاحبه وهو المفعول معه . او بتعلق باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبين صفة لما يتعلّق به وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علم منصوبًا بعامل يدل على الحدوث مع كونه متصرفًا تامًا نحو ضربته ضربًا . فلا يكون علمًا كجماد . ولا يكون عاملة ما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حميدته حماد . ولا زيد كرم كرمًا . ولا ما احسن زيدا حسنًا . ولا كنت في الدار كونًا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقَوْلِ الرَّشْدِ وَلَا يَشْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْمَلًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويًا له في المعنى كضربته ضربًا ويقال له التوكيد والمبهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد عليه بافادة احدها كضربته ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص * وما كان منه للتوكيد لا يشني ولا يجمع لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحتل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عاجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المطلوبة تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير كما مر . وتارة لرفع المجاز نحو قتلتها قتلاً فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيات . وأما قول الشاعر

بكي الخبز من روح وانكر جلدَهُ ونجت عجيماً من جذام المطارف

اي نجت الثياب الملعمة فهو نادرٌ جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يَذْكُرُ
وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٌ
”كَيْفٌ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرَى“

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لفعليه في اللفظ والمعنى كما في ضربته
ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشتمل ما كان مرادفاله في المعنى من
غير لفظه نحو قوماً او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبتل اليه تبتيلاً
وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً
له نحو ضربته اشد الضرب . او دل على عدد منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن
هذا القبيل ما دل على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد القرفصاء .
او كناية نحو فلا تملوا كل الميل . او جزئية نحو ولونقول علينا بعض الاقاول . وما كان
ضميراً له نحو فاني اعدبه عذاباً لا اعدبه احداً من العالمين . او آله معبودة نحو ضربته
سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستفهاميتان

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفيدُ ابنتي ربعِ عوبلها لا ترقدان ولا بُوسى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزئه كنتُ راشداً وأَيُّ بلاءٍ تبليُّ كنتُ احمدُ

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بريرة ونحو نجار * وجميع هذه المذكورات
تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت * واعلم ان النيابة
عن المصدر المؤكّد تخصّص بما رادفه في المعنى او شاركة في المادّة . غير ان اسم المصدر
بخصّص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبين * واما البواقى فينوب ما دلّ منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن المبين

للتنوع

وَيُحَذِّفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَذَاكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْأَخْبَارِ قَلَّ تَقْلًا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كمهلاً اي امهلاً * وهو كثير

الاستعمال في الطلب امراً كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر

أَعْبَادًا حَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيبًا أَلْوَمَالًا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا

او للتعجب كقول الآخر

أَسْبِنًا وَقِتْلًا وَاسْتِنْيَاقًا وَغَرَبَةً وَنَائِي حَيْبٍ أَنْ ذَا لِعَظِيمٍ

وهو قياس فيه * واما في الخبر فيُستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصورٌ على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّرٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفِي سُرَى سُرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَانَهَا الْمُحَادِيَةِ غِنَا وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبر به عن اسم عينٍ او حصره او عطف مصدرٍ عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوفٌ في جميعها فندبره يُسري

ويغني وهلمَّ جرّاً * وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذٍ يُحتاج الى اظهار الفعل مُخبراً به فيكون

المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُوبِي التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّمَ نُوْحَ نُوْحَ وَرُقَ رَمَلَةً
وَمَا لِنَا كَيْدَ كِنَادَةِ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْعَجْرَى
كَذَاكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَفْتَحِمِ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَعْنَمِ

اي وكذلك اذا قُصد التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه نحو لك نوحٌ نوحٌ وُرُق رملة . اي تنوح نوحها * او أريد به التاكيد بعد جملةٍ هي نصٌ في معناها

فيقرّر مضمونها نحو نادى زيداً جهراً . او تحتل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال نحو هو
 اخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نصّ في الجهر لا يحتمل غيره فيكون
 المصدر كأنه نفس الجملة . ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحتل معنى الصداقة
 مجازاً فيكون المصدر قد أشرّفها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثّر غير المؤثّر فيه *
 ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدّمه من جملة طلبية كما في

المثال . او خبرية كقول الشاعر

لأَجْهَدَنَّ فَإِذَا مَا دَفَعِ واقِعَةٍ تُخَشِّي وإِذَا بَلَغَ السُّؤْلُ وَالْأَمَلِ

وإنما اخصّ ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر بمثابة
 ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التأكيد وفي الثاني من
 التعدّد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدلّ على الفعل لاشتغال
 الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاً اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأتى حذفه في
 هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً ما
 وقع منها مثني للتكثير نحو كئيبك اي اقامة مكرّرة على طاعتك . فانه كالمذكور مرتين
 احداها المقدّرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك ما يُحفظ ولا يقاس عليه *
 وقد يُترك اضرار الفعل المبطل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة . والخبر به
 عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناً . والمشبه بمصدره كما في نحو لك نوحٌ نوحٌ ورُق
 رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمعٌ وطاعة . والثاني على الخبرية بناءً على
 ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث على البدلية * واعلم
 ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعلٌ محذوفٌ وان
 لم يصحّ النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على
 سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مَسْتَأْثَرًا بِهَا تَعَدَّى كَرَأَيْتَ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصَبُ بالفعل المتعدّي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به

دون بقية المفاعيل فانها تنصب بالمفعلي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدَّ دَا نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقُ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَهَبٍ يَجِي الدَّرَقُ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعاملة من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً . وقد يكون من غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً تقدم ما له اصل في التقدم كزيد فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه آخذ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتباس الآخذ بالمأخوذ في نحو اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمٌ زَمَنٌ أَوْ مَوْضِعٌ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان ينصب ظرفاً على معنى في دون لفظها نحو صمت يوماً وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإذ وحيث أوّل بما يقبله كحيث ومكان * واعلم انه اذا أُضِرَّ للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضرار برد الأشياء الى اصولها . فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمت جعل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا في الظروف

المتصرفة

وَالْمَكَانَ مَبْهُمٌ يَعْطَفُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صُمَّ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يقيد بكونه مبهمًا وهو ما لا يختص بمكان بعينه . وهو

إِمَّا مَبْهُمِ الْبُقْعَةِ وَالْمَسَافَةِ كَفَوْقَ وَنَاحِيَةٍ أَوْ مَبْهُمِ الْبُقْعَةِ فَقَطْ كَالْمَلِيلِ وَالغُلُوقِ . فَإِنْ كَانَ
مُخْتَصًّا كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَجِبَ مَعَهُ ذِكْرُ الْحَرْفِ * بِخِلَافِ اسْمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ مِنْهُ الْمَبْهُمُ
وَالْمُخْتَصُّ . وَالْأَوَّلُ إِمَّا مَبْهُمِ الْمَقْدَارِ وَالْمِيقَاتِ كَحَيْثُ وَمُدَّةٌ أَوْ مَبْهُمِ الْمِيقَاتِ فَقَطْ كَيَوْمِ
وَشَهْرٍ . وَالثَّانِي إِمَّا مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِيَّةِ كَرَمَضَانَ . أَوْ بِأَلِ الْيَوْمِ . أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ *
وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ صَمْتُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَ الْوَاحِدِ بِالنَّصْبِ فِيهَا . وَصَامِتٌ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي
الْمَسْجِدِ بِنَّصْبِ الْأَوَّلِ وَجَرَ الثَّانِي جَرِيًّا عَلَى مَا عَلِمْتَ * وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّ
الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمُبْهُمِينَ بِالِاتِّزَامِ لِحُضُورِهِ فِيهَا . ثُمَّ يَدُلُّ عَلَى
الزَّمَانِ دَلَالَةً أُخْرَى بِالتَّضَمُّنِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ بُصِيغَتَهُ فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ أَقْوَى وَلِذَلِكَ
يَتَعَدَّى إِلَى الْمُخْتَصِّ مِنْهُ أَيْضًا

وَمَبْهُمِ الْمَكَانِ فِي الْقَدَارِ كَالْمَلِيلِ وَالْمَجْهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلِّ لَا تَوَى مَحَلَّةً

أَيَّ أَنَّ الْمَبْهُمَ مِنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ يَكُونُ فِي الْمَقَادِيرِ كَالْمَلِيلِ وَالْفَرَسِخِ وَالْبَرِيدِ . وَفِي الْجِهَاتِ
كَالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ وَالْوَرَاءِ . وَشِبْهَهَا كَعِنْدَ وَوَلَدَى وَنَحْوَهَا . وَفِي مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ
الْمَشْتَقَّةِ مَشَارِكًا لِعَامِلِهِ فِي مَا دَنَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى كَحَلَّتْ مَحَلَّ زَيْدٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجِبَ
جَرُّهُ بِالْحَرْفِ فَيُقَالُ وَقَفْتُ فِي مَجْلِسِهِ وَتَوَيْتُ فِي مَحَلِّهِ وَلَا يُقَالُ وَقَفْتُ مَجْلِسَهُ وَتَوَيْتُ
مَحَلَّهُ لِعَدَمِ الْمَشَارِكَةِ فِي الْأَوَّلِ وَاقْتِصَارِهَا عَلَى الْمَعْنَى فِي الثَّانِي * وَشَدَّ قَوْلَهُمْ هُوَ مَنِي مَعْقِدِ
الْإِزَارِ وَمَنْزِلَةِ الشَّغَافِ وَمَعْقِدِ الْقَابِلَةِ . وَهُوَ عَنِّي مَنَاطُ النَّزْيَا وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ أَيُّ هُوَ
حَاصِلٌ كَذَلِكَ * وَإِطْلُقَ بَعْضُهُمْ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ فِي اسْمِ الزَّمَانِ أَيْضًا نَحْوَ وُلِدْتُ مَوْلِدًا
زَيْدٍ أَيُّ حِينَ وِلَادَتِهِ لِأَنَّهُ عَدِيلُ لَاسْمِ الْمَكَانِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الْقِيَاسِ

وَقَدْ يَنْبَغُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصَفَتْ وَعَدَدٌ كُلٌّ وَجِزْمٌ كَغَزَا تِلْكَ الْهَدْدُ

أَيُّ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْبَغُ عَنِ الظَّرْفِ كَمَا رَأَيْتُ فَيَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَهَا
يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى كَمَا مَرَّ * وَكَذَلِكَ
اسْمُ الْإِشَارَةِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالصَّفَةُ كَصِمْتُ قَلِيلًا . وَالْعَدَدُ كَسَرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَالْكُلُّ كَسَهَرْتُ

كل الليل . والحزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كترلت
تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلثة اميال وهلم جرا
وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَّ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
اي ان ظرف المكان قد يُستعمل للزمان كفَرَّ زَيْدٌ عِنْدَ الْخَوْفِ اَي وقت الخوف . وعليه

قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فبعد ذلك فأجزعي

وقول الآخر

وإذا الامور تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون ابن المفرغ
غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سَمِيٍّ
وَعَبْرَ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبْلَهُ حَتَّى يَظْرَفَ أَوْ كَظْرَفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والليل قيل له المتصرف لانه يتصرف فيه
باخراجه عن الظرفية واستعماله لغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبيني وبينك
ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لَدَى او يخرج عنها الى الجرب بالحرف
الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا
تُجْرُ الأيمن لانها ام حروف الجر فتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها نحو خرجت من
عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذَّ جَرُّ متى بالي وحتى . وجرُّ
ابن وحيث بالي . وكل ذلك مما يُحْتَظَرُ ولا يُقَاسُ عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ
وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرَضُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَهُ بَيْنًا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنيا وهو حيث ولدى ولدن ولما واذ
وإذا ومتى وأين وأيان وألى وقط وعوض وأس والآن ومع وكيف وهنا واخوانها . غير
ان في لدى ومع خلافا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها ونفيها
عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المتصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . أمّا من المتصرفة فهو
غذوة وبكرة عليّين للزمان المدلول عليه بها . وشعبان ورمضان للشهرين المعروفين *
وأما من غير المتصرفة فسحّر إذا أريد به سحر يوم بعينه كما مرّ . وكذلك ضحوة وعشيّة
وعتمة عند جماعة جملاً على سحر وهو غير بعيد في القياس * وبعض الظروف المعربة
ما يتصرف كحين وغيره كقبل بعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الاضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلَ
وَالْتَرَمُّوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٌ خَوْفًا وَأَلْفَظُ الْفِعْلِ فِيهِ يَجْنِبُ

اي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مضمرة قبله وهو قد حصل من فاعل
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون
من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول
له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون
الأم من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما
في نحو ضربته تأديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو الموعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَفُتْ حُكْمُهُ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فُجْرٌ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكِرُ

اي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك كما
اذ لم يكن مصدرًا نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك
لمحببتك اي اي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تاهبت أمس للسفر غداً . او
لم يكن نكرة نحو ضربته للتأديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه *
غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأل كقول الشاعر

لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْ خَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَمِّ اللَّثِيمِ نَكَرُهُمَا

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
 وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ اُخْبِرْ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللّامِ مِمَّا عَلَّلَا
 اي انه يجوز جر هذا المفعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت لحوفٍ وعليه
 قول الراجز

من أممك لرغية فيكم جبر ومن تكونوا ناصر به يتصر
 غير انه قليل في الاستعمال * ولا باس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
 كالباء نحو قيل فلان بذنبه . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قتل كليب في ناقة .
 وقس عليه * واعلم ان تضمن المفعول فيه والمفعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
 تضمن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلقه الاسم على معناه فيطرح غير
 منظور اليه كتضمن متى همت الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظوراً اليه
 لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المفعول فيه والمفعول له لم يكن تضمن معناه
 مقتضياً للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصَبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
 وَغَيْرُهُ مَا جُرَّ مَنْصُوبٌ اَلْحَمَلُ كَأَذْهَبَ يَزِيدٌ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

اي ان كل ما مر ذكره من المفاعيل المقيّدة بالحرف وهي المفعول به والمفعول فيه
 والمفعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
 غير صريح وهو ما يجز بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً . بخلاف
 المفعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

فصل

في المفعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذْ تَلَا وَأَوَّابٍ مَعِيَ مَعَ كَسْرِ وَأَجْبَلَا

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو سر والجبل اي
 سر مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبله . وكون الواو نصاً في
 المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لامتناع العطف

على الضمير المتصل غير موكَّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإمّا من جهة المعنى نحو
سافر زيد والصبح لا يمنع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال
النظم كما رأيت * واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة
لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يَقْدَمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوْلَى وَالْأَخْيَرُ تَرْكُ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يمنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالإجماع . ولا على
مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو اصلها
للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * وما كان العطف
اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الامير والحيش . بخلاف نحو
سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يُختار فيه
النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف
مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة وفضيلها لرضعها . او من
جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتم وبنو ابيكم مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فضيلها
وترك فضيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان
الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يُجناح الى شيء منه في النصب .

فتأمل

وَالْفِعْلُ يُنَوَّى بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَهَا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَاللَّحْمَى

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
معه نحو ما لي واللحمى اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون
او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمنع العطف كما في المثال الاول لان الضمير
المجرور لا يُعطّف عليه بدون اعادة الجار كما سيأتي في موضعه . ويترجّح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
 فقلتُ أصطحبها أو لغيري فاستقيها فما انا بعد الشيب ويحك والخمر
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف. واما المرفوع
 فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

ينصب "حنباً بعدها" ما استثنيت إلا يائثر ذي تمام مثبت

اي ان ما يُستثنى بالآي نصب وجوباً بعدها اذا كانت ناليةً للكلام تاماً موجباً نحو قام
 القوم الأزيداً * وقد اختلف في نصب المستثنى على ثمانية اقوال اصحها انه منصوبٌ
 بالعامل الذي قبل الأوهي واسطةً لئلا يدي ذلك العامل اليه كالواو في المفعول معه.

وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وهو كقيام القوم إلا رجلاً متصل إذ كان بعض من تلاً
 وعكسه منقطع كخضروا إلا بغيراً وهو فيه يندر

اي ان من المستثنى ما يقال له المتصل لا اتصاله بالمستثنى منه في الجنسية وهو ما كان
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم. ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن
 المستثنى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم. غير انه لا بد ان
 يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يستخضر عند ذكر المستثنى منه للملازمة بينهما كما
 رأيت فلا يقال جاء القوم الا الذئب. وان يكون الفعل صالحاً له فلا يقال تكلم القوم
 إلا بغيراً * والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانه نادر

وفي سوي الاثبات ابدل ما اتصل مرحجاً فالنصب تأويلاً حصل

اي انهم يرحجون ابدال المستثنى من المستثنى منه على نصبه في غير الاثبات. وهو النفي
 نحو ما قام احد الأزيد. والنهي نحو لا يقم احد الأعمرو. والاستفهام نحو هل قام احد
 الأ بكر * وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلاً لا
 بالأصلة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى

منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيخار الإنباع عليه * وقيل
لنقص المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُخار النصب اذا حال بينهما فاصل
طويل نحو ما جاء في احد حين كنت في الدار الا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا
تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البديل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل .
وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان
المتصل لا يكون فيه المستثنى الأبعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما . فتدبر
وَأَنْصِبْ إِذَا قَدِمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ
أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالَ وَرَدَ
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا زيدا
احد . وعليه قول الشاعر

وما لي الا آل احمد شيعة
وما لي الا مذهب الحق مذهب
واما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة
بالرفع فمحمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما سيجي
اي لم يكن احد الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان الاول بدل
بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا تطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
ضعيف لا يصح القياس عليه في الخنار * وشد تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله
كقول الآخر

الاك لا أرجو أخوا بسطة
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ
لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احد الأبعير بال نصب
فقط كما يقال قام القوم الأبعير . ولا يجوز فيه البديل لانه اجنبي عن المستثنى منه كما مر
فلا يصح جعله بدلا منه * واعلم ان البديل قد يتعد كونه على اللفظ لما منع فيبدل على
المحل نحو ما جاءني من احد الأرجل . ولا احد في الدار الأامراة بالرفع فيها . وذلك
لان النبي قد انتفض بالالفعل بديل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإثبات لان

البدل بنية تكرار العامل. وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ أَسْتَثْنَيْ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فَرُغَ مَا قَبْلَ لِمُسْتَثْنَى رَدِفَ
وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهَهُ أَشْتَهَرَ لِصِدْقِهِ كَلِمَ يَهْمُ إِلَّا عُمَرُ

اي اذا حذف المستثنى منه تفرغ ما قبله للمستثنى لفقده ما كان مشغولاً به. وهو يشمل الفعل كما في المثال. وغيره نحو ما في الدار الأزيد. وحينئذ تكون الأ كماها لم تكن فيقال ما قام الأ زيد كما يقال ما قام زيد. وكذلك ما رأيت الأ زيداً وما مرت الأ بزيد. غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد الأ زيداً وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مستثنى. وعلى ذلك يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه * وذلك قد اشهر في النفي وشبهه لصدقه معها غالباً كما رأيت. وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني. بخلاف الواقع في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء لا القصر. فلو قيل قام الأ زيد كان بمعنى قام كل احد الأ زيداً وهو فاسد كما لا يخفى * ولذلك اذا قصد في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الأ زيد امتنع لفساد المعنى. فان صدق الايجاب نحو زيد بقعد الأ يوم الحرب جاز لصحة معناه كما ترى * وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم الفاسقون. وعلى الصريح منه المأول نحو ويأبى الله الا ان يتم نوره اي لا يريد الا ان يتم * واعلم ان الأ قد تكررت في البدل والعطف بالواو للتاكيد فتكون المعترضة بين التابع والمتبوع لغوا لاثرها لانها زائدة في حكم الساقط. ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع

كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شينك الا عملهُ الأ رسيبهُ والأ رملهُ

يرفع ما بعد المكررتين لان الاول منها مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه كما ترى

وَأَجْرُهُ إِضَافَةٌ بِغَيْرِ وَسْوَى حَكَمَهُمَا كَأَسْمِ بَيْتِ الْأَسْتَوَى

اي ان المستثنى غير وسوي يجزأ باضافتها اليه جارياً عليها اعراب الاسم الواقع بعد الأ
في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومترغاً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير . وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع وهم
جرأ . وقس على ذلك في سوي

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفًا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أُسْتَرَّ

اي ان المستثنى يجزأ ايضاً بعداً وخلأ وحاشا اذا قدرتهن احرفاً . فان قدرتهن افعالاً
نُصِبَ مفعولاً به . فيقال جاء القوم عدا زيدٍ وخلأ عمراً بجواز الوجهين . ما لم تنقدمن
ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَا نِي بَكَلُّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ

وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَيَكُونُ النَّصْبُ بَعْدَهَا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا
يَكُونُ عَمْرًا . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ . اَيَ الْأَ
الْخِيَانَةَ * وَمَرْفُوعٌ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ
بِكَلِيَّةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ . فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا اَيَ جَاوَزَهُ وَهَلُمَّ جَرًّا فِي الْبَوَاقِي .
وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهَا الْاِتِّصَالُ . غَيْرَ اِنْ هَذَا الْبَعْضُ لَا يَلْتَفِظُ بِهِ لِنُتْلَأُ تَذَهَبُ صَوْرَةَ
الْاِسْتِثْنَاءِ . وَلِذَلِكَ كَانَ اسْتِنَارَ ضَمِيرِهِ وَاجِبًا مَعَ كَوْنِهِ لِلْغَائِبِ كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ * وَعَلِمَ
اِنْ مِنَ النَّحْوَةِ مَنْ يَعُدُّ لَاسِيًّا مِنْ اَدْوَاتِ الْاِسْتِثْنَاءِ مَعَ اَنْ مَا بَعْدَهَا اُدْخِلَ مَا قَبْلَهَا فِي
الْحُكْمِ الْمُنْسَوْبِ اِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِ الْاِسْتِثْنَاءِ كَمَا عَلِمْتَ . وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ لَا النَّافِيَةِ لِلْجَسَسِ
وَسِيٍّ بِمَعْنَى مِثْلٍ وَهِيَ اسْمُهَا . وَمَا الْمَوْصُولَةُ اَوْ النُّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ اَوْ التَّامَّةُ اَوْ الزَّائِدَةُ . وَالْخَبَرُ
مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ مَوْجُودٌ اَوْ حَاصِلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ * وَيَجُوزُ فِي النُّكْرَةِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا اَوْجُهُ
الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر

أَلَا رَبِّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سِيًّا يَوْمٍ بَدَارَةَ جُلْبَلٍ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلِيٌّ تَقْدِيرُهُ مَا مَوْصُولَةٌ اَوْ نُّكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ . وَجَعَلَ يَوْمٌ خَبْرًا الْمَضْمَرُ مَحْدُوفٌ وَالْجَمَلَةُ
صَلَةٌ لِمَوْصُولَةٍ اَيَ لَامِثِلِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بَدَارَةَ جُلْبَلٍ مَوْجُودٌ . اَوْ صِفَةٌ لِلْمَوْصُوفَةِ اَيَ لَامِثِلِ

شيء هو يومٌ بها حاصلٌ * وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة عن الإضافة
 وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمتع مثلها زيداً * وأما الجر فعلى تقديرها زائدة غير
 كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف بيان عليها *
 وأخرج هذه الأوجه الجر ووضعها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
 العجني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن المعرفة لا تصلح
 للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا نادراً كقول الشاعر
 يسرُّ الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
 بعدها حال نحو عجني زيد ولا سيما راكباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل هذه الحالة
 من بقية أحواله

وَيَدٌ فِي مَنْطِقٍ تَسْتَعْمَلُ كَقَالَ بَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي ان يَدٌ تَسْتَعْمَلُ في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا أَفْصَحُ من نَطَقَ
 بالضاد بَيْدٌ أَي من قُرَيْشٍ * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنهما تفارقها في كونها تخصص
 بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الأ منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تُقَطَعُ عن الإضافة . ولا
 تُضَافُ إلا إلى أَنْ وَصَلْتَهَا كما رأيت

فصل

في الحال

أَحْوَاضٌ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مَفْسِرٌ لِهَيْئَةٍ مَتَقِلًا يَنْكُرُ
 وَهِيَ وَكُوْمَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
 كَحَيْثُ فَرَدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَفَدَأْتَنِي بِأَكِّ يَسَاقُ رَاجِلًا

أي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بصدوره . وان
 يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهئية اي الصفة
 التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرة متقلاً اي غير ملازم

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في امثلة النظم . فان الأولين
 منها يشتملان عليها لفظاً والاخيرين معنى لان الفاعل في المعنى وضميره المستتر في
 الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد
 يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والافوه نادراً لا يلتفت
 اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى
 فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعين * والمفعول الذي تجيء
 عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب
 شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت للخوف هجراً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من
 متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون تعلقها بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا
 تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
 مصدرًا نحو عجب من ذهاب الامير ماشياً وعجبي ضرب اللص مقيداً . او صفة نحو زيد
 منطلق الغلام راکضاً وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما
 لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجبي وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبي كلام الامام
 خاطباً . لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه
 فيكون المضاف اليه في حكم المفعول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون
 كأنها عن المضاف لشدة الملاسة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد
 الفاعلية او المفعولية فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هند جالسة فانه يمتنع
 اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَالْاِبْتِدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء زيد
 ركباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد
 عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل ضعيف فلا
 يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا بسراً أطيب منه
 رطباً فان عامل صاحب الحال في الاول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك
 باعتبار المعنى لانه على تاويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً . والحال الاولى في الثاني هي
 عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا الْمَلَائِمَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كِبَاتَ الْعَسْكَرِ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدَرُ

اي ان الحال تأتي مَوْكِدَةً لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قائمًا . او بدونها كقَامَ واقِفًا وهو الأكثر * وتأتي ايضاً مَوْكِدَةً لصاحبها الذي جَاءَتْ عَنْهُ كما في المثال وهي نادرةٌ ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ اسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَأَنْتَى أَخُوكَ مُسَعِفَا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتْ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مَوْكِدَةً ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارةٍ معروفًا بها نَسْبِي وهل بدارةٍ يا للناس من عَارِ

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويُقدَّرُ بفتح اُثْبِتُهُ في الاول وأُثْبِتُ في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم تتحجج الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يوكَّد

وَجُمْلَةٌ الْأَخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أُقْتَضَى اسْتِقْبَالًا

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيقال جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يَضْحَكُ وَذَهَبَ عَمْرٌو بِرُكْضٍ . ولا يُقال قام زيدٌ سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جَاءَ الأمير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاً منهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مرَّ في الاحكام الكلية

وَأَحْوَالٌ مَعَ صَاحِبِهَا تَعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يَفْرَدُ

اي ان الحال تتعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورايَنا على أثرينا ذيلَ مِرْبَطٍ مرحلٍ
ونارةٍ مع أفرادِهِ كقول الآخر

عليّ إذا ما زُرْتُ ليلي بخُفْيَةٍ زيارةُ بيتِ الله رَجُلانَ حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليها ولو نقدرها . فان كانت مفردة نحو لقيتُ زيدا ماشياً كانت لزيد . فان أُريد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشياً زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشياً راكباً اي لقيته ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيدٍ والثانية للمتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضوا بينهما والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالفة وهو المختار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحبٍ خيرٌ فيها فيقال ركب البعير مترنماً ولقيت هند ضاحكاً عابسةً

وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَدُونُهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْحِيَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِيَّ بِقَدْفَتُذْكَرٍ مَعَهَا وَطَوَّرُوا دُونَهَا تَقْدِيرًا

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدأ فتربط به كما يربط الخبر . ويربطها يكون بالضمير ولو مقدرًا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالاً بدينار . اي مثقالاً آمنه وهو الاصل * فان خلت منه تُربط بالواو لانها تنفيذ معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تُصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها عليه * فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والجرور الواقعان حالاً كما مرَّ فان الواو لا تسمى مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضوية مثبتتين او منفيتين * أمّا المضارع المنفي فمئة ما يجنار ربطةً بهما جميعاً وهو

المنفي بلم كقول الشاعر

سَقَطَ النِّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاظُهُ فَتَنَاوَلْتُهُ وَأَنْقَنَّا بِالْيَدِ

او بلما كقول الآخر

فان كنت ما كولا فكن خيرا آكلِ وإلا فأدر كني ولما أمزق
ومنه ما يُخنار انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر
لو أن قوما لا ارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلها لا أُحجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صدت ما تكلمنا طيبي بعسفان ساجي الطرف مطروف
وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضوية فيطرد فيها اجتماع الواو مع الضمير
انفاقا لبعدها عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها
تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالا . فيقال قام زيد و غلامه جالس . ومضى
ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل
على زمان الحال فتعني عن استصحابها * وقد تجرد الجملة من قد ملفوظة فتتوى مقدرة
وحينئذ تجرد من الواو لئلا تلبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني لآعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بللة الفطر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفت بربع الدار قد غير البلي معارفها والساريات الهواطل
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قولوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه
الجملة بعد الا نحو ما تكلم إلا ضحك . او قبل أو نحو لأضربنه عاش او مات وجب
تجريدها منها لفظا وتقديرا . لان الاولى في تاويل المفرد اي ما تكلم الا ضاحكا لان الا
تخص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض .
وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشي منها * وندر اقترانها بعد الا بالواو كقول

الشاعر

نعيم امرأ هريم لم تعر نائبة الا وكان لمرتع بها وزرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأت هذا الموت لم يلب حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاها

واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقا ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها
بالواو ونحو لا تقربى الصلوة وانتم سكارى لانها تكون بدونها في صورة المستأنفة فتتوى

انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيه لان
المؤكد نفس المؤكد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما ليست كذلك
يُختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريدها منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يهزق

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكها على زمن مضى لا خير فيه

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

والله يُبقيك لنا سالماً بُرداك تبيل وتعظيم

يُستحسن معها ترك الواو طلباً للمساكلة بينهما * واعلم ان الماضي المثبت الخالي من الضمير
تلزمة قدم الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز نقديها كما في المتضمن
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني

عنها اذ لا رابطة غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا نكرتني بلنة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً علي سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والسواد باق علي . والاول أولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يُختار ترك الواو باعتبارها ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ تَطْيِيرُ الْمَبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفِ وَسَبْقِ عَهْدَا

فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِحْضِ النُّكْرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظُّرُوفِ الْخَبْرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون معرفة
مقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاء في غلام
سفير متأهباً وهل أناك احد ركباً جرى معها على رتبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقديم الحال عليه فيما خر بخلاف رتبته كما يجب تقديم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيما خر المبتدأ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد ركباً في
معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً ركباً

وغيره معمولٌ عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يُقال جاءني راكباً رجلٌ كما يقال عندي
 رجلٌ وفي الدار امرأةٌ . وعليه قول الشاعر
 ونحت العوالي بالفنا مستظلةً ظبياً أعارتها العيون المجاذرُ
 وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الاكثرين

وَأَخْرُوا الْحَالَ بِوَأَوْ مُطْلَقًا حِنْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقًا
 كَذَا مَعَ الْجُرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ وَهِيَ كَعَلَقَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تاخير الحال المقترنة بالواو كيفا كان صاحبها نحو جاء زيدٌ وهو راكبٌ
 واقبل رجلٌ وهو راكبٌ . وذلك باعتبار اصل الواو لانها في العاطفة وقد استعيرت هنا
 لما فيها من معنى الجمع كما مرّ فلا نتقدّم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها *
 وكذلك الحال الواقعة عن الجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول
 فلا يتقدّم ما يتعلّق به عليه كما لا يتقدّم ما يتعلّق بالصلة على موصولها . وهو يشمل الجرور
 بالحرف نحو مرت بهند جالسةً . والجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقتك مسرعاً . وذلك
 يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من
 احدٍ لان الزائد لا يُعتدُّ به فيكون في حكم الساقط كما مرّ

وَعِنْدَ تَأْكِيدِ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلْيَقْسِمَا
 وَمَعَ جُمُودِ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهُمْ طَرَاهُنَا قَدِ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولّي مدبراً لان المؤكدة انما
 يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيدٌ أفصحُ القومِ
 خاطباً لانه أشبهٌ بالجماد لعدم نصرته . فلا نتقدّم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين
 لصاحبين قد فضل احدهما على الآخر فتقدّم حال الاول منها مندرجةً في وسط الجملة
 نحو زيدٌ راجلاً أسرعُ من عمرو راكباً لياخذ كل واحدٍ ماله منها على حِدته دفعاً
 للالتباس * وقد يجري ذلك بدونه عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر
 نُعِيرُنَا أَنْتَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِكٌ أَنْتُمْ مُلُوكَا
 اي ونحن في حال صعالتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمّر في احدها

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل. غير ان الاول مطرد لقوة لفظ التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تأخيرهُ من الحال ما كان عاملها جامداً نحو ما احسن زيداً مقبلاً لان الجماد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في الاحكام الكمية. غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع خيراً عن المبتدئ السابق فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف. غير انه ضعيف لتصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شيبه في خلاعة كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منه في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر ونحن منعنا البحر أن يشربوا به وقد كان منكم ماؤه يمكن وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَأَحْالٌ قَدْ تَجَمَّدَتْ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمْرٌ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق. وذلك يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

اي ما بالنا امس شجعاناً واليوم جبناً * او على مفاعلة نحو بايعته يد اي متفاضين. وكتبته فاه الى في اي متشافين. او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين. او على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً اي منفصلاً. او على تسعير نحو اشترت التمر صاعاً بدرهم اي مسعراً * وقد يغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً. او دلالتها على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة. او على اصالة نحو أسجد لمن خلقت طيناً. او على فرعية نحو وتجنون الجبال بيوتاً. او على نوعية نحو لبس خاتمة ذهباً. او على حالة فيها تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً * واختلف في نحو طلع زيد بغتة. والمخار عند الجمهور ان المصدر حال مؤن بالصفة اي طلع باغثاً. وهو مذهب سيديويه * وكذلك يرتكبون الاثيان بالحال لازمة على خلاف حكمها. وذلك يكون في الجمادة التي لا تأول بالمشق نحو هذا ثوبك ديباجاً. والمؤكدة نحو ولي مُدبراً. والتي بدل عاملها على تجدد صاحبها نحو خلت الانسان ضعيفاً. وهي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرِدُ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنَى يَعْتَمِدُ

اي ان الحال قد تحيي معرفة في اللفظ على تاويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وَأرسلها العِراكَ ولم يَدُدْها ولم يُشْفِقْ على نَعصِ الدِخالِ

اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفردا . وقد يكون بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بدار اي متبذرة . ومنه قول الشاعر

وذكرت من لبن المالح شرية والحيل تعدو في الصعيد بدار

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد ركباً . ولازمة كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تُتصد لذاتها كما رأيت . وموظفة وهي ما تُهد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً * وباعتبار فائدتها الى مبينة وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤسسة .

وموكدة وهي بخلافها كما في نحو ولي مديراً * وباعتبار زمانها الى مقارنة وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مديناً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً * وباعتبار صاحبها الى حقيقية وهي ما جرت على من هي له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد ركباً جواده * وباعتبار مفادها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومتعددة وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد ركباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشيء واحد كما مر . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام يمشي ركباً . فاحفظ

وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْمَجْمَدَةِ الْمَفْسُورَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمٍ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نَسَبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قَدَّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجمدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاعٌ تمرًا . وإما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرة نحو طاب زيد نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . وإما

الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لأن الطيب قد نُسب الى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيء مقدر من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . فسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الى زيد من اجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مُبِهِمَ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمراً . او بنون التثنية نحو اشترت مثقالين ذهباً . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . او بالاضافة نحو لي ثلاثة اثواب خنزراً . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصباً آياه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيه مع كونه اسماً جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمِسْحٍ يَعْتَلِنُ
نَحْوَ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًَا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ أرضاً * ويجري هذا الجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهباً ولا حنطة دقيقاً ولا قدم سهلاً . او على مماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلاً . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها ايلاً . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان متفرعاً من مبهزه نحو لي خاتم ذهباً . وهو يحتمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجره على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * واعلم ان المنفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجبوع اصله كالتاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم يتغير كفضيب خيزران تجب فيه الاضافة لانه على معنى من التبعيضية والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل تجب خيزران جري مجرى خاتم ذهب . فتدبر

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَيْثُمَا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ
وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَّانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافته الى المعدود مجرداً مما

يتم به فيقال عندنا ثلاثة رجال ومئة دينار واللف درهم لانه اكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقله الاستعمال * وربما قيل ثلاثة رجالاً ونحو ذلك بالنصب جرياً على اصل التمييز ومنه قول الشاعر

وَحُقُّ لِمَنْ أَنْتَ مَمَّنَّانٌ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً واربعين ليلة . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد وهو مكروهٌ عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبِّهَا أَتَبِعَ كُفُوًا قَدْ وَفَى مِنْهَا كَلِي سَبْعَ نِعَاجٍ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المنسرات ما كان كفواً للمهم الذي يفسره وافيًا بحق مقداره فيعملونه بدلاً او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندي صاع تمر وخاتمان ذهب . فان النعاج جمع والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحتل القلة والكثرة . وكلها تفي بحق المهمات المنسرة لها كل واحد بحسبه قليلاً كان او كثيراً . بخلاف نحو واحد عشر عبداً وعشرين أمة ومئة بعير واللف ناقه فان كل هذه المنسرات أفراد لا تقوم بحق ما فسرتها لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَتَصَبُّ ذِي النَّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقْلِ
كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للمعامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً * واختلف في نحو امتلاً الاناء ماءً والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر من لأم من عمرو . وضابطه ان يصح جعل أفعل فاعلاً فيقال زيد أكثر ماله . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد أفضل

رجلٍ . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيدٌ افضلُ الرجالِ . فان اضيف افعالٌ الى غيره وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجالاً لا امتناع اضافته اليه ايضاً . فندير

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لِنَاطِئِ اَتِي كَصَارَتِ الْفَتِيَانُ عِشْرِينَ فَتِي

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغليبيون بنس النحل فحلهم
فخلاً وأمامهم زلاً منطبق

فان التمييز فيها قد جاء بمجرد التفرير لان الذات معلومة قبلة فلا حاجة الى تفسيرها به كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتَقَّ عَلَى الْقَصْدِ إِلَى ذَاتِ كَسْبَعَيْنِ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربما وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناً على كون المراد به الذات باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله درك عالمنا وأكرم بزيدي فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُ زَيْدٍ مِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجوز من فيقال عندي ذراعٌ من مسدٍ وصاعٌ من تمرٍ ومثقالٌ من ذهبٍ . ويا لها من ليلةٍ لله درك من بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة * وأما نحو عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة من النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام . وبخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملةً او شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت

باب الجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ أَقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِحَرْفِ الْأَيْثَرِ

اي ان ما اُضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب

سيبويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَحْرَفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرِ لِلَّامِ ضَمِينِ
كُتُوبِ خَزٍّ وَصَلْوَةِ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف ككُتُوبِ خَزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له كصلوة العصر فبمعنى في . والافبعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد . او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تُنَوِّي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يُؤثر شيئاً في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناءً مع التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حُدِفَ المضاف اليه من اللفظ غير منوِّي الذكر وجب بناءً

المضاف كما سيجي

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَبَيَّنَ

أي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما أشبهه مما تتم به الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما ألحق بهما. فاذا أُريدت اضافة الاسم جُرِدَ من كل ذلك كغلام زيد وجبتي نعان ومسلمي مكة وقس عليه * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكر * واعلم ان التنوين الذي يُجذَف من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما مقدّر كما في نحو دراهم زيد. وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عَرَفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَّ وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٌ لَتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ

أي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة يتخصص بها كما في ثوب خز. وبهذا الاعتبار نُسِيَ هذه الاضافة معنوية لانها تفيد امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد من هذين المضافين لا يقبل دخول ال عليه مطلقا لانها مع المعرفة تقتضي تعريفا آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه. وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا تَنَحَّدِ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنَّ أُضِيفَ أَوْ لَا

أي ان الاضافة لا تقع حيث تنحدد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك. لان كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوبا الى نفسه والمنسوب لا بد ان يكون منسوبا الى غيره * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرْزٍ وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلي تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المُسَمَّى وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه. فاذا قيل جاء سعيد كُرْزٍ كان كأنه قيل جاء مسمى هذا الاسم. وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِف بالصفة المذكورة اي بقلة الحمقاء. وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَت وجُعِلت نوعا مضافا الى الجنس فصار كقوله خزٍ ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِأَشْتِرَاكِ عِلْمٍ مَنَكْرَا كَمَا يُضَافُ الْمُهْمَمُ

أي ان العلم قد يُضَاف منوي التنكير كما تُضَاف النكرات المهمة. وذلك يكون لوقوع

الاشترك فيه فيُضَافُ الى ما يميّزه عمّا يشاركه في التسمية كازن ربيعة تمييزاً له عن
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَارِ سَ زَيْدِيكُمْ بَايِضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحبان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلْوَلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفِ مُنَابَا كَسَأَلْتُ الْبَلْدَا
وَجُرْمَعٍ عَطَفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ قَتِيٍّ يَجْمَعِي وَلَا دَارٍ حِيَمِي

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لانابته عنه كما في المثال . فان اصله
سَأَلْتُ اَهْلَ الْبَلَدِ فَلَمَّا حَذَفِ الْمِضَافُ أُقِيمَ الْمِضَافُ اليه مقامه فاعطي حكمه في الاعراب *
ومن هذا القبيل قولهم نفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي لتنزيلها منزلة
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا وهو علم
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ والمعنى بقي
عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان الاصل فيه ما كل
قَتِيٍّ يَجْمَعِي وَلَا كُلُّ دَارٍ حِيَمِي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه مجروراً كما كان قبل
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شعبة اي ولا كل بيضاء . وقول

الشاعر

وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ النَّفِي وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ
اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام

كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَانٍ فَأَبَقُوا أَوْلَا بِجَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَابْنِ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرّداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف اليه . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْنِمَنَّ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يا من رأى عارضاً أُسْرِبُهُ بين ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمَ بمثل او أَنْفَعُ مِنْ وَبْلِ الدِّمِّ

اي بمثل وبل الدِّمِّ او انفع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً شتى منها التعريف والتخصيص كما مرَّ آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تملوا كل الميل . والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ اُلْتَزَمَ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ
فَإِنْ يَفَتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو كل وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتم دلالتها بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض الظن اثم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا إِيَّاهَا غَيْرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفُ لِعَمْقِ إِيَّاهَا ضَمِنْ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبه لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوعلو في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل هند . فان كلاً منها لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان تئمت به الذكر

كما ترے

وَمَا تُضِيفُ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَفَطَّ كَقَمْنَا فَوْقَ ضَمَائِنِي
وَهُوَ الْجِهَاتُ السِّتْدُونَ وَعَلَّ غَيْرَ وَحَسْبُ قَبْلَ بَعْدَ أَوَّلِ

اي ان ما اضيفه معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه يُبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول الشاعر اذا انال اومن عليك ولم يكن لفاؤك الا من وراء وراء

وقول الآخر

جواباً به تنجو آعتيد فور بنا لعن على اسلفت لا غير نسال

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لاوجل على آينا تعدو المنية اول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى آقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهلم جرا * ويقال لها الغايات لانها لما حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتمي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكالمضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير منونة . كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكسراي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فاعطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة مطلقاً منوية التنكير . وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد اغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوة فاشربوا بعداً على لذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبليّة والبعديّة بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين . ويبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر

رضيحي لبيان ندي أم تحالفا بأستم داج عوض لا تفرق

وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّبَهُ لَهُ أَكْسِرُ إِنْ تُصِفَ لِلْيَاءِ وَأُدْغِمُ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلِفَ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كدلو وطبي يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها. واما غيره فان كان واوا او ياء ادغم فيها مقلوبا كهؤلاء بني. او سالما كجاء قاضي وضربت غلامي. وان كان الف لم يتغير

كفتاي وغلماي

”وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَحُ“

”فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنٍ التَّقْيَا“

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها الفتح بناء على ان

التخريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

أَيَارَبَّ لَيْلِي أَنْتَ رَبِّي وَرَبُّهَا فَخَلَّ عَلَيْهَا بَعْضَ مَا فِي فَوَادِيَا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل

البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخيل الناجر فيترجم الفتح حرصا على

بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * واما

اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي

وغلماي وبسطت كلتا يدي وأرغمت انوف حاسدي بفتحها في الجميع * واعلم ان ما

قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه. فاذا

أضيف بنون ومصطفون قيل بني بكسر النون ومصطفي بفتح الناء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ

وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْلَمَا إِذَا يَلْزَمُ حِنْمًا وَلِذَا تَبَيَّنَ كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تاويلها بالمصدر كما ستري . وذلك
 يجب في حيث من ظروف المكان واذا ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تنزم البناء
 وجوبا لا افتقارها لللازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا .
 ومنها ما يختص بالفعلية وهو لهما واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
 الامير نازل . وقيمت اذ قام زيد وقررت اذ القوم غافلون . وانيت لهما اتى عمرو .
 واركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد

يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونظعنهم حيث الحبي بعد صرهم بيض المواضي حيث لي العائم
 وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستيبك بذي غروب واضع عذب مقبله لذبي المطعم
 واما لما واذا فلا تستعمل الاولى منها الا مع الماضي ولا الثانية الا مع المستقبل * واعلم
 انهم اشتروا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود
 فنصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تاويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
 الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأول ايضا معها بما يرادفها من الظروف
 المنصرفة لنصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلست حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .

وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقى

وربها تقفولدن حيث وفي مذ منذ ذاك تارة قد اقمفي

اي انهم ربما اضافوا لذن ايضا الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله
 صريع غوان راقين ورقنة لذن شب حتى شاب سودا الذائب
 وسمع قطعها عن الاضافة لفظا مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضمار كان مع اسمها في

المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لذن غدوة حتى دنت لغروب
 اي لذن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضمار كان التامة اي لذن كانت غدوة .
 وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوهها * ولذن مبنية على السكون مطلقا
 لشدة توغلها في شبه المحرف لانها تنزم استعمالا واحدا وهو الظرفية وابتداء الغاية . ولا

يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتَصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تَنْفَعُ خَبْرًا وَلَا صِفَةً وَلَا صَلَاةً وَلَا حَالًا . وَلِذَلِكَ تُبْنَى مَعَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَيْضًا * وَأَمَّا مُذٌّ وَمُنْدٌ فَضَافَانِ تَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَذَّ رَحَلِ الْحِجِيِّ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَذَّ يَوْمَيْنِ . وَنُقَطَعَانِ عَنِ الإِضَافَةِ لِنُظَا فَيُرْفَعُ الْمَفْرَدُ بَعْدَهَا خَبْرًا عَنْهَا عَلَى الإِصْحَاحِ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مَذَّ يَوْمَانِ . وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْمَجْرُ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى السُّكُونِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لِمَوَافَقَتِهِمَا مُذٌّ وَمُنْدٌ الْحَرْفَتَيْنِ لِنُظَا وَمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتَصْحَبَ هَذَا الْبِنَاءَ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا

وَمِنْهُ صُرِّفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوَّعًا وَكَذَلِكَ قَدْ بَنِيَ

أَيَّ إِنْ أُلْهِمَ الْمُتَصَرِّفُ مِنَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وَهُوَ يَشْتَمِلُ مَا لَا إِخْتِصَاصَ لَهُ الْبَتَّةَ كَالْحَيْنِ وَالْوَقْتِ . وَمَا لَهُ إِخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَيُقَالُ جِئْتُ يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مِنْهَزِمٌ عَلَى تَأْوِيلِ يَوْمٍ مَجِيٍّ زَيْدٌ وَحِينَ انْهَزَمَ الْجَيْشُ كَمَا مَرَّ . غَيْرَ إِنْ مَا أُرِيدَ بِهِ الْمَاضِي يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ . وَمَا أُرِيدَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذَا فَيُخْتَصُّ بِالْفِعْلِيَّةِ نَحْوَمَا ذَهَبْتُ حِينَ يَذْهَبُ الْقَوْمُ لِأَنَّهُمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ . وَاجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى مَعْنَى الاسْتِقْبَالِ نَحْوِ يَوْمٍ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ أَكْتَفَاءً بِالنَّاسِبَةِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ تَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لَزُومِ الْإِفْتِقَارِ . وَالْبِنَاءُ لِقَصْدِ الْمَشَاكَلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ الظُّرُوفِ النَّصْبُ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ * وَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذْ فَتَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْمَجْرَى وَعَلَيْهِ قُرِئَ مِنْ عَذَابِ يَوْمَيْنِ يَجْرِي يَوْمٌ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحُهُ عَلَى الْبِنَاءِ * وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مِثْلُ وَغَيْرِ الْمَشَاهِيرِ هَا فِي الْإِبْهَامِ . وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفْنَا إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَانَهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْتَقُونَ

وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن تطقت حمامة في غصون ذات أوقال

وذلك لأنها حينئذ تكونان مضافتين إلى المصدر المسوك من الجملة كما في إضافة الظروف . وعلى ذلك روي البيت وقُرئت الآية برفع مثل وغير على الأعراب وفتحها على البناء

وَاخْتَرْنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعْرَبٍ وَأَسْمٌ تَلِي

اي انه يُخْتَارُ بِنَاءِ الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرية بفعل مبنِي . وهو يشمل

ما كان بِنَاوُهُ اَصْلِيًّا كما في قول الشاعر

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقَلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ

وما كان بِنَاوُهُ عَارِضًا كقول الآخر

لَأَجْنَدِينَ مِنْهُمْ قَلْبِي تَحْلِمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ

بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الْمَصْدَرَةِ بِالْفِعْلِ الْمُعْرَبِ كقول الآخر

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهْمِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلَعُ الْفَجْرُ

والجملة الاسمية كقول الآخر

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامِ قَلِيلُ

فان الاعراب فيها ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للنسابة بين المتجاورين * واعلم انه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يومهم بارزون

لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً مُعْرَبٌ حكماً بخلاف الفعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقاً لا المنعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الامثلة * وبشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون

مشتبهة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم انتك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائما ان

اعمالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضامين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا اللَّفْظُ قَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضَافُ الى معموله كضارب زيد

الآن أو غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الإضافة من التثنية وغيره كما سيأتي . ولذلك يُقال لها الإضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبرئ الوجود كانت الإضافة معنوية لأن الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلغوه ما يُخفف بحذفه * وأما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشيبة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية أو جانب الحال أو الاستقبال فلفظية . وهو المختار * وإعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين * واختلفوا في اضافة المصدر وفعال التنزيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يُراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والأظهر انه لا يقدر اذا لمعنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ أَمْ يَحْوِلُ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمَنْفِصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُبْطَرْنَا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينها لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الإضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمخضة بخلاف هذه

وَأَمْ يُضَفُّ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحْدَفُ
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقَبِلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خَزِلَ

اي ان هذه الإضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيفٌ للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً يُنَوَى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيفٌ امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن منوناً مُحْدَفٍ تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقائلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ طَرِحَ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهَوَّ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
 وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُحْجِ أَرْتَكِبُ لِفَوْتِ رَبْطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بآلٍ والمضاف اليه معمولاً
 لما تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضميرٌ. لان اصله الحسن وجهه مخففٌ بحذف
 الضمير واستتاره في الصفة وان خلقتة آل فانها اخفت من الضمير لان العبرة منها باللام
 فقط وهي حرف ساكنٌ والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة
 لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به. وعلى تقدير
 نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراءً للصفة اللازمة بحرى المتعدية وكلاهما
 قبيحٌ في الصناعة. فاذا اضيفَ تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ حِمْلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْنَدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بآل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب
 العبد كما حُمِلت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة
 كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية
 الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحدٍ منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ يَنْحَفُ لِرِجْلِ الْوَجْهِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضاربي باعتبار
 ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب آي لان المعنى يقتضي النصب
 وهو الضمير المختص به. فُخِّفَ اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان
 المنكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلت عليها المعرفة كما

حُمِل الضارب الرجل على الحسن الوجه. والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ

وَالْتَرَمَوْا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول آل على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تنيد تعريفاً فلا يجتمع

مُعَرَّفَانِ عَلَى مَعْرِفٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّهُمُ التَّزَمُوا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضًا
مُقْتَرِنًا بِهَا كَالضَّارِبِ الرَّجُلَ لِلْمَشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُوَ الصِّفَةُ
الْمُشَبَّهَةُ وَقَدْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَنَّ النَّصْبَ بِهَا لَا يَفِيحُ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ لِاسْتِزَامِهِ التَّكْلِفَ
الْمَذْكُورَ أَنْفَاءً بِخِلَافِ النَّكْرَةِ كَمَا سَتَعْلَمُ . وَلَمَّا حُوِّلَ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِضَافَةِ جَرَى مَجْرَاهَا فِي
ذَلِكَ أَيْضًا * غَيْرَ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَسْئَلَةِ فَاجَازُوا خُلُوقَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ أَلٍّ إِذَا أُضِيفَ
إِلَى مَصْحُوبِهَا كَالضَّارِبِ عَبْدِ الرَّجُلِ وَالْحَسَنِ وَجِهَ الْغُلَامِ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ وَجُودِهَا فِيهِ
مَقَامَ وَجُودِهَا فِي مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَانْأَبَدَتْ أَيْضًا كَالضَّارِبِ
رَأْسِ عَبْدِ الرَّجُلِ ائْتَمَّتْ الْإِضَافَةُ لِبُعْدِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ * وَعَلِمَ أَنَّهُمْ اجَازُوا أَيْضًا أَنْ
يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَصْحُوبٍ أَلٍّ كَالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِي وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحْفَةُ ضَفْوَهُ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ كِنَايَةً عَنِ الظَّاهِرِ فَكَانَتْ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ * وَجَازَ نَحْوُ الضَّارِبِ الْعَبْدِ
وَأَبِيهِ مَعَ ائْتِمَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ لِأَنَّ التَّوَابِيَّ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ وَمِنْهُ

قَوْلُ الْآخِرِ

الْوَاهِبِ الْمَيْتَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدِهَا عَوْدًا تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ جَازَ الضَّارِبَ الرَّجُلِ وَزَيْدِي . وَأَمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلُ زَيْدٍ فَإِنَّ قَدْرَتَ
التَّابِعِ بِدَلَالَةٍ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَقُوعَهُ مَوْقِعَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَإِنْ قَدْرَتُهُ بَيِّنَاتٌ جَازَ لِانْتِفَاءِ
هَذَا الْمَذْذُورِ * وَعَلِمَ أَنَّنَا اقْتَصَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ذِكْرِ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ
الْقِيَاسِيَّةِ وَأَمَّا مَعْمُولَاتُ السَّمَاعِيَّةِ كَالنَّوَاخِجِ وَالْحُرُوفِ فَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِ

كتاب الأفعال

فصل

في حفيقة الفعل وأقسامه

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قَرِينٌ
كَقَامٍ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَمْ اسْتِقْبَالَ

أي إن الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعًا بالزمان ماضيًا كقَامَ

او حالاً كَيَقُومُ او مستقبلاً كَقَمُّ . فلا يُشكَلُ بنحو الغُدُوِّ والروح المراد بهما الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترب به مدلولها ليس من هنه الا زمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانه يحتمل الاستقبال ايضاً لكنه موضوع للحال على الاصح كما ان الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يستعمل للدوام فيجتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يجي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرده عما يقضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او اداة كَلِمَ وَايَسَ وَلَنْ فانه ينصرف مع الاولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في افعال الانشاء الإيقاعي كبعث والخيار انما تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبي نحو غفر الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَاءَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْتَنَاهُ
وَتَفْصِيلُ التَّائِي كَقَمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرَدَةِ مَعَا كَقُومِي فَأَدْرِي لَاعَلَى حِدَةٍ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سيقوم . وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحد منها على حدة . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كصه ونزال . ولو انفردت الياء تناول المضارع كندهيين . فتامل

فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مَفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبَدَّى
وَكَأَنَّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيداً . او في جملة

اسمية نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمراً صادقاً. وكله برفع ما قام به وينصب ما اقتضاهُ
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعلٌ بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى

انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمُرْدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثِ عَنَّةٍ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرَأَ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضْرَبَ وَرَبَّمَا أَرَادَ التَّعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدوث قد استقر في نفس
الفاعل كفر زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو
متعدّي * وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهما . وفي ذلك

تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَأَوْشَفَعًا إِنْ تُرِدُ كَلَّا وَالْأَدْعُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدُ
فَحَالَ نَحْوُ الْفَرَسِ تَغَزَوْا وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ

اي فانصب بالفعل المتعدّي واحداً كما في نحو ضربتُ زيداً . او اثنين كما في نحو وهبتُ
زيداً درهما . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمفعول اصلاً فاترك المنصوب
بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء
لفاعليهما من غير نظر الى من يغزى او يعطى * فان قصدت احد المفعولين فاذا ذكر ما
قصدته وارك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي
الذهب من غير اعتبار من تعطيه * وعلى هذا يصير المتعدّي لازماً والمتعدّي الى اثنين
متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبَطَ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِيغَةٍ تُبَدَلُ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
فِي تَعَدُّهِ لِأَزِمَ وَيَكْتَسِبُ آخِرَ مَا عُدِّي كَأَبْطَلْتُ الْكَذِبَ

اي ان المفعول قد ينشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعل أو فَعَلَ أو فاعل أو استفعل نحو احضرت زيدا وقرنته وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبت بزيد اي اذهبت . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو ألست زيدا ثوباً وعلمته المسئلة وطارحته الشعر واستكتبته الرسالة وأرنته العلم نافعاً ونبأته عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدّي الى واحد قد تعدّى الى اثنين والمتعدّي الى اثنين قد تعدّى الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد علق به حكم آخر بعده نحو كان زيد قائماً . فإن كان قد دلت على حكم بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما ستقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقَوْلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسُّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة الحكيمية في محل النصب على المنعولية كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان النواسخ يتعلق بكل جزء منها على حدة لا بجمعها مجزئاً معاً .

وقس على ذلك كل ما جرى هذا الجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمَبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ يَنَاقِصُ الْفِعْلَ عَلَى نَسْخِ الْاَثَرِ
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ اَمْسَى اَصْبَحَا اَضْحَى وَصَارَ اَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا
 فَتِيَّ دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْاَشْهَرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
 الابتدائية والخبرية وجعلتها معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
 ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تنم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف
 الافعال التامة فان الكلام يتعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
 خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
 النواسخ ملحقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي
 اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح
 وعاد ورجع وأض وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر فتجري مجراها
 وَالنَّفِيُّ أَوْ شِبْهُهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُّ مَا
 كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلُ بَرَأَ وَصَلَّ مَا دُمْتَ حَيًّا مِنْ وَصَلُ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما
 زال زيداً كافاً . او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
 النفي فاذا نفيتم انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو لا
 زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الإنكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً *
 ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
 فَارْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلُنَ بِيَابِهِ وَأَرْحَامُ مَا لِي لَا تَنِي نَتَقَطُّعُ
 اي لا تزال نتقطع . وقول الآخر

اذا رُمْتَ مِمَّنْ لَا يَرِيهِمْ مَتِيهًا سُلُوا فَقَدْ اَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى
 اي مِمَّنْ لَا يَزَالُ مَتِيهًا * وَاَمَّا دَامَ فَتَلْزِمُهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مَوْصُولَةٌ بِهَا نَحْوُ اَحْسِنْ مَا
 دُمْتَ حَيًّا اَي مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاَعْلَمُ اَنْ الدَّعَاءَ لَا يَكُونُ اِلَّا بِاَلَا كَارِأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجُمْهُورِ . وَاَمَّا النَّفْيُ فَلَا يَكُونُ بِأَدَاةٍ مَعْيِنَةٍ اِتِّفَاقًا . فَيَكُونُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . اَوْ بِالاسْمِ نَحْوِ
 زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيمًا . اَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوِ لَيْسَ يَنْفَكُ عَمْرُو مَقِيًّا * وَاِجَازًا وَاحْذَفْ حَرْفَ النَّفْيِ
 اِذَا كَانَ لَا وَكَانَ الْفِعْلُ مَضَارَعًا وَقَعًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوَ تَاللَّهِ تَفَنَّا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ اَي
 لَا تَفَنَّا . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَفُوا غَيْرَ الْاٰخِرِيْنَ وَمَا لَهُ لِيهَا صَرْفٌ مِنْهُ رُسِيهَا

اي انهم صرفوا ما سوى دام وليس فانها لا تنصرفان . اَمَّا دَامَ فَلانها لا تنفع الا صلة لما
 الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وَاَمَّا لَيْسَ فَلانها قد وُضِعَتْ وَضِعَ
 الْحَرْفِ فِيْ اِنِّهَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا اِلَّا بِذِكْرِ مَتَعَلِّقِهَا * وَاَمَّا غَيْرُ دَامَ وَلَيْسَ فَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 نَصْرَفًا نَاقِصًا وَهُوَ زَالٌ وَاَخَوَاتُهَا فَانَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ اَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ . وَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 نَصْرَفًا نَاقِصًا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا نَصْرَفَ مِنْ هَذِهِ الْاَفْعَالِ يَعْمَلُ عَمَلُ مَا ضَمِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لِحَسْبِكَ شَاحِبًا وَلَقَدْ يَكُونُ عَلَى الشَّبَابِ نَضِيرًا

وقول الآخر

اقول له ارحل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَالْاَفْكُنُّ فِي السِّرِّ وَالْجُمْهُرُ مَسْلَمًا

وقول الآخر

وما كل من يبيدي البشاشة كأننا اخاك اذا لم تُلْفِهْ لَكَ مُنْجِدًا

وقول الآخر

ببذلٍ وِجْلِمٍ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ اِيَّاهُ عَلَيْكَ بَسِيرٌ

وهكذا في البواقى فقس على ما ذكر ما لم يذكر

وَيَنْكُرُ الْاِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنَّ تَصْحِيحَهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْاُولَى اُذُنٌ

اي انه ينكر الاخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة
 لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضا لم تكن
 حاجة اليها فيكون ذكرها عبثًا . وهو مذهب الكوفيين * فان اقترن الماضي بقدر يؤذن

في الإخبار به لانها تقرّبه من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك
انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واصحى . فيقال كان زيد
قد انطلق واصحى الحي قد خلا وقس ما بينها * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان
قميصه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك
غير انه مع كان ايسر لانها أمّ الباب فتختل ما لا يحتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال
الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه

بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمَبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٌ لَهُ فَلَمْ يَقْدَمْ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ نَقْدِ يَأْوَرَدُ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لما فلا
يقدم عليها * وأما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في
الجواز والوجوب والامتناع * وأما في التعريف والتكبير ونحوها فلا يزال جارياً على
حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب * وعلم ان المراد بالخبر
هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه
يزورنا فالمقبول تقدم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد
وغيره مردود عند الأكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على
دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لجهودها * وفي توسطه بينها وبين الاسم والصحيح
انه لا يجوز الآ في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لَنَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر

سَلِيَّ انْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما
نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لما صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول
صليها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد
ضارباً والمختار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منها * وفصل آخرون

بأنه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزم منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي. وان تقدم وحده كما مرّ يمنع لتحقيق الفصل المذكور* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحي بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في باب الاحكام الكلية

وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِيَنَّ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَمُوا غَيْرَ فِتْمِي أَحْيَانَا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يعم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظلّ بمعنى استمرّ وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضحي بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى اشفق وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشئ كُنْ فيكون وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وخالد بن فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي* واما زال وفتي وليس فيلزمه النقص دائماً* واعلم ان كان الناقصة موضوعةً لماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً. وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً* وزال المذكورة هنا هي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدلّ على الزمان الماضي. واكثر ما تزداد بين ما التعجبية وافعل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيداً. وهو قياس فيها* وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور* وربما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما اصبح أبردها وما امسى أدفأها. وهو شاذ فيها لان ذلك انما هو لامّ الباب وهي كان لان أهمّات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوَّضُوا بِهَا كَمَا أَنَّكَ رَاضِيَةٌ رَضُوا
وَأَحْذَفُ بَعْدَ أَنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمِ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد ان المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضياً رضوا .
فان اصله لان كنت راضياً رضوا اي انهم رضوا لكونك راضياً . فحذفت لام التعليل عن
ان على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانفصل الضمير
الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون ان في ميم ما لتقاربها في المخرج
فصار اما انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفِيرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعِيفُ

واذا وقعت كان بعد ان ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهدان
فرداً عدماً وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما
تلتسمه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَفْرَيْنَ الدَّهْرَ آلَ مَطْرَفٍ إِنْ ظَلَمْنَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول الآخر

لَا يَأْمِنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكْنَا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه
جائز لا تنفائ المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من أدواته
لان كل واحدة منها أم بابها فتجمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك
الأضمر المعلوم قبلة كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعِ سَكَنَ وَصَلًا بِغَيْرِ مُضْمَرِ الْوَصْلِ أَقْتَرَنُ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة واقعة
في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما احد ضمائر النصب
او نون الاناك لان سكوتها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائماً
اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . ان
كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكفه فلن نسط
عليه امتنع الحذف * أما في المتحركة فلائها قد قويت بالحركة فتعاصت عن الحذف .

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلِإِنَّ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ هَاءِ الْكَسْتِ مَكَانَ الْمَحذُوفِ كَمَا
 سَتَعْلَمُ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النُّونِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِنَابَ حَرْفِ اجْتِنَابِيٍّ
 مَكَانَهَا . وَأَمَّا فِي الْمَقْتَرَنَةِ بِالضَّمِيرِ فَلِإِنَّ الضَّائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحذَفُ مَعَهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذْ لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هَيْبَةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَفْدُ الرِّثَائِمِ
 فَجَهْلٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الضَّرُورَةِ * وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ فَيَصِحُّ اشْتِرَاكُهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي اسْمِ لَيْسَ مُحَضُّ النَّكِرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَي أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَقُوعَ اسْمِ لَيْسَ نَكْرَةً مُحَضَّةً وَذَلِكَ لِعُمُومِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي حَيْزِ
 النَّفْيِ كَمَا عَلِمْتَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرٍ طَرَّقَ الْهَوَى وَمَزُورِ
 وَهِيَ نَقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ فَتَسْتَفْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَيَبُويه مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 يَسُ أَحَدًا أَي لَيْسَ أَحَدُهُنَا . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأِسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَهْمَلْتُهُ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْتَفِينِ

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْسِبَ
 شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَرَ وَأَبْدَأَ هَبَّ عَلِقَ

أَي إِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَانْمَا تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصَبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا . وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ . لِأَنَّ مِنْهَا مَا وُضِعَ لِلْمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلْهَلَ
 وَكَرِبَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا . وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِرَجَاءِ حَصُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوْلَقَ .
 وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلشَّرْعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ
 أَوْكَى وَالْمَ . وَفِي أَفْعَالِ الشَّرْعِ أَنْبَرَ وَطَفِقَ . وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلْهَلَ مِنْ أَفْعَالِ الشَّرْعِ *
 وَيُقَالُ لِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكَلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ عَلَى
 سَبِيلِ الْمَجَازِ

وَالْتَزَمُوا الْأَخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ
عَنْهُمْ إِذْ كُنَّ لِغَيْرِ الْوَاقِعِ
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأِسْمِ
لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

اي انهم التزموا الاخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يتغير به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رحمة . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرَّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ
إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ
وَلَا يَلْبَسُ الْحَالَ سِوَاهُ قَائِبٍ
وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء هي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بان المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفى وحرى الصديق ان يزورنا واخولقت السماء ان تمطر * واما افعال المقاربة والشروع فتحكمها ان لا تقترن اخبارها بان لانها ملائمة للفعل . اما بدلائنها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . واما بدلائنها على الاشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يعتبر في عسى

شبهها بلعل في المعنى فيجوز خبرها كقول

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادي
بمتهمير جون الرباب سكوب
ويعتبر في افعال المقاربة تاخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بان
كقول الآخر

ربع غناه الدهر طويلاً فأنحى
قد كاد من طول اللي أن يصحبا
وذلك قليل الآ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بان كقول
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا
اذا قيل هانوا أن يملوا ويمنعوا

وَأَمَّا حَرَىٰ وَاخْلَوْلِقَ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ أَنْ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهَا لِلرَّجَاءِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا مَعْنَى
الاسْتِجَابِ بِخِلَافِ عَسَىٰ فَإِنَّهَا مَشْهُورَةٌ فِي الرَّجَاءِ فَلَا يَلْزِمُهَا مَا يُشْعِرُ بِهِ * وَاعْلَمْ أَنَّ عَسَىٰ
قَدْ تَرَدَّدَ لِلإِشْفَاقِ نَحْوًا تَعْفُلُ فَعَسَى الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ قَادِمًا . وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا لَابْتِزَالِ
خَبَرِهَا بِتَقْضِي الْأَقْتِرَانِ بَأَنَّ لَانَ الْإِشْفَاقِ يَتَقْضَى الْإِسْتِقْبَالَ كَالرَّجَاءِ * وَقَدْ اسْتَشْكَلَتْ
الْفَحَاةُ اقْتِرَانَ الْخَبَرِ بَأَنَّ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْحَدِيثِ عَنِ الذَّاتِ وَهُوَ لَا
يُصَحُّ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ عَيْنُ الْخَبَرِ عِنْدَ فِي الْمَعْنَى وَالْحَدِيثُ لَا يَكُونُ عَيْنَ الذَّاتِ . وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ
تَأْوِيلَاتٌ وَمُنَاقَضَاتٌ شَتَّى بِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَالْطَّفُّ مَا يُقَالُ فِي
الْجَوَابِ عَنِ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُهُ يَخْطُبُ بَعْضَ طَلَبَةِ ابْنِ مَا لَكَ نَفْلًا عَنْهُ أَنْ الْإِخْبَارَ أَمَا وَقَعَ
أَوَّلًا بِالْفِعْلِ الْمَجْرُودِ . ثُمَّ لَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ جِيءَ بِأَنَّ لَتُوْذِنَ بِالتَّرَاخِي لِأَقْصَدِ السَّبْكَ
بِالْمَصْدَرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَجَارِ دُونَ أَنْ تَوَسَّطُ الْخَبَرُ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عَمَهُ

أي أنه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال الخبر
مسنداً إلى ضمير الاسم العائد إليه بارزاً كما رأيت أو مستتراً نحو كاد يسقط الفارس . ولا
بأس بعوده إليه وإن كان مؤخرًا في اللفظ لأنه مقدم في النية * غير أن ذلك مشروط
عند الجمهور بأن لا يقترب الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط الفارس لتلاً يوم أسناد
الناسخ إلى المصدر المأوّل من الفعل الخبر به وإسناد الفعل إلى الظاهر بعده أي قرّب
سقوط الفارس وهو خلاف المقصود * وأما تقديم الخبر على الفعل أيضاً فممتنع بالأجمال
لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عين بما يقع فيه التصرف من هذه الأفعال
كما سيجي * لأنه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد جرى في ذلك على خلاف الأصل لما
فيه من موجب الجمود كما ستعلم

وَإِخْصَصَ كَادَ بِمُضَارِعِ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَخَذَى

أي قد اخصص كاد وأوشك من بين أخواتها باستعمال مضارع لها نحو يكاد البرق
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ فَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو كثير فيها . وقد يستعمل اسم فاعلٍ من أَوْشَكَ كقول الآخر

فانك مُوشِكٌ أَنْ لا تراها وتعدو دونَ غاضِرةِ العوادي

وحكى بعضهم غير ذلك وكلة من نواذر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلُقَ فَأَلْتَقَصُّ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل تاليا لها فتكون نامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أَنْ يقومَ وعسى أَنْ يقومَ زيدٌ. ومن ثم تكون بلفظ واحدٍ مع الجميع فيقال هتد عسى أَنْ تزورنا والرجلان عسى أَنْ يذهبا والقوم عسى أَنْ يرحلوا. وكذلك عسى أَنْ تزورنا هتد وعسى أَنْ يذهب الرجلان وعسى أَنْ يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخولوق وهي لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقِي عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ أَمْ يَزَلُ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في لولاك على ما استعرف ومن ذلك قول الشاعر
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم نائرين بمن أصيبا
وعلمها حيثئذ باق على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح وعليه الجمهور

فصل

في ظنّ واخوانها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسَبَ النَّفْيِ عَلِمَا
وَجَدَّ هَبٌ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسَبُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَنْصَبُ وَالْخَبَرُ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى متصرفٍ وهو من ظنّ الى وجد. وغير متصرفٍ وهو هبٌ وتعلمٌ فانها لا يستعملان الا امرًا فقط كقول الشاعر

فقلتُ أَجْرِي أَبَا مَا لَكَ وَالْأَفْهَبِي أَمْرًا هَا لَكَ

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بُلْطَفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب وما يدل
على اليقين وهو باقيةا. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظن
فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والني ودري ووجد
وتعلم. ومنها ما يفيد الظن نارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى. غير ان
الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والحقول برأى العالمية
رأى الحكيمه نحو اني اراني اعصر خمراً ومنه قول الشاعر
أراهم رُففتي حتى اذا ما تجافى الليلُ وأنخزل الخِزَالا

واعلم ان القول قد يُضمن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يشترط فيه عند اكثرهم ان
يكون مضارعاً مخاطباً بعد استنهام مباشر له نحو اقول زيدا قادمًا اي اظن. وعليه

قول الراجز

منى نقول الفلّص الرواسما يجهلن أم قاسم وقاسما
ويُغتفر فصله عن الاستنهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر
أبعد بعد نقول الدار جامعة شلي بهم ام نقول البعد محنوما
وقد يفصل بعمله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر
أجهلاً نقول بني لوي لعمرايك ام متجاهلينا
فان تخالف شي من الشرائط المذكورة رفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضاً مع
استيناف الشروط. فتدبر

وَأَحْقُوا صَيْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ
وَوَهَبَ أَتَّجَمَدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعُ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ
وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُ

اي انهم الحقول بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفاً. ومن ذلك
قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدًّا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نَكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

نَلَفُ الَّذِي أَخَذَ الْجِرَاءَةَ حَلَّةً وَعَظُ الَّذِي أَخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها متصرفة الآ وهب بمعنى صير فإنه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * وأما جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو فجعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الأفعال . وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن إناناً فتكون من أفعال القلوب * وكل هذه الأفعال تدخل على المبتدئ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحد منها مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال العجزة

وَبَابُ ظَنْ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْنَدَلْ

وَذَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامِ كَوُ وَّلَعَلَّ كَمْ وَالْأَسْتَنْهَامِ

نَحْوُ ظَنَنْتُ لَجْرِيئِ أَشْعَرُ وَرَبِّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

أي ان ما تصرف من أفعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يخطأه اليها كما علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزءين ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له صدر الكلام يقتضي بقاء صورتها على حالها وهذه الأفعال تقتضي تغييرها فوجب المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيداً من هو لم يكن في المسئلة تعلق على الاصح * وإنما اخصت هذه الأفعال بالتعليق دون أفعال التحويل لانها عقلية تتعلق بمضمون الجملة فتتناول في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * وأما المعلقة فهي ما وإن النافيتان نحو علمت ما زيداً كاتباً وظننت إن عمرو كرمي * ولا النافية ايضاً عاملة او مهملة نحو ظننت لارجل في الدار وعلمت لا زيداً فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . او المحواب القسم كما

في قول الشاعر

ولقد علمتُ لثانين منيبي ان المنايا لا تطيشُ سهاً

ولو الشرطيّة كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو أنّ حاتمًا اراد ثراء المال كان له وفرّ
ولعل نحو إن أدري لعلّ فتنه لكم * وكم الخبريّة نحو أو لم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون *
وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إن أدري أقرب أم بعيدًا ما توعدون . او بالاسم نحو
لنعلم أيّ الحزبين أحصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مُقدّرًا كما في قول الشاعر
كذلك أدبت حتى صار من خلتي أني وجدت ملاك الشيمه الأدب
اي وجدت لملاك الشيمه الادب برفعها مبتدأ وخبرًا . وقول الآخر
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منفر
اي أشعيت بن سهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليل مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصريّة نحو فلينظر
أيها أركي طعامًا . وأبصر نحو فستبصر ويصرون بأبيكم المتنون . وسأل نحو يسأل
أبان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جازان يلقى ذاك في توسط وهن

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مُقدّمًا
على الجملة كما رايت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزآن
على الابتداء والخبريّة . والنعل حينئذ ملغى لا عمل له فيها لفظًا ولا محلاً لضعفه بما عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال
كان ابلغ كلّها ازداد . ولذلك يضعف إلقاءها اذا توسّطت ويقوى اذا تأخرت *
وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدّم معمول احد المفعولين عليها نحو متى نظن
زيد ذاهب . او مخبر عنه بجلتها نحو زيد اظنّ غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالمتوسطة *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو لزيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وانما اخصت هذه الافعال بجواز الالغاء
لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مرّ بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال مفعولها كلاماً وبدونها لكونها مبتدأ وخبرًا بخلاف سائر الافعال التي تنصب
مفعولين . ومتى ألغيت كانت كلافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا
وأستعملوا نحو أراني مفردًا منه وقالوا هبك مها جمدًا

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين صاحبهما واحد نحو أراني مفرداً اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر

ولقد أراني للرماح دريةً من عن يميني نارةً وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان يكون مؤنثاً وحكم المفعول ان يكون متأثراً وحكم المؤثر ان يباير المتأثر . فان عرض اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيها لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأما في هذه الافعال فلم يفتقر الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكفى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عدم وفقد ايضاً لانها ضد وجد فحملوها عليها حمل التقيض على التقيض .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتني عديمتي وعماً الأقي منها مترحح

اي عدمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما نديم المغبون حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يمتنع في الأول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك ابن هند لم تعفك أمانةً وما المرء إلا عقده وموائقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفي عن قيده بما يلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المفعول مطلقاً لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ نَقَلَ جَمَعًا نَصَبًا لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثَبْتُ الْجُمْلَةَ بَعْدَ النُّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أَرَى وَأَعْلَمَ الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لها بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول. والجملة المشتبهة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر. فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَأَعْلَمْتُ خَالِدًا بَكْرًا قَادِمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لها قبل النقل من الالغاء والتعليق

وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وقولهم البركة أَعْلَمْنَا اللَّهُ مَعَ الْكَابِرِ * وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا لِعَمْرٍو فَاضِلٌ وَأَعْلَمْتُهُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمِيعِ * واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أَنْ الْمُنْفُوحَةُ الهمزة نحو علمتُ أَنْ زَيْدًا فَاضِلٌ وَأَعْلَمْتُهُ أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ. وذلك لان في حيزها تين المجملتين ما يجناح اليه المقام من المسند والمسند اليه

كما ترك

وَضَمَّنُوا أَعْلَمَ نَبَا خَيْرًا أَخْبَرَ أَنْبَا فُجِّرَتْ كَمَا جَرَى
وَأُخْبِتَتْ حَدَثٌ فِي الْمُنْقُولِ وَقِيلَ ذَلِكَ أَخْضَصَ بِالْمُجْهُولِ

اي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراه في العلة * وألحق بعضهم حدث بهم لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَعْتَمٍ مَا تُسْأَلُونَ فَبَيْنَ حَدِّ نُسُومٍ لَهْ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

غير ان هذه الافعال لم تُسَمَّعْ عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حَدِّ نُسُومٍ.

وكذلك قول الآخر

نَبِئْتُهُمْ عَذَابًا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وخبِرتُ سوداءَ الغيمِ مريضَةً فاقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودها

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني ذنباً وغابَ بعلكِ يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأُنبتتُ قيساً ولم أبلههُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنِ

ولذلك قال أكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختصٌ بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدًا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَهَدًا
وَهُوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفِعْلُ فِيهِ يُجْزَمُ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكورا مقدما على معموله متصلا به . فلا يُجْزَمُ ولا يُؤخَّرُ ولا يُفصلُ لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في

الاحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجَمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يَرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل المجامد ما يكون جموده لازما كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمينه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازما له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتمت خريج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * واعلم ان الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجودا كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون

مقدراً كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرقاً مقدراً كان يستحقُّ الوضع فلم يُوضع
استغناءً عنه بالفعل المذكور * فيكون الجمود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشئُ مَدْحًا حَبْدًا وَنِعْمًا وَهَكَذَا بَيْسَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا بَلِي فَاعِلُهُ ذَا الْأَلَمِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلِ
فَإِنْ يَفُتْ ذُو الْأَلَمِ فَالْمُضَافَ لَهُ وَيَذَكُرُ الْخِصُوصُ خِتمَ الْمَسْئَلَةِ
كحَبْدًا زَيْدٌ وَبَيْسَ الدَّارِ أَوْ بَيْسَ دَارِ الظَّالِمِينَ النَّارِ

اي ان حبدا ونعم تنشئان المدح وبئس وساء تنشئان الذم بان ذا الاشارية فاعل لمحَبِّ
المتصلة بها . واما ما يليها وهو نعم وبئس وساء فيجعل فاعله مصحوب آل الجنسية . فان
لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر الخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك . فيقال
حبدا زيد . وبئس الدار النار . او بئس دار الظالمين النار * وقد يكون فاعل نعم وما
يليهامضافاً الى المضاف الى مصحوب آل نحو نعم غلام سيد العشيرة زيد وعليه قول الشاعر
فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكذِّبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حبدا جملة فعلية كما مر وهو
مذهب سيبويه . ونعم وبئس فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَرَاءُ الْمُتَّقِينَ الحِجَّةَ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمَنَةَ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نعم السير على بئس العير فمحمول على تقدير محذوف اي
على عير مقول فيه بئس العير . وهو مذهب البصريين * واما ساء فالظاهرة لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في آل الداخلة على فاعل نعم واخبرها على أنحاء شتى . والصحيح
انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برمته ثم يخص بعض افراده .

فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس. وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يقال له المخصوص *

وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِيرٌ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمَوْخَرِ

اي ان الجملة الفعلية هي جملة حبذا وأخواتها يخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر. والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب المبتدأ. وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تَقْدُمُ حَبْمًا وَلَنْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخراً

اي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حبذا. وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الرجلان وحبذا المرأتان وحبذا المؤمنون وحبذا المؤمنات. وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر. فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند وبئس الرجلان صاحبك وبئست المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت الجوارى الزينات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لها اشبهت الحروف بجهودها لم يجب إلحاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جراً. وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ إِخْوَانِي وَأَبْنَ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنَوَّبُ مَعَهُ عَنْ ذِي الْأَلَمِ مَا مَعْرِفَةٌ تَهْتُ كَيْسَ مَا هَمَا

وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بَيْنَ الْحَيْسِ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكِرَ مَّا سَوَى حَبْدًا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامّة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو بَسَّسَ ما هما اي الشيء * ها * وقد استعمالها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدّر الصلة والعائد اي بَسَّسَ ما نذكره ها * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نِعِمَّ الذي بَزَارُ زَيْدٌ وَسَاءَ مَنْ يُقْصَدُ عَمْرُو. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصَحَّ اسناد هذه الافعال اليها . فان قُصِدَ مَهْنُ الْعَهْدِ امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جَوْزًا
كَيْعَمَ رَبْعًا دَارُنَا وَبَسَّسَ مَا نَجِدُ وَنِعِمَّ الْجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حبدا ضميراً مستتراً مميّزاً بنكرة تنسره كما هو شأن التمييز. وهي إما اسم جنس نحو نِعِمَّ رَبْعًا دَارُنَا . او ما النكرة التي بمعنى شيء نحو بَسَّسَ مَا نَجِدُ . والتقدير فيها نِعِمَّ هُوَ رَبْعًا اي نِعِمَّ الرَّبْعُ رَبْعًا . وِبَسَّسَ هُوَ شَيْئًا اي بَسَّسَ الشَّيْءَ شَيْئًا * واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نِعِمَّ الْجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ . وقد يكون مؤخراً عنه كما في قول الشاعر

تَرَوُّدٌ مِثْلُ زَادِ اَيْبِكِ قَيْسٍ فَنِعِمَّ الزَادُ زَادُ اَيْبِكِ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نِعِمَّ وِبَسَّسَ اذا تلاها فعلٌ نحو نِعِمَّ ما صنعته كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامّة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفةً لمخصوصٍ محذوفٍ مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الأولى نِعِمَّ الذي صنعته هذا . ومع الثانية نِعِمَّ الشئ * شي * صنعته * وحينما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نِعِمَّ مطلقاً يجوز ان تدغم في ميمها ميم نِعِمَّ فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فَبِعَايَ هِي وَنِعَا بَعْظُكُمْ بِهِ * وقد يتقدم نِعَا اسم موصوفٍ بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه ويُقدر المخصوص ضميراً له نحو سَحَقْتُهُ سَحَقًا نِعَا اي سَحَقًا نِعِمَّ السحوق هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْدًا رَافِعَ اِبْهَامٍ لِيَهَامَ رَّاحِدًا

اي ان التمييز يقع ايضا بعد حبدا رافعا ما في اسم الاشارة من الإبهام كما يكون مع غيره من اسما الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون نارة قبل

المخصوص نحو حبدا رجلا زيد وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سَلِيمًا فَانْهَمُوا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

ونارة بعده نحو حبدا زيد رجلا وعليه قول الآخر

حَبْدًا الصَّبْرُ شَيْمَةٌ لَأَمْرِي رَا مَرَّ مَبَارَاةً مُوَلِّعًا بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإبهام هو المعبر في فاعل هذا الباب. وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لتفقد المبالغة. ولكون الايضاح بعد الإبهام اوقع في النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب. ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء ظاهرا ومضمرا * غير ان حب قد يجعل المدوح فاعلا لها مكان اسم الاشارة وقد يُجرُّ بباء زائدة تشبيها له بفاعل أفعل الامر في التعجب. وحينئذ يجوز فيها ضم الحاء نقلا من الباء لان اصلها حبيب بضم الباء الاولى اي صار محبوبا. فيقال حب زيد وحب يزيد

بفتح الحاء وضمها فيها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِهَزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ نَقُتْلُ

وقد تدخل لا على حبدا فتكون كبئس في افادة الذم كقولوه

الْحَبْدُ عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجرب من كقول الشاعر

يَا حَبْدًا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبِلٍ وَحَبْدًا سَاكُنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

فَخَيْرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَأَلْحَقُوا بِالْبَابِ فِعْلًا كَسَهْلٍ بِأَلْوَضَعِ أَوْ مَحْمُولًا نَحْوَ جَهْلٍ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَالٍ أَقْنَفِي مَطَرًا كَحَسَنِ الْخَلْقِ الْوَقَا

اي انهم الحقول بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسَهَّلَ في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كَعَرَفَ او مكسورها كَجَهَلَ حُوِّلَ الى الضم ليلتحق بالغرائز ويصير قاصراً كَعَمَّ وبتس . فان كان اجوف او مضاعفاً قُدِّرَ فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حَسَنَ الخُلُقِ الوفاءَ وجَهَلَ الرجلُ زيدٌ وخبثَ غلامُ القومِ عمروٌ وهلمَّ جراً . غير انه يُضَمُّ معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاءَ واجهل زيدا واخبث عمرا . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حَسَنٌ اولئك رفيقا وكَبُرَتْ كلمةٌ تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرِفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفٍ تَمَّ مِمَّا فُضِّلَا

اي انهم استعملوا فعلا على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيدا تعجبا من مضروبيته لكان يلتبس بكونه من الضاربية * ويشترط في الفعل الذي تبني منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الموصوف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى * فلا تبني من غير الفعل الأشدودا كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاثتوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما تجل زيدا لئلا يلتبس المنفي بالمثبت . ولا من الجامد لان التصرف في ما لا يتصرف نفي لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعها فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا يمكن تطرقها الى نصب المفعول به .

ولا مما لا تفضيل فيه لواحدٍ على غيره نحو مات اذ لا مزية فيه لفاعلٍ على آخر حتى

تُعجَب منه

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَلُ نَاصِبٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان افعال المذكور يستعمل بعد ما التعجبية بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير مبهم معرفة نحو ما أحسن زيداً . او نكرة مخصصة نحو ما أسعد رجلاً يخاف الله . فان كان نكرة مبهمه لم يصح التعجب منه فلا يقال ما أحسن رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان النحاة اتفقوا على اسمية ما لعود الضمير عليها من افعال . وعلى الابتداء بها لتجردها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والخثار انها نكرة تامه بمعنى شيء والجملة بعدها خبر .

وانما ساء الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم أحسن زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ

اي ان افعال التعجب بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجبية فليبه المتعجب منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ وما اشبه ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى أَفْعَلُ الامر ومحل الجرور بعده على اقول اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى أَفْعَلُ الذي بصيغة الماضي والمتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به الجرور بالحرف كما مر بزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً فيكون في محل الرفع بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو أسمع بهم وأبصر وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسسته صورة الفعلة فجاز فيه ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب

سيبويه وجمهور البصريين وهو الخثار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبَى تَعْجِبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِهَا لِشَرْطِهِ أَمْ يَنْكُرُ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْحَجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة انفاً يُجعل التعجب من مصدره مبنياً له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والفعل الناقص على الاصح . وغير صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما اشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً . وما اشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صبغة الامر كأشد بسواده وهلم جراً * وأما الجماد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
فَإِنَّ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبِسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَأَسْمَعُهُ وَقَسَّ

اي انه قد شدد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه ما فوق الثلاثي . وما أحقق القوم ما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً ما هو بمعنى المفعول وغير ذلك . وكلمة يُسمع ولا يُقاس عليه إلا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنته فيسمع منه ما ورد ويقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجئن وحم ونحوها لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما اتفنى المحذور صححت المسئلة

وَأَسْتَعْمَلُوا لِلصَّيغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمٌّ وَلَوْ مَحْمُولًا

اي انهم استعملوا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما أفعله وأفعل به صبغة فعل المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك . ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ
بِرْمَلٍ يَبْرِينِ جَارُ شَدِّ مَا أَغْتَرَبَا
اي ما اشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّنْضِيلِ
فَصَغُرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا
بينى كذا الباب بالتفصيل
لشبه بينهما قد عدلا

اي ان أفعَل التفضيل يُبنى ما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يتنع في ذاك يتنع في هذا .
فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمر منه ونحو ذلك ما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
كقولهم هو أرجل من فلان وأشهر من القمر وأعطى للدراهم وأحبتي من هبة وغير
ذلك * ويتوصّل الى التفضيل ما لم يستجمع الشروط كما يتوصّل الى التعجب مميّزاً
بصدوره فيقال هو أكثر اقتحاماً وأشدهُ سُمرةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
المشاركة اجازوا تصغير أفعال التعجب حملاً على أفعال التفضيل لما بينهما من المشابهة كما
حاولوا فعل التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
يا ما أُمليخ غرلاًنا شدت لنا من هوليّا نكنّ الضال والسير
قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وأملح ولكن النجاة قاسوه عليها * وإما
أفعل الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأفعال التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِنِ اشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا كَمْ يُصَادِفُ لِنَاءً سَبِيحاً

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب البناء فيبنى كما سيبي .
وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى
المتفقين فيهما . أمّا من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
كما بين يَضْرِبُ وضارب . وأمّا من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او
الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
فيه بخلاف غيره * وابعبار هذه المشابهة يُسمى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد
وقد تحصل ما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من
الصرف واذا اشبه الحرف بني . والفعل اذا اشبه الاسم أُعرب واذا اشبه الحرف جمد .
بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب
لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا اشبه الفعل مثل ان التوكيدية كما سيبي في بابها
لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدّث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَمِينِي عَرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبُعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعْرَب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسَاء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحداها عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبَنَّ ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضْرِبَنَّ . وذلك لانها من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضر بان او نقديرأ نحو لا تضر بن مضي على اعرابه لانها حينئذ يعزل عنه فكون كبنون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المتدر اما يكون في فعل جماعه الذكور وهو الواو وفعل المؤنثه المخاطبة وهو الياء فانها تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارها في النية لان المحذوف لعلية كالغائب

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمَبْتَدَا
وَالنَّصْبُ وَالْحِزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْأِسْمُ مِنَ الْحِزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الحزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا حزم في الاسم للمعادلة بينها بان كل واحدٍ منها قد اخص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يُجْرِي مَاضٍ فَحَرَّكَوهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَأَزِمُ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحدٍ من الماضي والامر

مبني بناءً لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو

مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعٌ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ
أَوْ لَيْسَ بِهِ نَاسِبَةٌ لِكَيْ يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فَتُحَّ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزم منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها ثم حيل على ذلك ما لا يجتمع فيه كأكرمته طرداً للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبة الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضربوا ويُفتح قبل الالف نحو يضربان ويكسر قبل الياء نحو اضربي لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يُفتح آخره معها كلاً نضربن واذهبن ونحوها . فان فصل بينهما كما مر يبقى آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا نضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جَزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتِمٌ
كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُجْمَلُ

اي ان فعل الامر مجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يُجتم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم * وكذلك يجار به ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقومي . غير ان هذا الحذف كله يُجمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل واعياله

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ أُخْتَهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ أَقْتَرَنَ

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونٍ أَوْ حَلِيِّ بَالٍ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترب بان او ما المصدر يتبين بعمل عمل فعله رفعاً ونصباً . وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً . فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من ان ضربت زيداً اذا اريد الماضي . ومن ان تضرب زيداً اذا اريد المستقبل . وما تضرب زيداً اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عفا بك قد صاروا لنا كالمراد

او محلي بال كقول الاخر

ضعيف الصكاية اعداءه بخال الفرار براخي الاجل

غير ان المضاف اكثر اعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقر به من الفعل . واعمال المنون اكثر من اعمال المحلي بال لانه نكرة كالفعل . واعمال المحلي بال ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحواله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوغة لحواله محل الفعل لاعلة لعمله * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي * واما نحو ضربته ضرب الامير اللص فعلى تاويل ضربته ضرباً مثل ضرب الامير اللص فيكون المفعول المطلق محذوقاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تاويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفاً نحو فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رافة لهما عندهم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبداً لله ضرباً لانه حينئذ يعني الفعل وحده * ويدخل تحت ان المصدرية ان الخففة من الثقيلة نحو علمت ضربك زيداً اي علمت ان قد ضربت زيداً . وهي قد تنعين كما في المثال لان تلك لانفع بعد العلم كما سيأتي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي أَقْتَضَاهُ تَمِيمًا

اي ان المصدر المضاف يجز به ما اضيف اليه لفظاً ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع او

نصب إذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما أن يُضَافَ إلى الفاعل ويُذكَرَ المفعول بعده نحو عَجِبْتُ من انشاد زيدٍ شعراً وهو الأكثر . وإما أن يُضَافَ إلى المفعول ويُذكَرَ الفاعل بعده نحو يعجبني انشادُ الشعرِ زيد . وإما أن يُضَافَ إلى أحدهما ولا يُذكَرُ شيءٌ بعده نحو يعجبني انشادُ زيدٍ أو انشادُ الشعرِ * وقد يُضَافُ إلى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمتون نحو يعجبني انشادُ الليلِ زيدٍ شعراً . ولك أن تحذف بعده الفاعل أو المفعول أو كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمَلَ أَسْمَ مَصْدَرٍ غَيْرِ عِلْمٍ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ أُسْتَمَّ

أي أنه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم عمل المصدر إذا كان مستوفياً لشروطه المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَايْكَ الْمِثَّةَ الرِّثَاعَا

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدة بعده عن الفعل * وأعلم أن اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله كالعطاء . فإنه قد خلا من همزة أعطى لفظاً وتقديراً ولم يُعَوِّضَ عنها بشيء * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . أو خلا لفظاً فقط كالقتال المقدرة فيه ألف قاتل . أو عوض فيه عن المحذوف كالعادة المعوض فيها بالتاء عن أو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلّف في المبيي لغير المتفاعلة كالمراجع والأظهار أنه مصدر وهو اختيار أكثر المحققين . فإن كان المتفاعلة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو أن المصدر يدل على الحدّث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدّث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدّث ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر . فيكون مدلول الإعطاء هو معنى الحدّث ومدلول العطاء هو لفظ الإعطاء . وعلى ذلك يجري معه مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمّى به كما سترى

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ ككَصْرَبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمَلِ

أي أنهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرّة كصربة حفظاً لحق الحمل على الفعل لأنه إنما يعمل عند موافقته له . وذلك لأن الفعل مهمّ فإن كان المصدر محدوداً

بعكسه كان نقيضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحقُّ العمل * وأما ان كانت الناء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيداً لان الناء حيث لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَقَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مُسندٍ اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيدٍ فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يتحمل الضمير لنيابته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيَا مَضَى كَمَثَلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ أَعْنَدَ أَوْ بَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وُرِدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتفوى به وقيل ليكون معه كالفعل المُسند الى فاعله فتتأكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً . او صلةً نحو جاء الضاربُ اخوهُ زيداً . او صفةً نحو مررت برجلٍ راكبٍ فرساً . او حالاً نحو جاء زيدٌ معتقلاً رحمةً * او وقع بعد نفيٍ او استفهامٍ لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضاربٌ اخواك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائمٌ غلامه أمس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضاربٌ زيدٍ أمس حاضرٌ . وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمعتبر في المنصوب انما هو المنعول به لاقتضائه تعدّي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أُريد به الاستمرار التجددي نحو زيدٌ مكرمٌ ضيفه * ويندرج في زمان الحال ما كان نقديراً على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً منجراً وعدة * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعيراً اي برجلٍ

سائق * وفي النبي ما كان تأويلاً نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل الآ أخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذرٌ زيداً أنت أم لائمة أي عاذرٌ أنت

وَجَازَأَنْ يُضَافَ مَا عُدِّيَ إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدّي منه الى مفعوله نحو زيد ضاربٌ عمرو . فان كان يتعدّى الى أكثر من واحدٍ نُصِبَ به ما وراء المضاف اليه نحو زيد معطي عمرو ودرهماً ومُعَلِّمٌ بكرٍ اخاهُ قادمًا * وأمّا الى الفاعل فلا يجوز اضافته لانه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً الى نفسه والاضافة انما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيدٌ ضاربٌ الأب عمراً * وأمّا اضافة اللازم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والمختار انها سواء لان النصب هو الاصل والاضافة اخفٌ فلكل واحدٍ منها مرجح . فتأمل

وَمَهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حِنْمًا إِذِ الشَّبْهُ أَنْفَظًا تُضَا

فَقَدَّرُوا الفِعْلَ لِلمَفْعُولِ بَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِقَدْرِ العَمَلِ

أي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي مهمل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانه لا يجري على انظفه فبطل عمله . ومن ثم تجب اضافة مفعوله نحو زيدٌ ضاربٌ عمرو وامس * فان اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بفعلٍ مقدراً نحو زيدٌ معطي عمرو ودرهماً أي معطي عمرو اعطاهُ درهماً . وهو اشهر الاقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدًا بَعْدَ أَلٍ فَهُوَ صِلَةٌ بِالفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَّهُ

أي ان اسم الفاعل الواقع بعد أَلٍ لا يُقَيَّدُ بزمان لانها اسمٌ موصولٌ وهو صِلَةٌ لها في تأويل الفعل لانه هو الاصل في الصلة . ولكنهم كرهوا ان يُدْخِلُوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصّص بالاسماء فسيكون من الجملة اسماً مفرداً وادخلوا عليه أَلٍ فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً او مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتدماً عليها كما مر . فيقال جاء الضاربُ اخوهُ زيداً امس او اليوم او غداً . لانه يكون في

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وإنما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيداً لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغَ بِهِ وَلاِسْمٍ مَفْعُولٍ تَهَامًا فَاتِّبِيَهُ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُحْكَمُ به تماماً لامتثلة المبالغة فيه وهي ما حُوِّلَ عن صيغة فاعل الى فَعَالٍ كما في قول الشاعر
فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مَقْدِمًا على الحرب خَوَاصًا اليها الكتائب
او الى مفعول كقول الآخر

ان آبن برزة مِخَارٌ بَوَاتِكُهَا يوم الفرى عند لفِّ الساقِ بالساقِ

او الى فَعُولٍ كقول الآخر

ضَرُوبٌ يَنْصَلُ السيفِ سَوَقَ سَيَانِهَا اذا عَدِمُوا زَادًا فَا نَكَ عَاقِرٌ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل اسم الفاعل . غير ان اعمال الاول اكثر من اعمال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استينافاً الشروط المذكورة . فيقال زيد مضروبٌ غلامه بالرفع على النيابة . وعمرٌ ومُعْطَى ابوهُ درهماً ومُعَلِّمٌ اخوهُ بكرًا منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيها على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حُوِّلَ عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوهُ بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبة اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمُتَعَدِّي الْعَامِلِ
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المعمول ونصبه كما سترى * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعْتَبَرُ الزمان في عملها كما يُعْتَبَرُ في عمله لان الثبوت يقتضي الشمول في جميع الازمنة فلا يُقَيَّدُ بزمان دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا

الخلاف يُبنى عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْتَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبِيحِ
مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ
وَشِبْهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ
يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَهْيِيزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اخنصت بالعمل في السببي وهو ما انصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقديره كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا نعل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معيولها عليها لتصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان الفاعل لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في الخبر لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالْحَجْرُ يُخْتَارُ بِهَا إِذْ يَعَصِمُ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الحجر بهذه الصفة مضافة الى معيولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المعمول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف . وعلى الثاني يُجَنَّبُ الى اجراء الفاعل مجرى المتعدي كما مرّ في باب الاضافة . فيختار الحجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرّ يتوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحول اسنادها اليه وحينئذ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضِيهت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرعاً عن الرفع والحجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والحجر تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها

فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من آل الحسن الوجه تعين
الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على
ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثُّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَتَى بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتًا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى الثبوت
دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالرفع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازماً واسم
المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والحمود السينة
بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار يجعل
الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية كالمفعولية
مثلاً صفة ثابتة له لا حادثه عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط
كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد معطى الاب درهما * واما
اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من
المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع السيف ولا يقال ظالم العبيد
لالتباس فاعله بالمفعول * واما المتعدي الى اكثر فمستحب فيها بالاتفاق لبعده عن الصفة
لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما اول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقه
بالصفة المشبهة كقولك مررت برجل نمبي ابوه وامراه قيسية الام . فانه في تاويل
المنتسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره مما يجتمعت النواويل نحووردنا منهلأ عسلاً ماؤه
اي حلوا . ونزلنا قوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى هذا الجرى

وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْجِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا قَتَى أُنْجِعَ فِيهِ الشَّخْخُ مِنْ زَيْدٍ وَذُونَ ذَلِكَ رَفَعَهُ يَهِنٌ

اي ان أفعَلَ التفضيل برفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد . فانه يُصح ان يقال مكانه ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصرّفوا فيها فقالوا ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من عين زيد وما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيدا . وعلى هذه الصورة مثالُ النظم كما رأيتُ وعليها يُروى الحديث ما من أيامٍ أحبَّ الى الله فيها الصومُ من عشرِ ذي الحجة * فان لم يقع أفعَلَ هذا الموقع نحو مررت برجلٍ افضلَ منه ابوه فالحتم على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأً مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما لم يُجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالابتداء بين أفعَلَ ومن وهو اجنبي عنها باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدها * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيتُ احداً افضلَ عنده أنتَ منك عند زيد ومررت برجلٍ افضلَ منه أنتَ فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأمّا الضمير المستتر نحو زيد افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره لفظاً فلا يحتاج الى قوّة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعَلَ التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسَن فيصير أحسنُ بمعنى حسن ومن ثمَّ يُصح وقوعه موقع يحسُن فيعمل عملة . ولذلك يلزمه ان يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نهي نحو لا يكن احدٌ أحبَّ اليه الخيرُ منك . او استنهام انكار في نحو هل سمعتَ رجلاً أهونَ عليه المالُ من حاتم . لان كلاً منها بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعَلَ التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أمّا كونه صفة او خبراً فليعتمد على صاحبه ويتقوى به على العمل * وأمّا تقدم النفي او شبهه عليه فلتصحح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأمّا كون مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فليتمكّن نسبتة الى موصوفٍ آخر * وأمّا تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمنفصل متحدّين في الذات فيتحقق خروج اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النفي في نحو ما رأيت رجلاً افضلَ منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمنفصل في الذات * وأمّا كون التفضيل باعتبار آخر فلاّنه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار واحد . فتأمل

وَأَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلَ عِنْدَ نَصْبِهِ

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه . واما يتعدى اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو أقرى للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو أعلم من بضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه به اي أعلم من كل احد يعلم من بضل * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو أكسى للعراة الثياب جرّ الاول بالحرف كما رايت ونصب الثاني بالفعل المقدر اي هو اكسى للعراة يكسوهم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد أفضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد أعلم منك علم اليقين وأسهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط لعله الاصححة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تباين الفعل بدلالتها على الثبوت * ودونها افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجَزءٍ فَصَلُهُ يُسْتَنْكَرُ عَنِ مَنْ وَمَعَهَا مَفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه الا بما بعده وهو من ومجرورها فكانة قد صار نمة له . ولذلك يستنكر الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول أفعال نحو النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمفعول

كالشيء الواحد * ونادر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلْتَوَكَّأْ طَيْبٌ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبِيَّ عَلَى خَمْرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقُ أَخْبَثَ يَأْفِرُ زِدْقِي مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بمن فيقال زيدٌ افضلٌ من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجال افضل من المرأتين وهلمَّ جراً بالافراد والتذكير مطلقاً . لانه لو نُثِّي او جُمِع او نُثِّ لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتأنينه قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدلُّ على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان آل والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيدٌ الاحسن من عمرو ولا عمرو احسنُ القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية

لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فهمُ الأقربون من كل خيرٍ وهمُ الأبعدون من كل ذمِّ

وكذلك زيدٌ أخوفُ الناس من العار وما اشبه ذلك

وكلُّ ما يُوصَفُ أو يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلغى وَكذا ما يُضَمَّرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبنى ضربك الشديدُ زيداً . ولا زيدٌ ضوِّربُ عمراً . ولا ضربك زيداً عدلٌ وهو عمراً ظلمٌ . وانما يقال اعجبنى ضربك الشديد لزيد . وزيدٌ ضوِّربُ عمرو

وقس على كل ذلك

وَصَحَّوْا اَعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة افعال ما بُثِّي ويُجمَع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من معنى التكثر فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثر في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيداً والقاتلون عمراً . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازُه فيه ايضاً ومنه قول الشاعر وعدت وكان الخلفُ منك سجيَّةً مواعيدَ عرقوبِ اخاه بيترب

وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٍ فِي مَا سِوَى ضَمِيرِ رَفَعٍ بَارِزٍ مَعَهُ اسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سبَّ به مستويًا معه الا في رفع الضمير البارز

فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر. وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هيهات زيد وصه ورؤيد زيدا وتراكه كما يقال بعد زيد واسكت وأمهل زيدا واتركه * وأمأ نحو هلسوا فمحمول على انه فعل امروهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلنظ واحد للجميع وهي لغة اهل الحجاز * وأمأ احكام اسم الفعل في نفسه فسياتي الكلام عليها في موضعه

وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ حِجْرَاهُ
 "فَارْفَعِ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ أَعْنَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ"

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين . غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره ما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك * وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدّر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب المبتدأ . فان قدّر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الالفاعلية . وان قدّر بالوصف جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعا لما يحتمله المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فيتين الابداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا كما رأيت . فان كان مقيدا بصفة كالقيام والقعود ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر له . وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظَّرْفُ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مَحْرُومٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
 كَذَلِكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكبا جاء وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالسا واليوم الرحيل عاجلا . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر . فان

قيل عندك زيد جالسٌ بالرفع على الخبرية كان الظرف مُلغىً ولذلك يُسَمَّى لغواً *
 ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف التثنية والتشبيه
 والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديقُ مخلصاً
 وكانك الاسدُ هاجماً وليتك جاري مكاسراً وهلمَّ جرّاً * وقد علمت ان عدل الظرف
 وهو الجارُ والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بال تفصيل . فنندبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
 وَهُوَ يُخَصُّ اسْمًا كَبِينٌ أَوْ فِعْلًا كَلِمٌ وَنَحْوَهُلَّ يَعْمُرُ كَلًّا
 وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنَّ لَا يُقْبَلَا وَسَمًا لِنَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يَمُ زيدا . فإن
 لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو اثنان وقوعه . وهذا المعنى
 لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها * والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
 بالاسم كحروف الجز . او بالفعل كحروف الجزم . ومشترك بينهما كحروف الاستفهام *

وكلة يُعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا أَخْصَصَ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كَجَزٍّ أَوْ كَوْصَفٍ يَدْخُلُ
 وَغَيْرُهُ يُلْغَى سِوَى مَا نَدَّرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اخصص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجز
 المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
 يكون ذلك الحرف كجزء مما اخصص به كحرف التعريف المخصص بالاسم وحرف المضارعة
 المخصص بالفعل . فانها كالجزء من مدخولها بدليل تحضي العامل لها ولذلك لا يعملان

فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها. او يكون كالوصف له لخصيصه آياه كسوف التي
تخص المصارع بالاستقبال. اولافادته بيان حاله كقد التي تفيد قلة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضاً لان الوصف لا يعمل في الموصوف * واما غير المخصص فلا يعمل الا في
النادر حملاً على عامل كاعمال ما المجازية حملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
والمحرف إذ لا يقبل التركيب لا يعمل فيه فهو بيني مجهلاً

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك
كان لا يعمل فيه لان المعمول مرتبة على التركيب المستصحب وجود العامل المقتضي لها.
ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنياً بالاجمال

والمفرد أفتح داخلاً مما يرد هنا سوى الباء فكسرها أعنيد
ولام جر دون مضمر إذا صح وما استغيت أو أمر كذا
وما لتعريف إذا عدت هنا فإنها أخصت بلفظ سكننا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعه على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحوي فتح الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * اما الباء فتكسر
مطلقاً كيفما وقعت * واما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير المعتل وهو ياء
المكلم ومع الظاهر غير المستغاث. فتندرج فيها لام كي ولام التجود. وتجرى على ذلك
لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه * واما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين الفتح في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة. وهو همزة الاستنهام والتسوية والنداء وناه القسم وسين
الاستقبال والناء والكاف ولام التوكيد والجراب والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الياء من الضائر والواو مطلقاً. وهي لغة جمهور العرب

وما سوى ذلك لا يقيد فإن فيه كل حكم يوجد

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام. وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة واخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً. فان من المفردة ما يضم كيم
الجمع في نحو ضربتم الرجل. ومنها ما يفتح كالتاء في نحو لات. ومنها ما يكسر كالكاف في

نحو **إِيَّاكَ** . ومنها ما هو ساكن كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة كمنذ بالضم وسوف بالفتح وجبر بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَن وَفِي لِ مُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجْرُ وَالْبَاءُ وَلَا مَرَّةً وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً كرحلت عنه . ومعرفه كما رأيت او نكرة كمنزلت في دار وهلم جرا من غير اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأمّا معانيها فين لا ابتداءً لالغاية نحو خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل . والتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أم الباب ولذلك يقدّمونها في الذكر * وعن للمجازة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لايه إلا عن موعده . وقد تاتي للاستعلاء نحو أحببت حب الخير عن ذكر ربي اي فوقه * وفي للظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الامير في موكب . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عنقك إلا هنوة * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى الفلک تحملون او معنى نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكلّ تداوينا فلر يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
والتعليل نحو واتكبروا لله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غلظة *
والباء للإلصاق نحو مرت بزيد . والتعدية نحو ذهبت بعرو . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنيه . والمصاحبة نحو جاء باهله . والظرفية نحو أقمت

بالدار . والبَدَل نحو النفسُ بالنفس . والمُقابَلَة نحو هذا بذاك . والقَسَم وهي اصل حروفه
ولذلك انفردت بجماز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستخفاف نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف .

والعاقبة كقول الشاعر

لِدِّ وَالْمَوْتِ وَابْنِوِ لِلْحَرَابِ فَكَلُّكُمْ يُصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ

والتعدية نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعَالَ لِمَا
يُرِيد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقَسَم مع التعجب نحو لله لا يُؤخر الاجل . وبدونه
نحو لله لا فعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لِأَجَلٍ مَسِيٍّ وهو قَبْلُ * وإلى لانتهاء الغاية
الزمانية نحو أتوا الصيام إلى الليل . أو المكانية نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .
والمصاحبة نحو جلست إلى الضيف . ونيبين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حبا أو
بغضا من أفعل تعجب أو تفضيل نحو ما أحبني إلى زيد وزيد أحب إلي من أخيه

وظَاهِرُهُ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَّ وَالنَّاءُ لِلَّهِ وَرَحْمَنٍ وَرَبِّ

أي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسما ظاهرا . والناء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافا إلى الكعبة أو ياء
المتكلم فيقال نأ لله وتأ لرحمن وترب الكعبة أو ترابي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * وأما معانيهن فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم .
والتعليل نحو رب أرحمها كما ربياني صغيرا . والتنظير نحو اجعل لنا الها كما لهم آلهة . وقد
تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالإلف .
ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرَبِّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وَصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرْفَا

أي ان رب تختص بالنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة
الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبا في موضع الرفع بالابتداء المتقضي تخصيصه
بالصفة * وأكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلا ماضيا كما رأيت لان معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخرها نحو صمت حتى المغرب . أو متصلا بالآخر
نحو سهرت حتى الفجر * وأما معناها فرب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية

زمانية كما مرّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى يحنل ان يكون داخلاً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحنل ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم نضمّ قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها . فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف الى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان رُبَّ تَخَصُّصٌ بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذٍ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو رُبَّمَا زَيْدٌ قائمٌ وعليه قول الشاعر
 رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَا حَيْجٌ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ
 ويجوز دخولها على النعل ايضاً نحو رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ وعليه قول الآخر
 وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ امْرِهِمْ مَعَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا
 وأمّا مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان
 الفصل بالزائد كلا فصل

وَمَدٌّ وَمُنْدٌ لِلزَّمَانِ اسْتِعْمَالًا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مَدٌّ وَمُنْدٌ تَخَصُّصَانِ بِاسْمِ الزَّمَانِ . وَبِشَرَطٍ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مَعِينًا لَا مَبْهَمًا وَمَا ضِيًّا اَوْ حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا . فَيُقَالُ مَا رَأَيْتَهُ مَدٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اَوْ مُنْدٌ الْيَوْمِ * وَعَدَا وَأَخْنَاهَا جُرْهُنَّ عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرَفٌ جَرٌّ بِشَرَطِ اَنْ لَا تَتَقَدَّمَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ لِمَا عَلِمْتَ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمَ عَدَا زَيْدٍ وَهَلُمَّ جَرًّا * وَاِمَا مَعَانِيَهُنَّ فَهِنَّ وَمُنْدٌ تَكُونَانِ لَا بَدَأَ الْغَايَةَ مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةُ مَعَ الْحَاضِرِ * وَعَدَا وَمَا يَلِيهَا لَا تَحْوُلُ عَنْ مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ * وَاعْلَمْ اَنْ مَنْدٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ . وَمُنْدٌ عَلَى السُّكُونِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . غَيْرَ اِنَّهُ اِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ نُضِمَتْ نَحْوُ مَنْدِ الْيَوْمِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَئِنِّي لِأَنْ وَصَلٍ وَمَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونَ اللَّامِ

اي ان كي تَخَصُّصٌ بِالِدُخُولِ عَلَى اَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْهَا نَحْوُ جِئْتُ كِي اَزُورُكَ . وَهِيَ حَيْثُذِي حَرْفِ تَعْلِيلٍ كَاللَّامِ وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ اِي جِئْتُ لَزِيَارَتِكَ * وَكَذَلِكَ مَعَ مَا الْاسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْمٌ يَجْذِفُ اَلْفَهَا كَمَا تُحْدَفُ مَعَ سَائِرِ احْرَفِ الْجُرِّ اِي لِمَاذَا . اَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
اي يراد للنفع والضرر على ما مر وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا تقترب باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرَبِّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَيَلُ "تَنْوِي فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ"

اي ان رَبُّ تَنْوِي بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلغ ليس بها انيسُ الآ اليعافيرُ والآ العيسُ
اي وربِّ بَلِغٍ وهو كثير في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان أَحْنَقُ فِذِي حَنْقٍ لِظَاهُ يَكَادُ عَلِيَّ يَلْتَهِبُ النَّهَابَا
اي فَرَبِّ ذِي حَنْقٍ وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بَلَدِ مِلِّ الْفِجَاجِ قُتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
اي بل رَبِّ بَلَدٍ وهو نادر

"وَرَبَّمَا" جَرَتْ ضَمِيرًا فُسْرًا بِنَكْرَةٍ فَرَدًّا لِعَيْبِ ذُكْرًا

اي ان رَبُّ قد تُسْتَعْلَمُ جَارَةً لضمير غيبة مفردٍ مذكّرٍ مفسرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نكرة على الأصح لانه عائد على واجب التنكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تُصَبُّ على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد
وغيره وبذلك يُسْتَعْنَى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رَبُّهُ رَجُلًا لَفَيْتُهُ وَرَبُّهُ أَمْرًا
رَأَيْتُهَا وَرَبُّهُ رَجُلَيْنِ ضَرَبْتُهُمَا وَرَبُّهُ رَجَالًا أَكْرَمْتُهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا . وعلى ذلك قول الشاعر
رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَاجَابُوا
وهو مذهب البصريين وعليه الأكثرون .

وَرَبَّمَا ضَمِنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرَدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضَمَّنُ معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمترادف له .
وذلك ان من قد تُضَمَّنَ معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الي
نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرفٍ خفيٍ اي به * وعن قد

تُضْمَنُ مَعْنَى عَلَى نَحْوِ فَاِنَّمَا يَجُزُّ عَنِ نَفْسِهِ اَي عَلَيْهِ * وَفِي قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى اِلَى نَحْوِ فَرَدُّوا
 اَيْدِيَهُمْ فِي اَفْوَاهِهِمْ اَي اِلَيْهَا . وَمَعْنَى الْبَاءِ نَحْوُ هُوَ بَصِيرٌ فِي الْمَسْئَلَةِ اَي بِهَا . وَمَعْنَى عَلَى نَحْوِ
 لِاصْلَابِنَا فِي جُدُوعِ النَّخْلِ اَي عَلَيْهَا * وَعَلَى قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى عَنِ نَحْوِ رَضِيْتُ عَلَيْهِ اَي عَنْهُ *
 وَاِلَى قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى فِي نَحْوِ لِيَجْمَعَنَّكُمْ اِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ اَي فِيهِ * وَالْبَاءُ قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى مِنْ
 نَحْوِ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ اَي مِنْهَا . وَمَعْنَى عَنِ نَحْوِ فَاَسْأَلُ بِهٖ خَيْرًا اَي عَنْهُ . وَمَعْنَى عَلَى
 نَحْوِ اَنْ تَأْتِيَهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ اِلَيْكَ اَي عَلَى قَنْطَارٍ * وَاللَّامُ قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى عَنِ نَحْوِ قَالَتْ
 اَوْلَامٌ لِاُخْرَاهُمْ رَبَّنَا هُوَ اَضْلُونَا اَي عَنِ اُخْرَاهُمْ * وَالكَافُ قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى عَلَى نَحْوِ كُنْ
 كَمَا اَنْتَ اَي عَلَى مَا اَنْتَ * وَقِيلَ اَنْ هَذَا التَّضْمِينُ اِنَّمَا هُوَ لِلْاَفْعَالِ لِاَنَّ الْجَوْزَ فِي الْفِعْلِ
 اَسْهَلُ مِنْهُ فِي الْحَرْفِ فَيُضْمَنُ الْفِعْلُ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ وَيَبْقَى الْحَرْفُ عَلَى
 مَعْنَاهُ كَمَا فِي نَحْوِ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ فَاِنْ يَشْرَبُ يَضْمَنُ مَعْنَى يَرَوِي وَتَبْقَى الْبَاءُ عَلَى

معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي اطْرَاقِهِ لَا يُؤَدَّنُ

اَي اِنْ بَعْضُ هَذِهِ الْاَحْرَفِ قَدْ يُضْمَنُ مَعْنَى الظَّرْفِ اَيْضًا . وَذَلِكَ اِنْ مِنْ وَعَلَى وَاِلَى وَاللَّامُ
 قَدْ تُضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَعْنَى عِنْدَ . نَحْوِ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ اَمْوَالُهُمْ وَلَا اَوْلَادُهُمْ مِنْ اَنْتَ شَيْئًا .
 وَلِزَيْدٍ عَلَيَّ دَيْنٌ . وَهُوَ اَسْمَى اِلَى مِنْ اَخِيهِ . وَكَتَبْتُهُ لِحَسَنِ مِنْ رَجَبٍ . اَي عِنْدَ اللَّهِ
 وَعِنْدِي وَهَلُمَّ جَرًّا * وَعَنْ قَدْ تُضْمَنُ مَعْنَى بَعْدَ نَحْوِ لَتَرْكُبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ اَي بَعْدَ
 طَبَقٍ * وَكَذَلِكَ اللَّامُ نَحْوَ اَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ اَي بَعْدَ دُلُوكِهَا . وَرَبَّمَا ضَمِنْتَ اللَّامُ

مَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا كَأَنَّ لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَنْبِتْ لَيْلَةً مَعَا

اَي مَعَ طُولِ اجْتِمَاعٍ * غَيْرَ اَنْ التَّضْمِينَاتِ الْمَذْكُورَةَ كُلَّهَا لَا يَطْرُدُ اسْتِعْمَالُهَا لِاَنَّ مِنْهَا مَا
 يُحْتَظُّ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوُ فَاَسْأَلُ بِهٖ خَيْرًا . وَهُوَ الْاَكْثَرُ . وَمِنْهَا مَا يُمْكِنُ اَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
 دُونَ آخِرِ نَحْوِ هُوَ اَشْهَى اِلَى فَاِنَّهُ يَجُوزُ اَنْ يُقَالَ هُوَ اَحَبُّ اِلَى وَلَكِنْ لَا يُقَالَ اَفْضَلُ اِلَى

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ اَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرِبُّهُ بِاسْمِهِ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اَي اِنْ النَّمَاءُ يَلْتَقُونَ بِالْفِعْلِ اَوْ شَبَّهَ مَا يَرِبُّهُ بِالاسْمِ الْمَجْرُورِ بِهٖ مِنْ هَذِهِ الْاَحْرَفِ
 سِوَا مَا كَانَ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقَ مَذْكُورًا نَحْوَ نَزَلَتْ فِي الدَّارِ اَوْ مَقْدَرًا نَحْوَ رَأَيْتَ الَّذِي فِي

الدار. فان الحرف متعلقٌ في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجرورَيْه * وكذلك مع شبه الفعل المذكور انحو انا ضاربٌ لزيد او مقدّر انحو الكتاب لعبري واي حاصلٌ له * وان ذلك لا يعلّق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ ورُبّ رجلٍ كريمٍ لقيته اذ لاربط فيها. ولا اُحرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيدا لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلاف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرارٍ محذوفٍ وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَرَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَيْسَ وَأَنَّ
وَدُونَ ذَلِكَ أُلْحِذُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النَّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ،

اي ان حرف الجر يُحذف قياساً عن أنّ المشددة المفتوحة الهمزة وأن المحففة المصدرية نحو وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنات تجري من تحتهما الانهار اي بأن لهم. ونحو حصرت صدورهم أنّ يقاتلوكم اي عن ان يقاتلوكم. والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجع اللص أنّ يسرق امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سُمع حذف حرف الجر في غير ذلك نادرًا والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربهم اي برهم. ومثله قول الشاعر

تمرثون الديارَ ولم تعرّجوا كلامكم عليّ إذن حرام

اي تمرثون بالديار وهو منصوبٌ بنزع الخافض في الأشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذّب الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خيرٌ والحمد لله جواباً لمن قال له كيف أصبحت اي بخير لان حرف الجر لا يقوى على العمل مضمراً. ولذلك يخبر في محلّ أنّ وأن بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيها خفيّ فلا يظهر المحذور * واعلم ان حرف الجر يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجروره بمثل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أَخْلِقْ بِنْدِي الصَّبْرَ أَنْ يَحْطَى بِجَانِبِهِ وَمُدِّمِ الْفَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
اي ويمد من الفرع او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر
مَا لِحَبِيبٍ جَلَدٌ أَنْ يُهْجِرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيُهْجِرَا

اي ولا لحبيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقة بمثله كما اذا قيل مررتُ بريد فتقول
 ازيدُ التاجر اي ازيد . او بعد ان الشرطية كذلك نحو امررُ بآبهم شئتُ ان زيد ان
 عمرو اي ان يزيد * وقد ذكرنا له مواقع اخرى سنقف على كل واحد منها في موضعه
 ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءَ كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةً لِمَا تَلَا
 "وَمَذُومٌ وَمَنْذُومٌ عِنْدَ رَفْعِ أَسْمٍ بِلِي كَمَنْذُومَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ"

اي ان الكاف تقع اسما بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
 فوق فتكون كل واحدة منهما مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
 مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر
 لو كان في قلبي كقدر قلامية حبا لغبرك ما انتك رسائلي
 وتارة في موضع النصب كقول الآخر

وَذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرُ لَعِبْتَ بِهِمْ إِذْ أَنْتَ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ

وتارة في موضع الجر كقول الآخر

بِيضٌ ثَلَاثٌ كِعِجَاجِ جُمَّمٍ يَنْضَحْنَ عَنْ كَأَلْبَرِدِ الْمُتَمِّمِ

وهو عند سيويوه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
 ليس كمثل شي * والواقعة صلة كقول الراجز

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا فَهُوَ الَّذِي كَالْغَيْثِ وَاللَيْثِ مَعًا

فان الاسمية تمتنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تتراد . وأما في الثانية فلانة مجناح
 معها الى تقدير مبتدئ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
 قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من المجارة على الاصح
 وعليه قول الشاعر

أَرَاهُ تَارَةً مِنْ عَنِ بَيْنِي بِمِرٍّ وَتَارَةً مِنْ عَنِ يَسَارِي

اي من جانب بيني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قِيضٍ بِيَدَاءِ جَمَلٍ

اي من فوقه * وكذلك مذُومٌ وَمَنْذُومٌ انهما اذا وقع المفرد بعدها مرفوعا وها حينئذ

ظرفان معناها أول المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً. فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احداها في اصح المذاهب نحو ما رأيتك منذ يوم الجمعة او منذ يومان اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة انتفائها يومان * وبهذا الاعتبار صح الابتداء بهما لانهما مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليهما والتقدير مذما رأيتك يوم الجمعة او يومان ثم حذف الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية. واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلت منذ خط السواد بعارضي أفتش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمامة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلت محمولاً علي ضغينة ومضطلع الأضغان مذانا يافع

غير انهما عند قطعها عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا يتقدم خبرها عليهما. واذا اضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتك مذ يومين ترجمت حرفيتها معه ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في ان واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَانَ لَكِنَّ وَكَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زيداً قائمٌ ولعلَّ الحبيب قادمٌ وقس ما بينهما. وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ. وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر. وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتأكيد والتشبيه وغيرها كما سيبي * ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال. غير انها اذ كان تقدم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها اعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

نستحق العهل الاصيل . وهو المشهور بين النخاة * وأما معانيها فمعنى ان التوكيد . ومعنى
 كأن التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً
 نحو كأن زيداً اسد . وأما ان كان مشتقاً نحو كأن زيداً قائم فمهي للشك لان الخبر حينئذ
 من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبه بنفسه * ومعنى
 لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم
 لكنه فاسق . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العفاف
 لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى كيت
 التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو كيت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو كيت
 الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل الصديق زائر . او المكروه نحو
 لعل العدو قادم . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تحل بعضهم
 لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما ان
 المفتوحة الهنزة فالأكثر على انها للتوكيد لانها فرع عن ان المكسورة وانما تفتح هزتها
 للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيبي . وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنَّ وَسْطَ ظَرْفًا يَغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن
 الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في
 غيرها كما مر * وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً
 نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط
 المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت . وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان
 مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب
 وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرَ مَعْنَى أِبْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يَعْتَبَرُ
 "فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ تُرِدْ طَوْعًا أَوْ أَرْعَفْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدْ"
 "وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتَ إِنْ وَفِي لَكِنَا"
 اي ان ان المكسورة الهنزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً
 للفظه والرفع اتباعاً لمحلّه من الابتداء الباقي اعنباراً في المعنى . غير ان الرفع مشروط
 بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو **ان زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان**
كان الخبر معمولاً لانّ من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او للتجرّد في احد
 القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز تواردها على عاملين على معمول واحد * ولما
 كانت **انّ** المفتوحة الهزة مشاركة للكسورة في معنى التوكيد جار ذلك فيها ايضاً في
 المواضع التي تعاقب فيها **انّ** المكسورة في وقوعها موقع **الجمل** كما ستعرف . وذلك يكون
 اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت **انّ** زيدا قائمٌ وعمرو لان معمول هن
 الافعال لا يكون الا جملة فتكون **انّ** مع معمولها سادة مسدّ منعولها وان كانت مأولة
 مع خبرها بالمصدر . ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ **تكسر** هزتها فيقال
 علمت **انّ** زيدا قائمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للكسورة كما ترى * فان لم تكن
 كذلك نحو بلغني **انّ** زيدا قائمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر
 ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في **لكن** لانها ترد لاستدراك ما قبلها
 ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول

الشاعر

وما قصرت بي في التسامي خوولةً ولكن عني الطيب الاصل والحال
 واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاخبار بالمُسند
 الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء . ولا يجوز في غير العطف من التتابع على
 الصحيح . على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * وللنحاة في هذا المقام تفاصيل
 ومناقضات يطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنْ فَمَيَّ مَوْطِنُ الْجَمَلِ
 وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان **انّ** المفتوحة الهزة تكون في تأويل المفرد لانها تُسبَك مع خبرها بمصدر مضاف
 الى اسمها فيكون نقد بقولك بلغني **انّ** زيدا قائمٌ بلغني قيامٌ زيد . بخلاف المكسورة فانها
 لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطن المفردات والمكسورة موطن

الجملة . فان صحَّ نقد بر الجملة او المفرد جازت كل واحدة منها والّا تعيّن احداهما بحسب موقعها * وقد ذكرت النفاة لكل فريق مواضع . منها تعيّن المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو **إِنَّ** الله واحد . او محكيةً بالقول نحو قال **إِنِّي** عبد الله . او جواباً لقسم لم يصرح فيه بالفعل نحو والله **إِنَّ** زيدا صادق . او خبراً عن اسم عين نحو زيد **أَنَّهُ** كريم . او صفةً له نحو مرت برجل **أَنَّهُ** صالح . او صدر صلةً نحو جاء الذي **أَنَّهُ** لبيب . او في موضع الحال نحو قصدته **وَإِنِّي** واثق به . او بعد عاملٍ علق باللام نحو علمت **إِنَّ** زيدا **لِحَسْنِ** * ومنها تعيّن المفتوحة ما وقعت فيه فاعلاً نحو بلغني **أَنَّكَ** شاعر . او نائب فاعل نحو سمع **أَنَّكَ** راحل . او مفعولاً نحو عرفت **أَنَّكَ** ناصح . او مبتدأً نحو عندي **أَنَّكَ** فاضل . او خبراً عن اسم معني نحو الحق **أَنَّ** العلم نافع . او مضافاً اليه نحو احببك مع **أَنَّكَ** ظالم . او مجروراً بالحرف نحو وثقت **بِأَنَّكَ** امين * ومنها الجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من **بَزُرْ**ني فإني اكرمه . فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمني له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا **إِنَّ** زيدا واقف . فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو أقسم **إِنَّ** الدار ملك زيد . فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على نقد بر حرف الجراي على أنها ملكه * او في موضع التعليل نحو احذر زيدا **أَنَّهُ** عدو لك . فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابيه والمفتوحة على اضمار حرف الجراي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تأول بالصدر جاز ان تقع اسماً لاخوانها بشرط ان يفصل بينها بالخبر نحو **إِنَّ** عندي **أَنَّكَ** فاضل . الامع ليت فانه يجوز انصاها بها سادة مسدّ معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه نحو ليت **أَنَّكَ** فقيهٌ وعليه قول الشاعر

فيا ليت **أَنَّ** الظاعين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى الْكُلِّ اتَّقَى حُكْمُ اخْتِصَاصٍ وَلَهَا الْكُفُّ اتَّقَى
 ”وَذَاكَ دُونَ لَيْتَمَا إِذْ لَمْ تَنْزَلْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا فَرُجَّ الْعَمَلُ“

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هنك الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو **انما يوحى الي** انما اهلهم الله واحد وكأنا يساقون الى الموت ومن ذلك قول

الشاعر

ولكنها أَسَىٰ لِمَجْدٍ مُّوْتَلٍ وَقَدْ بَدْرِكَ الْمَجْدَ الْمُوْتَلِ أَمْثَالِي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَارَ الْمُقَيَّدَا
وحيثئذ تَنَكَّفُ عَنِ الْعَمَلِ فَيَقَالُ **انما الله واحد** وكأنا زيد اسد وهلم جرا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحا له * وذلك مطرد عند الجمهور الا في ليتما فانه لم يُسَمَّعْ دخولها الا على
الجملة الاسمية ومن ثم تخرج بقاء عملها لبقا اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي

يرفع الحمام ونصبه قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقيدي

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو **ان ما عند الله باق** وان ما صبرت جميل فليست في شيء
من ذلك

وَخَفَّتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النَّوْنِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ
وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوْلَىٰ بِهَا الشَّبَهُ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المنخومة بالنون من هذا الباب وهي **ان** و**ان** وكان ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت تشبهه في فتح
او اخرها قبل التخفيف * **وأما** احكامها في الاعمال والاهمال فسياتي تفصيلها كما ترے

فَرَجَّحُوا فِي **ان** أَنْ تَهْمَلَ تَمْ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ
وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا بِلِي بِنَاسِخِ حِفْظًا لِرَسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يُجِدْنَهُ هذا التخفيف رجحوا اهل **ان** المكسورة عند تخفيفها
فيرفع الجزان بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حيثئذ تلتبس بان النافية لاتحادها في الصورة

فيجب ان يُوتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال إن زيد لقايمٌ . ما لم تقم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
 انا ابن اباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادين
 فانها لو قدرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام * واذا دخلت إن المنفحة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من المبتدأ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكليّة . وحينئذ تدخل اللام على الجزء الثاني من معموله نحو وإن كانت لكيفة وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين . وهو الشائع في استعمال العرب * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لاماً غيرها اجنبت للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه والاول هو المختار وهو

مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَيَبْأُجْهَلَةَ عَنْهَا أَخْبِرِ
 وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدِّ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصْرَفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تمهل رأساً عند تخفيفها كما مكسورة وذلك لانها اقوى شبيهاً بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون اعمالها ولكن على وجه يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلا عاملة * ولا يكون خبرها والحالة هذه الا جملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها منصرف وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون بقد

كقول الشاعر

شهدتُ بأن قد خطُّ ما هو كائنٌ وأَنْكَ نَحْمَا نَشَاءُ وَتُشَيْتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ

او بحرف نفي نحو أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ . او اداة شرط نحو وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

وَلَا تَدْفِنِي بِالْفَلَاحِ فَانِي اخَافُ إِذَا مَا مَاتَ أَنْ لَا أَدُوْقَهَا

لانه لا يمنع اعتراضها بينها * والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض بها بين المتلازمين قل الاعتماد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها يتعين النصب الا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك الا مخففة كما سيجي * . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر

عَلِمُوا أَن يُؤْمَلُونَ فجادوا قبل أن يُسألوا باعظم سُؤل

فان كانت الجملة اسمية نحو والآخر دعوانه ان الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة الفعل نحو وان ليس للانسان الا ما سعى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس

”وَأَجْرِيَتُ كَانَ مُجْرَاهَا مَتًى خَفَّتْ وَالْفَصْلُ بِقَدِّ وَاَمْ آتَى“

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم ان المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شان محذوفاً
وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرُهُ مُشْرِقُ النَجْرِ كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَّانِ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر كقول
الشاعر

لَا يُهَوِّنُكَ أَصْطِلَآءُ لَطَى الْحَرِّ بَ فَمَحذُورُهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلْمَا

وفي النبي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمُجْبُونِ إِلَى الصَّفَا أَيْسُ وَاَمْ يَسْرُ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين ان المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنَّ إِذْ تُخَفِّفُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت نلتى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقاً بينها لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كثر سليمان ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك * ولا يقع

بعدها الا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي * في موضعه

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَتَصَبُّوا فِعْلاً مُضَارِعًا بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بِأَنْ وكَي المصدريتين ولن وإِذَنْ . وتخصر النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده باضمار

أَنْ لا يه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنَعُ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازور القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أَنْ لا تكون فتنة لأنه يناسبها . ويمتنع وقوعها بعد العلم لأنه يدل على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعده نحو أَقْلاً بَرُونَ أَنْ لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً للتجريد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعده مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي

المصدرية لا محالة

وَكَي مَعَ اللّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلجَبْرِ هُنَاكَ مِنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجبر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لأنه حينئذ يتعين كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقدبرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف المجردة عن

اللام لفظاً وتقدبراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِأَفْعَلٍ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم اِذْن ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون متصلةً بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك اِذْن اُكْرِمَكَ جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذْن اُكْرِمَكَ او اِذْن انا اُكْرِمَكَ او اِذْن اظنك صديقاً أهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحقُّقاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النخاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً للشرط قبلها نحو ان زرني اذن اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدرًا كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ واِذْن لا يباشروا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذْنُ والله نرهم بحربٍ تُشيبُ الطفلَ من قبل المشيبِ

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعتد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيُغتفر الفصل به كما مرَّ

فان تلت عطفًا على ما لا محمل له فانت يا خييار في العمل

اي ان اِذْن اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محمل له من الاعراب جاز اعلمها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذْن اكرمه او فاِذْن احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محمل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتدًا على ما قبل اِذْن وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى * وأما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفًا على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الالغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة المحشو * وأما لن فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تَعْتَبِرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرِّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جرّ وذلك عند تجرّدها من اللام لفظاً ونقدراً . فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجُرِّ إِذْ لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَا مِ عَالَتْ أَوْ تَجَدُّ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً . وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْنِي حَتَّى أَكْرَمَكَ . او للغاية نحو صُمَّ حَتَّى نَغِيْبَ الشَّمْسِ * وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا اِنْ يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتَ . او فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَا كَانَ اسْتِقْبَالُهُ بِالنِّسْبَةِ اِلَى مَا قَبْلَهُ نَحْوَ سَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ . فَاِنْ الدَّخُولُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ اِلَى زَمَانِ السَّيْرِ لِأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ اِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ . فَاِنْ أُرِيدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَى الْحَالِ حَقِيقَةً اَوْ تَأْوِيلًا عَلَى سَبِيلِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ كَانَهَا حَاضِرَةً أَمْتَنَعَ النَّصْبُ لِامْتِنَاعِ اِضْهَارِ أَنْ قَبْلَهُ لِأَنَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِلسُّتْبَالِ وَحَيْثُ تَكُونُ حَتَّى حَرْفٌ اِبْتِدَاءً فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا لِلتَّجَرُّدِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا بَدَانَ يَكُونُ فَضْلَةً لِيَسْتَقْلِلَ مَا قَبْلَهَا بِدُونِهِ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ فَصَارَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً . وَإِنْ يَكُونُ مُسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَهَا الْاِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ وَجِبَ الْاِتِّصَالُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَهُمَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْغَايَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَا . وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَرَضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ . فَانْ مَا بَعْدَ حَتَّى يَحْتَمِلُ ارَادَةَ الْحَالِ حَقِيقَةً بِالنَّظَرِ اِلَى زَمَانِ التَّكْلِمْ اَوْ حِكَايَةً بِالنَّظَرِ اِلَى زَمَانِ الْمَرَضِ الْمَقَارِنِ لَهُ . وَهُوَ فَضْلَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَ حَتَّى . وَمُسَبِّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا لِأَنَّ اِنْتِفَاءَ الرَّجَاءِ مُسَبِّبٌ عَنِ الْمَرَضِ * وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ اِمْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ كَانَ سِيرِي حَتَّى ادْخَلَ الْبِلْدَانَ مَا بَعْدَ حَتَّى عَمْدَةٌ لِكُونِهِ خَيْرًا فَلَوْ جُعِلَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَلَةً بَقِيَتْ كَانَ بِلَا خَيْرِ * وَفِي نَحْوِ اصُومُ حَتَّى نَغِيْبَ الشَّمْسِ لِأَنَّ الصِّيَامَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِغِيَابِ الشَّمْسِ * وَكَذَلِكَ تَضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَانزَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ . وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كَيْ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى كَيْ الْجَارَةِ * وَتَضْمَرُ اِيضًا بَعْدَ لَامِ الْمَجْهُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا لِنُبْأِكِ الدُّنْيَا بَعْدَ كَانِ الْمُنْفِيَةِ مَاضِيَةً لَفْظًا نَحْوَ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُظْلِمَهُمْ . اَوْ مَعْنَى نَحْوِ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ * وَاخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ اللَّامِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِجَدْوْفٍ

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً الظلم . والتأكيد انما هو باعتبار
ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إِذَا تَصَلَحَ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْتَثِلًا

اي وضمروا أن أيضاً بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او نستقيا

اي إلا أن نستقيم . او الى الانتهائية كقول الآخر

لأستسهلن الصعب او أدرك المتى فما انقادت الآمال إلا لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يحتمل ان يكون المعنى اضربه إلا أن يمثّل
او الى أن يمثّل * وعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون
الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدّر قبل او مصدر يُعطف
عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضرة والفعل المنصوب بها لتلا يلزم عطف الاسم
على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له او امتثال منه وقس عليه . وعلى
ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سياتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحْضَرَانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .
أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزرننا زيد فنكرمه . او بالفعل نحو ليس الشيخ
حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيد غير قادم فننتظره * ويلحق به التشبيه الواقع موقفة
نحو كانك امير علينا فنطيعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتحمدنا . فان قصد بها
حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيشمل الامر نحو زرنني فأكرمك . والنهي
نحو لا تخاصمني فاشتدك . والاستفهام اين تذهب فاتبك . والعرض نحو ألا تزورنا فنجس
اليك . والتخفيض نحو هلاً نقرأ فتستفيد . والتمني نحو ليتك عالم فتفيدنا . والترجي في
الصحيح نحو لعلي أحج فأزورك * وانما قيدنا الفاء بالسببية احترازاً من الفاء التي هي
لجرد العطف نحو ما تزورنا فتحمدنا اي فما تحمدنا . والنفي والطلب المحضين احترازاً
من النفي المأول بالاثبات نحو ما تزال تاتينا فتحمدنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صه
فأحدئك لان الفعل لا ينصب في هذه المواضع * أما في الأول فلأن المقصود نفي

الفلين جميعاً فليس الثاني مجواب للاول . واما في الثاني فلان النفي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فحذنا . واما في الثالث فلتعذر سبب المصدر من اسم الفعل حتى يُعطف عليه المصدر المتأول ما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها * وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرته لجهود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرته لان المصدر يتصيد من معنى الظرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واخيل في الطلب بلفظ الماضي نحو زقني الله ما لا فانصدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فتسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتقال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبب المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْبَنِي
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْهَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا تَجْهَدُ وَفِيهِمَا غَلَبُ

اي ان الواو التي هي للصحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مر . فيقال لا أزررك ونهجرتني وهل تظلمني وأنصفك وهلم جراً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التقدير لا تكون زياره مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وإنصاف مني وفس عليه * وكذلك تضر أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لولا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَيْسُ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وتم كقول الآخر

إِنِّي وَقْتِي سَلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَاعَفَتِ الْبَقْرُ

فان هذه الافعال كلها تأول بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلا وحياً او يرسل رسول ولولا توقع معتري فأرضاه وهلم جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تضر أن صححة عطف الفعل عليه بدونها

لأنه في تأويل الذي يطير * غيران الإضمار الذي يقع في المواضع المعبئة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير المحمود. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مر الكلام عليهما. غيران اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم نفتنر اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخله عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تضر ناصبة في غير هذه المواضع الأشد وذا كقولهم نسمع بالمعيدي خير من أن تراه اي أن نسمع. او ضرورة كقول الشاعر
 ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل انت مخلصي
 اي أن أحضر الوغي. او تشبيهاً بأحد هذه المواضع كما سيأتي في باب المجوزم * وأما إضمارها غير ناصبة نحو أفغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

فصل

في المجوزم

وَجَزَمُوا بِلَمٍّ وَلَمَّا النَّافِيَةَ فِعْلاً وَلامَ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةَ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واخنها لهما النافية ولام الامر ونقيضتها لا الناهية * والأوليان نقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمرولهما ينضح اي ما قام وما نضح. غيران المنفي لم يحتمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبلة والمنفي بلمما يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال. فيجوز ان يقال لم يقم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لهما يقم ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم ترضني أعنب عليك بخلاف لماً. ويجوز حذف مجزوم لماً نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
 اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والآخر يان تخليصانه الى الاستقبال لان الفعل
 الطلبي لا يكون الا مستقبلا ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فِعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبْرِطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ تَعَجَّلَ تَدَمَّ لانهما قد ارتبطا ببعضهما لتعليق
 احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيبويه والمحققين من اهل البصرة *
 وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمَّتْهَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى

مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَحَزَمًا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك من بزرتي اكرمته
 بمعنى ان بزرتي زيد او عمرو او فلان اكرمته . ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين
 كليهما كما رأيت * وذلك يطرّد في جميعها اتفاقاً الا كيفاً فانها تعمل كذلك عند الكوفيين
 قياساً على حيثما واذا ما بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو كيفما تجلس اجلس والافلا
 عمل لها اتفاقاً * وكل هذه الأدوات أسماء على الاصح . غير ان ما قد تستعمل زمانية

كقول الشاعر

وما تحي لا أرهب وان كنت جارماً ولو عدّ اعدائي عليّ لهم دخلاً

فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا أي فانها
 معرفة لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دلّ من هذه الاسماء على مكان
 او زمان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ومتى تقم نذهب فهو ظرف . وغيره ان كان
 مجرداً نحو من يطلب يجد فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو من تضرب اضرب . او مفعول
 مطلق نحو أي سير تسر اتبعك * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
 المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
 فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً ما قبله فان كان العامل حرف جر نحو من
 تذهب اذهب . او مضافاً نحو غلام من تضرب اضرب لم يغير شيئاً من حكمه لان المجرور
 بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

الصدارة باضافته اليه كما اخذ المنعوية المطلقة في ما مر وهو معمول لما بعده * وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرد نحو **إِنَّ مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ** وليس ما **يَسْرُكُ بِعَجْبِي** وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجزم إلا ملحقاً بما وهو حيث وإذ لأنها تكسبها عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصيران مثل **إِنَّ فِي الْإِبْهَامِ** . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومنها وأتى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو **إِنَّ وَأَيُّ** ومتى وأيان وأين وكيف عند من يجزم بها **وَيَجْزِمُونَ بِأَذَانِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعِ بِالْوُقُوعِ فَأَدِرِ**

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر

وإذا نُصِبَ من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستعجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى **إِنَّ الدَّالَّةَ على الشك في وقوعه** . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وإنما عملوها في الشعر حملاً على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى غير انه لا بد عند اعمالها من تجريدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سُخِّت متى عن الشرط فاهبت حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما أملك الضر انفع

غير ان اهلها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرَطٌ بِنِيَا عَلَيْهِ ثَانِ بِالْجَوَابِ سَمِيَا
وَالشَّرَطُ يُخْنَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرْفًا وَالْجَوَابُ خَذْمًا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُبْنَى عليه باعتبار كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط يخصص بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيد بشي من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان يبنهوا

يَغْفِرْ لَهُمْ . وَمَاضِيَيْنِ نَحْوِ انِ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مَضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ
الْقَدْرِ أَيَّمَانًا وَأِحْسَابًا غُفِرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ بُرِيدُ حَرْثِ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَهُ فِي
حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِنْشَائِيًّا نَحْوِ انِ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ
وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ * وَعِلْمُ انِ وَقُوعِ الشَّرْطِ مَضَارِعًا وَالْجَوَابُ
مَاضِيًا لِغَةِ ضَعِيفَةٍ لِانِ فِيهِ تَهَيُّةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قِطْعَةٌ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ

كقول الشاعر

ان تصرمونا وصلتناكم وان تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا
وجعلوا ما سبغ منه كالحديث المذكور أنفا من نواذر الكلام التي لا يقاس عليها
وَجَارَ رَفَعٌ فِي مَضَارِعِ بَلِي مَاضٍ وَكُوْمَعْنَى لِيُضَعِفَ الْعَمَلِ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته
ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرني أكرمك . او في المعنى فقط نحو ان لم
تزرني أغضب * وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عليها في فعل الشرط القريب ضعفت
عن العمل في الجواب البعيد * واختلف والحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع
والأكثر على ترجيح الجزم لانه الاصل وقد امكن استصحابه فهو اولى . وعليه الآية ومن
كان يريد حث الدنيا نوتها منها * واعلم ان المضارع المنفي بل في هذا الباب يجزم بها
لفظاً وبأداة الشرط محلاً لا ممتنع تسليط العاملين جميعاً على لفظه * وبعض النحاة جعل
المضارع المنفي كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن
أذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جِهْلَةً أَسْمٍ إِذَا الْحَدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط بقتضي الحدوث فيختص بالفعل
خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية
نحو ان يبسبك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو ان يتخذكم فمن ذا
الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلُّ مَا لَا يُؤْتِرُ أَحْرَفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيبي *

يربط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً. وذلك يكون في الفعل الطلبي والجماد والجملة الاسمية كما مر. وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد. نحو وما فعلوا من خير فلن تكفروا. وان توليتم فما سألتكم من اجر. وان تعاسرتم فسترضع لة اخرى. وان خفتن عميلة فسوف يغنيكم الله من فضله. وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك * وذلك أما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلانة متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة الشرط استقبالا آخر * وأما في الجماد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها. وذلك أما في الجماد والجملة الاسمية فظاهر. وأما في المنفي بما او إن فلان الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها. ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على نعيه للمحال * وأما في الفعل المقترن بقد فلانها تجعل الماضي متحقق المضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال. وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الإنشاء فيشبهه الافعال الطلبية * وقد تؤخذ هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر
 فمن لم يبت في اليوم لا بد أنه سيعلقه حبل الميتة في الغدير

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر. وندر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا استمتع بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها. وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في المضارع نحو وان تعودوا نعد. ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب. وأما في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول. او معنى فقط كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب. وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو ضابط مطرد عليك بالاستقراء
 وربها قدر ما الفاء اقتضى كالمبتدأ فالرفع معها فرضاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل الجواب جملة اسمية. وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تأثير اداة الشرط فيه. ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان تزرنني فأكرمك

بالرفع اي فاننا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد نُقدِّرَ قد مع الماضي فيُرَبطُ بالفاء كما يُرَبطُ مع ذكرها نحو ان كان قيمته قُدَّ من قِبَلِ فصدقت اي فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء يمنع تأثير الاداة لفظاً ولا تقديراً امتنعت الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صبرَ ظفر . والمضارع المنفي بلم نحو من حرصَ لم يندم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يُرَبطُ بالفاء مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مرَّ نحو قمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو لا يخاف . وان جعلت للمجرد النفي امتنعت الفاء لامكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّرُ هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قمت فيقوم زيدٌ جعل ضمير الشأن اتصحح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزَمُهُ أَوْ أَنْصَبَ قَصْدًا ن
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرِدُ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان ترز في فتحدثني اكرمك جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محامٍ والنصب على اضرار ان المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فتجتمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا الجرى مع الواو ونحوه من يتق وبصر فان الله لا يضع اجر المحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوا يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقوى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا اضرار ان في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبهه الاستنهام ونحوه * ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استئناف الكلام . واجازوه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ محذوف والمجمله حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرِبُطُونَ جُمْلَةً أَسْمٍ بِإِذَا لِنَجَاةٍ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَبَرٍ وَكَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا النجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

عليها ناسخ * وعلى ذلك تتعين النفاة في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
 فزيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرا حاضر * وتعاقبا اذا في غير ذلك بشرط ان
 تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقتطون .
 او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون *
 ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدِّرَ الشَّرْطُ بِأَنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلٍ يُجِبُّ
 وَجَازٍ غَيْرِ الْمُحْضَرِّ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبْكُ مَصْدَرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّرُ بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
 تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يُقدَّرُ غيرها عند الحذف . وان
 يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدَّرُ لينتأى معه تقدير الشرط المحذوف .
 ومن ثم يُجْزَمُ ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره
 اسأل فان تسأل تجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسلم وهل تزورني احسن اليك
 وهلم جرا * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذا لا
 مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صه احدثك ونزال انظر كورزقني
 الله ما لا انصدق منه وحسبك الحديث يتم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف
 الجواب المقرون بالنفاة * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم يلبعون
 ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
 يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
 كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم الجواب بعد هذا كما لا يجزم بعد ذاك *
 ويشترط في النفي ان يكون الشرط المقدَّرُ بعده منفيّاً ليكون الجواب مرتباً على النفي
 المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم .
 وضابطة ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من
 الاسد تهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدَّرُ بعد الطلب
 الجماد يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صه احدثك ان تسكمت
 احدثك . وقس نظائره عليه

وَعَاظَرَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مَقْدَمًا كَالْعَبْدِ حَرِيًّا وَفِي
وَمَا بِهِ أَخْبَرَ عَمَّا قَدِمَا فَوَجَبَ الْحَذْفُ لِذَلِكَ مَعَهُمَا

اي انه يُعْتَاضُ عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدم اداة الشرط من جملة يُكْتَفَى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبرٍ عن اسمٍ سابقٍ نحو اننا ان شاء الله لمهندون * وانما اخصص ذلك على الاصحح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رأيت . او معني نحو سنقدم ان لم نفعل . وحينئذ يكون ما اعنيض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسْمُ اِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَبَرٍ اُحْيِبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يَرْجُوهُ لِانَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمها ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه جعل الجواب للسابق منها فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَقُمْ زيدٌ والله اَقْمٌ والله ان جاء زيدٌ لا كرمته * واما ان تقدمها ما يطلب الخبر فيترجح بعده جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عدة في الكلام بخلاف القسم فانه يساق لمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضره بالجزم فيها جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فنستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كنتُ ما له بخيل . ومنه قول الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحي وان لم آتِه الحبيبُ

ويقال لها حينئذ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو ان زرتني ازرِك و الا فلا . او احدها نحو زرتني و الا اعنُب عليك . فان كان لك عذرٌ فلا . اي وان لم تزرني فلا ازرِك وهلم جرا * وقد يُحذف الشرط معها بدون لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعملي ان خيراً فخير . اي ان كان

خيراً * وندر حذفه مع غير إن مقترناً بلا كقول بعضهم مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ
لا فلا تعباً به . اي ومن لا يُسَلِّمُ * فاعرف كل ذلك

وَرَبِّهَا تُجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرْطِ فَأَلْجَزِمُ أَنْيذُ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا النَّفْيُ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيُّ طَرَا قَدْ شَمِلَ

اي ان مَنْ قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بهانحو
من يطلبُ يجِدُ برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد
ما النافية وهل وجب اجراً وهنَّ هذا المجزى فيقال ما مَنْ يقومُ اقومُ معه وهل اي شيء
تريدُ تعطيك . وذلك لان ما تختصُّ بنفي الحال وهل تختصُّ بالاثبات كما سيأتي في
المسائل المنثورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهنق الاستنباه فان لا تحتل نفي
الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وَقَدِرْ كَكَفِّ الْقَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَنْدَسَمُ

والهنة لا تختصُّ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضاً
فيقال أَمَنْ يَنْقُمُ نَقْمٌ مَعَهُ بِالْجَزْمِ كَمَا تَرَى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية لان ما بعدها
لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيدا فاذا مَنْ يزوره يكرمه بالرفع . غير انه قد يُضَمَّرُ
بعدها مبتدأ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلِ لَفْظٍ فَرِيضاً
فَمَا نَفَى جَزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبٌ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة
الإعراب . فما وضع للنفي من المجوزم وهو لم ولما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت
أنفاً . والنواصب وبقية المجوزم مُخْلِصَةٌ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او جواباً
انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الاً مستقبلاً لانه غير واقع . وكذلك
الجواب لانه مرتبٌ عليه ومن ثمَّ يكون مستقبلاً معنى مجزوماً محلاً * وبهذا الاعتبار لا
تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ مَعْنَاهُ

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الأحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبِّهِ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةً بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

أي أن ما النافية تلحق بليس في العمل لأنها قد أشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها أربعة شروط. الأول والثاني أن لا يتقدم خبرها ولا معموله على اسمها لأنها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث أن لا تزداد بعدها إن لأنها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع أن لا ينتقص نفي خبرها إلا لأن ذلك يقتضي إيجابه فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً. والآهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمرو ضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرٌ وما إن عمرو كرمٌ برفع الجزء من مبتدأ وخبراً * غير أنهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها

بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً لقلّة الأعداد به وعليه قول الشاعر

بأهبة حزمٍ لُدٌّ وإن كنت آمناً فما كلٌّ حينٍ من توالي مواليا

بمخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالانقاف وعليه قول الآخر

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كلٌّ من وافي مني أنا عارفٌ

واعلم أن أعمال ما لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهلونها مطلقاً لأنها لا تختص بقيل كما هو

النقياس. ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالمجازية والمهمله بالتمييزية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

أي أنه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرْفَعُ كُلُّ مَا انْتَقَضَ نَفْيُهُ مِنْ مَتَعَلِقَاتِهَا.

وذلك يكون في الخبر كما مرّ. وفي المبدل منه إذا وقع بعد الأنحو ما زيد شيئاً الأشي لا لا

بُعْثاً به. وفي المعطوف عليه ببل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمرو مقياً لكن

راحلٌ. وذلك على اتباع البدل محلّ الخبر قبل دخول ما. وتاويل المعطوف خبراً

لمبتدأ محذوف اي بل هو جالس ولكن هو راحل * ويجوز في ما بعد الا النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء ما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باضمار المبتدأ قبله * فتدبر

وَأَحَقُّ الْقَوْمِ بِهَا إِنْ تَمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم المحقول ان النافية بما في العمل لمشابهتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقول شاعرهم ان المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بان يبعث عليه فيخذل والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بالانحوا ان هذا الاملك كريم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها احط رتبة منها لضعف شبهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة بينها في مجرد النفي فقط . ولذلك اعلمت في النكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لان التكرن اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضاً وعليها قول الشاعر
تعرّ فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
وندر دخولها على المعارف كقول الآخر
وحلّت سواد القلب لا انا باغياً سواها ولا في حبهام متراخيا
وقيل انه لم يسمع اعمالها الا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

اي لا براح لي * واعلم انه يعتبر في ان ولا من الشروط ما اعني في ما . وانتقاص نفي الخبر يبطل عمل الجميع اذا كان بنفس الا . فان كان بما هو معناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعراً وان عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير قارئ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزَيْدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا فَسَقَطَ اسْمُ وَفِي الزَّمَانِ اُعْمِلَتْ فَقَطَّ

اي ان الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين
مناصٍ بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان
العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليُدلّ بالثابت منها على
المحذوف . ولم يُعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفة
كالساعة والاولان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتُ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ وَالْبَغِيُّ مُرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها * وللحاجة في هذا المقام
كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منه على ما ذُكر وهو الموعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبَأُ بِمَنْ عَيْنٌ مَعَهَا أَوْلَا

اي ان لا تحتل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان
النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتل الامرين فلا
يتعيّن احدها الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي * فاذا قيل لا رجل في
الدار احتل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان
يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا

نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لِأَنْفِي الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنقيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند
اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على
ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال
لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي
الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير

مفني ولا مجموع. فان كان احدها كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية. فاذا قيل لارجلان في الدار او لارجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ النَّكْرَةُ أَسْمَاءً مُفْرَدًا تَبْنِي كَمَا فِي نَصَبِهَا قَدْ عَهْدًا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعل لا أنفأ قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبني على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب. فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما * واختلف في علة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينها امتنع البناء وهو مذهب سيويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسياتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً بنحو سرت بلا زاد وغضبت من لا شيء. وذلك لامتناع بناؤه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي.

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تَرِدُ وَقِيلَ تَتَوَيْنُ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات. وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كقول مسلمين لا كتوين رجل فلا بناني البناء. وعليه

بروي بها قول الآخر

لا سا بغات ولا جا واء باسلة نفي المنون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذَا بَابِي الْبِنَاءِ وَقَدْ يَعْمُرُ حَذْفُ تَوَيْنِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبّه به يُنصب مُعرّباً لكرهتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلام سفيراً حاضرٌ ولا طالباً عالماً موجودٌ بالنصب فيها لفظاً * وقد
يجهل المشبّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب فيقال
لا طالباً عالماً بلا تنوين كما يُقال لا طالب علمٍ ليجري الباب كله على نسق واحد وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب وتزع التنوين ونحوه مُصرّحاً معه باللام
كقولهم لا ابالة ولا يدئي لك في هذا. ولا يكون ذلك الامع اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا ابا في الدار. ويشتَرط في متعلقها ان يكون صفة للاسم لا خبراً عنه ليكون متبهماً
له كالمضاف اليه. والحبر محذوف كما في المثال الاول اي موجوداً او مذكوراً كما في المثال
الثاني. فان جعل خبراً قيل لا اب له ولا يدن لك باسقاط الالف واثبات النون *
وهو عند الاكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مرّ. والاخ كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجي بغير سلاح
وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيها كقولهم ثوب لا كمي له وقولك لا كاتبني
للامير وما اشبه ذلك

وَأَوَّلُ شَرْطٍ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ
مَعَهَا فَتُلغَى عِنْدَ فَصْلِ أَوَّلِهَا
وَحَيْثُ تُلغَى جِيٌّ بِهَا مُكْرَرَةٌ
فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكْرَةِ

اي انه يُشترط في كل ما ذكّر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فصل بينها وجب إلغائها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً. وذلك انما يكون عند
الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة. فيقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ
ولا زيدٌ عندنا ولا عمروٌ بالرفع فيها * أمّا الإلغاء فللفصل مع النكرة وإتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في تأويل النكرة. وذلك
يكون غالباً في الأعلام التي اشتهرت مُسمياتها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي

لا كريم كحاتم. وعليه قول الراجز
لا هيثم الليلة للطي ولا فني إلا ابن خبيري

اي لا حادي حسن الحدا * وقد يراد بالعلم الواحد من مُسمياته كقول الشاعر
 ونبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من المحي سليم الجوانح
 اي لا واحد من الزبود. وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعْ وَأَخْلَافَ اسْتَعْمِلِ
 وَالثَّانِي أَنْصِبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

ايه اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز فتح
 الاسمين ورفعهما. وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس. وجاز نصب الثاني مع فتح الاول *
 فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
 وقوة بنصب قوة ورفعها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر
 فلا أب وأبناً مثل مروان وأبنيه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
 على البناء مطلقاً. والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
 معنى الابتداء قبل دخولها. والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
 بها. وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
 الفتح فعلى الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ. ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
 بالعطف على اولها * وكل ما رُفِعَ او نُصِبَ بعطفٍ مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
 زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند المحجاز بين اذا كان معلوماً نحو لا بأس
 اي لا بأس عليك. واكثر ما يحذفونه مع الانحولا اله الا الله اي لا اله موجود * واختلف
 حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يُرْفَعُ بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
 عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية التمام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
 ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصِبِ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعِ مُطْلَقًا فِي الْمَعْرَبِ

اي فان فُتِدَ الْإِفْرَادُ مِنَ الْاسْمِينَ الْمُتَعَاظِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ نَحْوَ غُلَامٍ سَفَرٍ وَلَا جَارِيَةٍ
 حَضَرَ لَنَا. او اخنص باحدها دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفر عندنا او لا غلام
 سفر ولا جارية لنا يُنْصَبُ الْمَعْرَبُ اي الغير المفرد او يُرْفَعُ مُطْلَقًا. فيجوز ان يكون كل

واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً. موافقاً لصاحبه او مخالفاً له. وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فان لم تنكر رنحو لا غلام سفرٍ وجارية حَضِرٍ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الأول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز فيه الفتح والرفع مطلقاً. والنصب في المعطوف منه على منصوب * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور اتفاقاً فعليك بالمراجعة

وَأَنْتَعْتُ مِثْلَ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذْ وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِلَ

اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا. فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع. والفتح اعراب في اسلم المذاهب وانما لم تنون طلباً للمشاكلة. وكل ذلك بالتبعية لمحل الموصوف بعد دخول لا او قبله على ما عرفت. فيقال لا رجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة. ولا رجل حسن الوجه او راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * واما المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف بدون لا. ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي الى المشاكلة. فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا حسن الوجه او راكباً فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سفرٍ جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع. وقس على كل ذلك وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعُ دُونَ فَتُحْجِزُ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا

اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء. وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره * واما اذا لم يكن صالحاً للعمل فيه نحو لا احد زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَحَضِّ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذَا تَقَعَّ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر إخلاؤه بتحقق النفي * غير انه نارة تبقى كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا اصْطَبَارَ لَسَلِي أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا فِي الَّذِي لاقاه امثالي

ونارة يراد بها التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرَعِيَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَنَارَةُ التَّمِيْنِي كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمَرُو لِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدَ الْعَقْلَاتِ
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْقَاقُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بَلِيْسٍ فِي مَا لَا تَمَيَّنِي فِيهِ مِنْ جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ
 لَا يَمْنَعُ ارْتَادَةَ نَفِي الْجِنْسِ بِهَا كَمَا مَرَّ . فَتَذَكَّرْ

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضُوحُ مَا أَشْتَقَّ وَرَدَّ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدُ
 وَمَا لِتَقْرِيرٍ بِهِ يُؤَكَّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصَدُ
 وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدَعَهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكَلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . ان
 جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفي نحو جاء زيد أخوك هو البدل .
 والذي يتبع ما قبله بواسطة حرفي نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق * وكل ذلك
 يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِصَ بِالصِّفَةِ
 اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسماً . ويختص
 الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

به وضمير الغائب محمولٌ عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعته فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيدٌ التاجر . او نكرةً فللمتخصيص وهو تقييد الاشتراك نحو جاءني رجلٌ عالمٌ * وقد يكون النعته مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترخيم نحو اللهم انا عبدك الذليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرداً عن

الاعراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغرابُ الأسودُ

قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقلٍ عاقلٍ اعيت مذاهبهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَمِّهِ لِهَ الرَّبِّطِ أَقْتَضَى وَصَفًا عَلَيْهِ بِاشْتِقَاقٍ قَدْ قَضَى

وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حُمَلًا

اي ان النعته يقتضي ان يرتبط بضمير المنعوت لانه حكمٌ عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل * وأما قولهم شاهد عدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضافٍ محذوف اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصرين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءني على قبضه بدمٍ كذبٍ اي كاذبٍ . وعليه مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجلٌ رضى ومحدثٌ ثقةٌ اي مرضيٌ وموثوقٌ به * ولا يكون إلا ثلاثياً غير ميميٍّ ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجمع جرياً على اصله وهو مفصوّرٌ على السماع

وَأَشْبَهَ الْمَشْتَقُّ لَفْظًا مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَنْتَى هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقةً فيجوز النعته به كأسماء الإشارة غير المكانية نحو أنتى هذا اي المشار اليه او المحاضر * وأما

المكانية فلا نفع نعتاً بانفسها لانها ظروفٌ وإنما النعت بمتعلقاتها * ومن هذا القبيل ذو
 بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس القائم بمسماه معنى
 يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجالاً تيمياً اي منسوباً
 الى تميم . ومررت برجالٍ ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندى رجلٌ أسداي شجاع *
 ويقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدرة بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
 بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبية ذو الطائفة لاتحادها في اللفظ . وعلى المنسوب بالياء
 المنسوب بالصيغة كقطار لاتحادها في المعنى * ومما يُنعت به من الجوامد ما التي يُراد بها
 الإبهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمرٍ ما جدعٌ قصيرٌ أنفة اي
 لأمرٍ من الامور * وقيل قد يُراد بها التعظيم كقول الشاعر
 عزمْتُ على اقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُّ من يسودُّ
 اي لأمرٍ عظيمٍ . وهي على الصحيح اسمٌ تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية . ولا
 يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمامة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعت
 ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي * وقد يدل على
 معنى في متعلق المنعوت كما سنرى وهو ملحقٌ به

وَقَدْ يَكُونُ النُّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ كَجَدُّ الْغَضِّ مَرَعَاها حَمِي
 وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
 لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْأَفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْأَضْدَادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويقال له السببي لانه يتعلق
 في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصالٌ به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
 الكريم ابوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتذكير
 مطلقاً . وأمّا في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى
 الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابته في كل ذلك كما يطابته
 الفعل فيقال جاءني رجلٌ كاتبٌ ورجلان كاتبان ورجالٌ كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ
 وامرأتان كاتبتان ونساءٌ كاتبات كما يقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما
 لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعلامة فلا يتغير عن لفظه في

التذكير والتأنيث * وان رفع سببها الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامه وذاهبٌ غلاماه او غلامته وذاهبه جاريتاه او جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلم جرا * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلامك الضار بهما أنت وقس عليه فلا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون كما مر في بحث الفاعل * غير ان الجمع المحظور انما هو جمع السلامة واما جمع التفسير فحائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الافراد ولعل الاوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعا كمررت برجال قيام عييدهم فالتكسير افصح وان كان مفردا او مثنى فالافراد افصح * واعلم انه يجوز في النعت فضلا عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَا وَهَّ

اي انهم ينعنون بجمله مثل جملة الصلوة في كونها خبرية مشتملة على ضمير يعود الى المحكوم بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تاويلها بنكرة نحو لقيت رجلا يركض اية ركضا وقس عليه . واما قول الشاعر

ولقد أمر على اللثيم يسبني فأعف ثم أقول لا يعنيني

فقبل جملة يسبني نعت للثيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي لا تنفيذ تعريفا في المعنى لانها لا تقتضي شخصا بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة التعريف فيه وهو الارحج * ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجل هل تعرفه ولا عندك غلام لينة كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون الا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في باب * واعلم انه اذا نعت بمفرد وجملة يقدم المفرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . وندر تقديم الجملة نحو هذا كتاب انزلناه مبارك وبين منعوت ونعت قد فصل ما لم يك النعت لهم جعل

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم . ما لم يكن النعت لهم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب الميم لما بوضحة فتشدد

الملازمة بينها * وإعلم انهم يفتصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل نفس أجل
إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعَتْ مَا عَدَدَ تَفْرِيقًا عَطْفٌ بِالْوَاوِ حِنْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثني والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفرقة نحو عندي رجلا نقيسني وتميحي وثلاثة رجال شاعري وكاتب وفتيه . بخلاف المثني فانه يستغنى بثنيته وجمعه عن تفرقة نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء * وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول

الشاعر

إلى المَلِكِ القَرَمِ وَأَبْنِ الهَمَامِ وليثِ الكَتِيبَةِ فِي المَزْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لافادتها مجرد الجمع . وإما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والأجاز العطف بجميع

الحروف الأختى وأم . ومنه قول الشاعر

بِالْهَفِّ زِيَابَةَ للحِثِّ آلِ صابِحِ فالغائمِ فالآئِبِ

ويستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثني والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفتيه على سبيل النعت وإنما يقال على

سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطَعَ النِّعَتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنِّعَتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ

وَأَخِرِ القَطْعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقِي يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إظهار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إظهار فعل نحو أعني * وإما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو المحرث المخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجم الغنبر فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

الحرث الخزومي الكرم بقطع الاخير. فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو الحمد لله الغني الحميد * واذا أتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبع أمثلاً بتشوش سياق الكلام بانقلابه من إعراب الى آخر ثم الى آخر وتقتضي النكرة تخصيصاً فلا يُقَطَّعُ نَعْتُهُ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لانه اذا قُطِعَ صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

ويأوي الى نسوة عطلٍ وشعثاً مراضع مثل السعالي

فانه اكنفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلافِ عَامِلِينَ أَوْ عَمَلٍ إِقْطَعْ لِمَعْمُولِيهِمَا نَعْتًا شَمَلًا

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليها الشامل لها نحو ضربت زيداً وكرمت عمراً الفاضلان ورأيت عمراً وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الاتباع لانه يؤدى الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العبل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمراً الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبته اليها * وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقل طلباً للاختصار * واعلم ان من الاسماء ما يُنَعَتُ وينعت به كاسم الاشارة. وما لا يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ به كالضمير. وما يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ به كالعلم. وما يُنَعَتُ به ولا يُنَعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام * والاشياء التي يُنَعَتُ بها هي الاسم المشتق والجماد المأول به وبعض المصادر والمجمل كما عرفت * وإما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقها لا بها كما مر كان يرجع الى تلك المتعلقات وهي داخلة في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة العامل نحو وألنا له الحديد أن عمل سابغات اي دروعاً سابغات * وقد تجرى الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبله كقول بعضهم مَنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا اِقَامَ اِي مَنَّا فَرِيْقُ ظَعَنَ وَفَرِيْقُ اِقَامَ . ونحو
 وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ اِي وَمِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
 فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدّر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالادهم المراد به القيد
 فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الادهم ولا تقول القيد الادهم *
 وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَيْشِيِّ
 الصافنات الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز
 اقسَمَ بِاللّٰهِ اَبُو حَفْصٍ عُمَرَ ما مسها من تقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل
 بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالنابغة ونحوه * والغالب
 فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه بيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر
 ابن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون
 كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعها معاً * ولا يختص بالاعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
 في غيرها ومنه قول الشاعر

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

فان الطير بيان للعائدات ولا علمية فيها كما ترى

وَهُوَ كَنَعْتٍ وَفَوْقَ مَتَبُوعٍ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرْفِيهِ الْمَضْمَرَا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات
 غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع
 الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف الضمير
 عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعى ولا ينعى به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
 عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض

نحو لبست ثوباً جبياً والأخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين
وَجَاءَ بَيْنَ الْجَمَلَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في
الجملة وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلي * والنحاة على خلافه فانهم ينعون ذلك والصحيح مذهب البيايين كالا يخفى على
ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رِدْفَ الْبَدَلِ
كَيَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَأَعْمَرَ حَيَّ قَوْمِي الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن
عدي اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المندى او بدل كل منه لانه يجوز ان
يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حتى قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبوع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال
حتى الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحتى قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . اما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لفظاً في النداء .
واما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل
الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو افضل النساء * واما من جهتها جميعاً كما
اذا قيل هند جاء زيد غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقْد الرابطة المحل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صُورٌ شَتَّى يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَيَانُ وَيَمْتَنِعُ الْبَدَلُ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَيَا أَخَوْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعِيدُ كَمَا بَا لَلَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على الضم .

وقول الآخر

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
 فان اقتران التارك بال يمنع بدلية بشر لا متناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيد الحارث
 ويا ايها الرجل عبد الله وأي الرجلين زيد وعمرو اناك وكلا اخويك بكر وخالد في
 الدار. فان كان ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء على محبوب ال
 وجعل العلم تابعا لأي المهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة مفردة وإضافة كلاً الى
 المفرد وكل ذلك لا يجوز. وأما قول الشاعر

كلاً اخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإمام الملمات
 فشاذاً لا يلتفت اليه * واذا قيل يا سعيد كرز فان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع والنصب
 كما يجوز في النعت وعلى كليهما تمتنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم. فان كان غير
 منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه حينئذ مضموماً غير منون
 وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا فروقاً كثيرة بين عطف
 البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس في نية احلاله محل الاول
 ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى. ولا يجوز فيه القطع ولا يكون
 ضميراً ولا تابعا للضمير ولا فعلاً ولا تابعا لفعل ولا يخالف متبوعه في التعريف والتكبير.
 وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي
 الفروق المسماة عند الجمهور فاحفظ بها وبالله الهداية

فصل

في التأكيد

يؤكد اسم ليجاز يحنل في نسبة أو في عموم قد شمل
 والنفس والعين لتقرير النسب مع ضمير له به الربط وجب
 وللعموم معه كل وكلا كلنا كذا أجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي يحتمله الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها الشامل
 لجميع افراده * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد بها
 ليربطها به. والثاني يكون بكل وكلا وكلنا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه. فيقال جاء
 الامير نفسه وابنة الخليفة عينها والقوم كلمم والرجال كلالا والمرأتان كلناها والمجيش

أَجْمَعُ دَفْعًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَبِ الْحِجْيَةِ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضٌ مِنْ نُسَبِ
إِلَى كَلِمَةٍ وَلَكِنْ قِيلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَازِ * وَعَلِمَ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تَجَرَّانِ بِنَاءٍ زَائِدَةٍ
نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَعْرَابُ الْمُتَّبِعِ مَحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِهَا جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْحِجَازِ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِجَمِيعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَدَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانٌ

وَكَذَلِكَ بِعَامَّةٍ نَحْوَ جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ وَكُلَاهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الْأِسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَغْفَلَهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكْدُوْا ضَمِيْرَ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيْرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُرِيدَ تَأْكِيْدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكَّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَمِيْرِ
الْمُنْفَصِلِ فَيَقَالُ زَيْدٌ جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبِسُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوَ هُنْدٌ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا . فَإِنَّهُ يَوْمُ أَنْ الْمُرَادُ ذَهَابُ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرُهَا فَقَالُوا ذَهَبَتْ هِيَ
نَفْسُهَا أَوْ هِيَ عَيْنُهَا دَفْعًا لِهَذَا الْإِلْتِبَاسِ . ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةَ الصُّوَرِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَمَا
كَانَ هَذَا الْمَخْذُورَ لَا يَتَأْتَى مَعَ الضَمِيْرِ الْمُنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيْدِ
الشَّمُولِ لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ هُنَاكَ . فَيَقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَيَّاكَ عَيْنَكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدٌ رَأَيْتُهَا نَفْسُهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنُهَا وَالْقَوْمُ جَاءَ وَأَكْلَهُمْ وَهَلْمٌ جَرًّا . وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا فَلَا يَقَالُ جَاءَ الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَجُلُ الْقَوْمِ هُمْ كَلِمُهُ لِأَنَّ التَّأْكِيْدَ تَكْلِمَةً
لِلْمُؤَكَّدِ وَالضَمِيْرَ اقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَافِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ تَكْلِمَةً لِمَا هُوَ أَوْفَعُ مِنْهُ

وَعَزَّزْنَا التَّأْكِيْدَ بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ فَأَتْبَعَهُ فَأَبْصَعُ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيْدَ يَقْوَى بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ وَمَا يَلِيهِ . وَأَجْمَعُ يُؤَكَّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ . وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيْرِ الْمُتَّبِعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ تَكَرُّرِ الْأَضَافَةِ فِي أَجْمَعٍ وَمَا
يَلِيهِ فَيَقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَتْبَعُ أَبْصَعُ . وَيَقَالُ لِأَجْمَعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ كُلِّ
وَلَا كَتَعٍ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ أَجْمَعِ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ لِلْوِزْنِ وَشَبَّهَ الْعَلَمِيَّةُ
لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالْمَعْرُوفِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعٍ دُونَ

كَلَّ نَحْوُ فِعْرَتِكَ لِأَعْوَابِهِمْ أَجْمَعِينَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ
إِذَا بَكَيْتُ قَلَمْتَنِي أَرْبَعًا إِذَنْ ظَلَمْتُ الدَّهْرَ ابْكِي أَجْمَعًا

وَلَا يُوَكَّدُ بِتَوَابِعِهِ دُونَهُ إِلَّا شُدُودًا كَقَوْلِهِ

بِالْيَتْنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا

وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ لَهُ لَا بِالْأَصَالَةِ وَلِذَلِكَ قِيلَ أَنَّهَا الْفَاعِلُ مَرْتَبَةً لَا
مَعْنَى لَهَا عِنْدَ انْفِرَادِهَا وَإِنَّمَا تُذَكَّرُ إِنْتَابًا لِلْمَجْرَدِ التَّقْوِيَةِ * وَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ التَّوَابِعُ فَلَا بُدَّ
مِنْ تَقْدِيمِ أَكْتَعٍ . وَإِنَّمَا اتَّبَعَ وَابْصَحَ فَقَدْ يُتَسَاهَلُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا * وَعَلِمَ أَنَّ مَا تَعَدَّدُ مِنْ
الْفَاعِلِ التَّائِيدِ يَكُونُ كُلُّهُ تَائِيدًا لِلْمَتَّبِعِ لَا كُلُّ وَاحِدٍ تَائِيدًا لِمَا قَبْلَهُ * وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ
بَيْنَ هَذِهِ الْإِلْفَافِ فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَلَا جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ وَاجْمَعُ لِأَنَّ
الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ وَلَا مُغَايِرَةَ فِيهَا فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الشَّيْءِ
عَلَى نَفْسِهِ * وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْقَطْعُ لِأَنَّهُ يَبْنِي الْمَعْنَى الَّذِي جِيءَ بِهَا لِأَجْلِ

كَذَاكَ جَمْعَاءُ ” وَمَا صُرِفَ مِنْ جَمْعِيهَا بِكُلِّ مَا مَرَّرْتَنِي ”

أَيُّ أَنَّ جَمْعَاءَ مَوْثَقٌ أَجْمَعٌ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ فَتَتَّبِعُهَا كَتَعَاءُ وَتَبَعَاءُ وَبِصْعَاءُ وَهِيَ
تَتَّبِعُ كُلَّ . فَيُقَالُ جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَعَاءُ إِلَى آخِرِهِ * وَيُقَاسُ عَلَى الْمَفْرَدِ مِنْهَا
الْجَمْعُ وَهُوَ أَجْمَعُونَ وَجُمِعَ فَجُمِعَ تَوَابِعُ كُلِّ مِنْهَا كَمَتَّبِعُهَا وَمَجْرِيَانِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ عَلَى
مَا ذُكِرَ * وَعَلِمَ أَنَّ أَجْمَعِينَ تَخْتَصُّ بِالْعُقْلَاءِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَجْمُوعِ جَمْعُ السَّلَامَةِ بِخِلَافِ
الْبَوَاقِي فَانْهَاجَتْ جَرِي عَلَى الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ كَمَا رَأَيْتَ

” وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لِيَمَّا سَوَى الْمُثْنِيِّ تَتَّبِعُ ”

” وَاللُّمْتَنِيُّ جَعَلُوا كَلْنَا كَلًّا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَيْءٍ ”

أَيُّ أَنَّ كُلَّ وَتَوَابِعُهَا وَهِيَ أَجْمَعٌ وَفِرْعُهَا وَإِخْوَانُهَا تُسْتَعْمَلُ لِتَأْكِيدِ مَا سَوَى الْمُثْنِيِّ وَهُوَ
الْمَفْرَدُ وَالْمَجْمُوعُ . غَيْرَ أَنَّ كُلَّ تَلَزِمُ لِنِظْمًا وَاحِدًا مَعَ الْجَمِيعِ وَاجْمَعُ وَإِخْوَانُهَا تَنْصَرَفُ بِحَسَبِ
مَتَّبِعِهَا . فَيُقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعٌ وَالْكَتَيْبَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ كُلُّهُنَّ جَمِيعٌ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَوَابِعَهُ * وَإِنَّمَا الْمُثْنِيُّ فَيُوَكَّدُ الْمَذْكَرَ مِنْهُ
بِكَلًّا وَالْمُؤْنَتُ بِكَلْنَا نَحْوُ جَاءَ الرَّجُلَانِ كَلَّاهَا وَالْمَرْأَتَانِ كَلَّاهُمَا * وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ يُوَكَّدُ بِهِمَا
الْمَفْرَدُ وَغَيْرُهُ مَذْكَرًا وَمَوْثَقًا عَلَى الْإِطْلَاقِ . غَيْرَ أَنَّهَا تُفْرَدَانِ مَعَ الْمَفْرَدِ وَتُجْمَعَانِ مَعَ الْمُثْنِيِّ

والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما والرجال أعينهم وهم جراً

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدًا بِالشَّامِلِ تَحْزِينَةً بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ

كجاء قومٍ كلهم مساءً وبعثت عبدي كلهم لا جاء

اي ان ما يؤكَّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او باعتبار عامله كبعثت العبد كلهم . ولا يقال جاء العبد كلهم اذ لا يمكن اثبات المحي لبعضه

دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والرابع ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل

قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكَّد فتستغني به عن ضميره كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى تذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمير

اي يا اشبه الناس كلهم . ولم يسع ذلك الا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكْرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ الْاَبْذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكَّد الا اذا كان المؤكَّد للشمول والمؤكَّد محدوداً . واكثر ما يكون ذلك في اسما الزمان كالايوم والشهر ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار لان ذلك فائدة للتأكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للمبالغة . وقد ورد السماع

به عن العرب كقول الشاعر

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي اِلَّا عَلَى مَنَهِجٍ

ومنه قول الراجز قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً . وقوله نحلاني الذلفاء حولاً اكنعاً كما مر .

وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسما الزمان من ذوات الأجزاء

المعلومة المقادير كالدرهم والدينار ونحوها فيقال انفتحت ديناراً كلهم واعطيت درهما اجمع * فان لم يكن كذلك امتنع التأكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا

صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكَّد لان التأكيد للتقرير والحذف منافي له .

فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تأكيد المتعاطفين ما لم

يتحد معنى عاملهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلف في جواز نحو

اخصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في توكيده اذ لا يكون الاختصاص

الآيين اثنين فما فوق فيكون توكيده من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التأكيد ضربان

احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون باللفاظ معلومة مخفياً بالاسماء كما رأيت . والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر ولا يختص كما سترى

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأَكِيدَ أَنْ يَكْرُرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّمًا

اي انهم استعملوا التأكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقريباً له . ولذلك يقال له التأكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد . او نكرة نحو زيد عالم عالم . والفعل نحو قام زيد . والحرف نحو نعم نعم . والحيلة نحو قام زيد قام زيد * غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولى لك فاو لى ثم اولى لك فاو لى . ما لم يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التأكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يُعاد معه ما اتصل به لانه كالجزم منه . فيقال مرت به في تأكيد الضمير . وإن زيداً إن زيداً قائم في تأكيد الحرف . ويجوز ان يقال إن زيداً انه قائم استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادٍ كَمَا فِي نَحْوِ قَمِيتَ أَنْتَ أَوَّلَ تَقِي رَمِي
فَجَاءَ بِالْمَذْكَورِ لِلْمَقْدَمِ نَحْوُ تَقَوْمُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَتِرِ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذهبت انا وألقى الكتاب رماه وإي نعم وهلم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنه قول الشاعر فقلن على الفردوس أول مشرب أجل جيران كانت أيمحت دعائره

وقول الآخر

وبكم بدأنا بالكلب قتلهم وعلنا يوماً نعود لكم عسى

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المفتر بالمدكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اسلس في العبارة والله اعلم

وَالْمُضْمِرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمِلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمِرٍ قَدْ اتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً او
مجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجرداً عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والمجرور. فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورأيتك انت ومررت به هو
بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له محل النصب والمجرر قضاءً لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِيٍّ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَأَعِ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَاَعْلَمُ وَأَحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع لآع اي
شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى بموازنه
مع اتناقهما في الحرف الاخير ويسمى إتباعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هينئاً مرثياً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتحسين الكلام
فظاً وتقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراد كقولهم حسن بسن . او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبت الشر اي نبثه . انتهى * وقيل ان
توابع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذلا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلف *
وهو كالتأكيد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه
مطرد في القياس

فصل

في البدل

يبدل عين ما تتهيد جعل أو بعضه أو ما عليه يشتهل

كَمَا لِدِ أَخُوكَ لِأَحْتِ نَامِرُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَامَرُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته. وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له كما رأيت. ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال. او نقديراً نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود. اي ناره لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عاملة عليه دلالة مجتمعة يفهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف. فلا يقال فاض النهر ماؤه ولا اسرجت زيدا فرسه لتعيين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقتصر الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
وذلك لانه اذا ابدل مما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداله عبثاً لعدم حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْحَجْرِ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَتَصْرِيحٌ قَبْلُ

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخ. وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكرة الجمهور ما لم يكن جازاً فيميزون التصريح به لشدة اتصاله بالمرور نحو مررت بزيدٍ باخيك. فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزِيدًا أَنَا

اي اذا ضمن المبدل منه حرف شرطٍ او حرف استفهامٍ يظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافق المبدل منه في نادية المعنى. نحو متى قُمتَ ان ليلاً او نهراً اقوم وكيف انت أصححُ ام سقيم. وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خَصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك كتهدي الى صراطٍ مستقيمٍ صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض. وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود أو في من المقصود نحو كلاً أنسنعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتوكيد وغيرها ما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المنوي وكونه في التقدير من جملة أخرى كما مر. ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي * بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحدٍ منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه. فتدبر

وَزَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازٍ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِينًا

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمُضْمَرِ فيبدل المظهر من الظاهر نحو رأيت زيدا

أَيَّاهُ . وَيُبَدَّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الْمُضْمَرِ الغَائِبِ كَمَا يُبَدَّلُ مِنَ الظَّاهِرِ نَحْوُ رَأَيْتُهُ زَيْدًا وَقَبِلْتُهُ يَدَهُ
وَاحْبَبْتُهُ حَدِيثَهُ * فَإِنْ كَانَ لِلْمُضْمَرِ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ لَمْ يُبَدَّلِ الظَّاهِرُ مِنْهُ بَدَلُ الْكَلِّ
فَلَا يُقَالُ رَأَيْتُكَ زَيْدًا لِأَنَّ الْمُبَدَّلَ مِنْهُ حِينَئِذٍ أَعْرَفَ مِنَ الْبَدَلِ مَعَ كَوْنِ مَدْلُوهَا وَاحِدًا
فَلَا يَجُوزُ طَرَحُهُ وَالْقَصْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ . بِخِلَافِ ضَمِيرِ الغَائِبِ فَإِنَّ فِيهِ إِيهَامًا وَلِذَلِكَ
يَسُوغُ إِبْدَالَ الظَّاهِرِ مِنْهُ * فَإِنَّ إِفَادَ الظَّاهِرِ مَعْنَى الإِحَاطَةِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمَذْكُورِ نَحْوَ اللّٰهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَادِنَا وَآخِرِنَا . وَمِنْهُ

قول الشاعر

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزْبِرُوا الْمَنَائِمَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قمتم كلكم . فان لم يكن كذلك لم
يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * واما غير بدل الكل فجاز عند الجميع ومنه

قول الرازي في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْإِدَامِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَيْئَةً الْمُنَاسِمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذَرِيئِي إِنْ أَمْرِكُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلِي مُضَاعَا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدا كما في
بدل الكل * واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرا كما يكون من البارز دون المستتر فلا
يقال هند تعجبني حسنها * واختلف في نحو جأءوا صغيرهم وكبيرهم والاكثرون علي انه

بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَاخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحَكْمُ بِالْحُجُوزِ عِنْدَ الْاَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازه بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورأيتك اياك . وهو مذهب
البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . واذا
توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع
كما علمت * واما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت به هو فيتعين التأكيد

بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجَمْلُ يَجْرِي مَعَ الْوَفَاقِ بَيْنَهُمَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينهما . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألوفاً مثلاً لما له وعمرو متقى يخاف الله * وان تماثل الجملتان في الاسمية والفعلية نحو قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ . وقول الشاعر

اقولُ له أرحل لا نقيمن عندنا والأفكن في السر والجهر مسلما

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يضطرا الى نفسه دون فاعله والجملة يُنظر اليها برمتها فيكون الإنباع مجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَيَيْنَ مَفْرَدٍ وَجَمَلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذِينَ مِنْهُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة من هـ بدل من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كلمة الإخلاص فان كلمة الإخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا يُحْيَى أَدْعُهُ وَنَمَّ يَقْمُهُ إِلَّا سَبَا

اي انهم يُبدلون مما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى ادعه كما سياتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد الا سباً كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في باب

وَرَبِّهَا أَبَدَلُ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه .

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقة لسانه الى غيره .
ويقال للاول بدل البداء او الإضراب وللتاني بدل النسيان ولالثالث بدل الغلط .
ويجمع الثلاثة قولك أعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان
يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل العبداءى عن
قصد صحيح وهو الأبدال كلها الأبدال النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل
الخطأ نارة بالفكر ونارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الآما ارتحل منه
في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شي في النثر ولا يجوز في
الشعر . انتهى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يَفْصِلُ كَطَابَ وَقَتْنَاكَ الضَّمَّى وَالطَّفْلُ
فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَبْعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعُ

اي ان من البدل ما يفصل الجمل الذي قبله . وذلك الجمل قد يكون متعدداً في اللفظ
وهو المثني كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
أَتَطْلُبُ مَنْ أُسُودَ بَيْشَةَ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ
فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يقال له بدل
التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب
قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من
قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انه بمض الجمل
الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإتيان على الاصل والقطع بإضمار محذوف .
فيقال مررت بالرجلين زيد وعمرو بالجر على الاتباع . والرفع على تقديرها زيد
وعمرؤ . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمراً . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبِعَ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المحي * وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المحي * الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينها على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما ثابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المحي * * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يقال قم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل لكل من المعطوفين لانهم يفتخرون في التوابع ما لا يفتخرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلاية . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْتَزِمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفَّقِ فِينِ اَلْخِلَافِ دُونَهُ اِذِنْ

اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . واما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله

وَيَبِينُ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلٌ يَفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمَنْفِصِلِ

وَكُرِّرَ الْمُخْفِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يُفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً لانه فيكون العطف حيثئذ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزم من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيدٌ . والمستتر نحو قمتُ أنت وعمرٌ * وقد يُفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار إبعاده أحدهما عن الآخر كما يُعتبر ذلك لترك التانيث في نحو حضرَ المجلسَ امرأةٌ . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملئكمته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجازم بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وزيدٍ والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيدٍ * وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليها لعدم اتحادها بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيداً ضربتُ وقس عليه

وَالْعَظْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدْرًا "بِهِ وَيَبِينُ اسْمٌ وَجُمْلَةٌ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه ليتمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أولم يروا الى الطير صافاتٍ ويقبضن . اي صافاتٍ وقابضاتٍ او يصفنن ويقبضن . وإنما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * وأكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيت وبقيل العكس كقول الراجز

بات يُعشِّمها بعَضْبٍ باتِرٍ يَقْصِدُ فِي اسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهري في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يخير فيه في تقديم ايهما شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والمجمل التي تأوَّلُ به نحو مررت برجلٍ شريفٍ وابوهُ كريمٌ اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه لما

علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَبِحَيٍّ وَبُيُوتٍ وَتَمَّ فَأَنْدِرُ * ولا بد من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التاويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحاباً . ونحو يَاقُومَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمُ النَّارَ . اي فأتارت و يُوردهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .

وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفَوْقَ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءَ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقتربت الساعة وانشق القمر وكُلُوا واشربوا ولا تسرفوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد

بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي غَزَاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلَ مَا قَبِيكَ الْحِسَانَ بِأَيْمِدِ

ونحو قال اني اشهد الله واشهدوا اني بري مما تشركون فعلى تاويل أن تَنَاغِي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تاويل الخبر اي واشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنِ عَامِلِينَ فَيَعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَيِّ عَثْمَانُ وَالِدَارِ عَمْرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليها نحو كان ضارباً غلامك زيداً واخاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيداً والحجره عمرو وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَيَأْتِي لِيَذَكَرَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يُؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برّد المياه وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يُقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجُمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتناق الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو ولقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لمجاز الاختلاف بينهما نحو بخادِعون الله وهو خادِعهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل متدر من لفظ عامل البديل منه . وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابيع يُقدّم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البديل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاء ابو حفص الكرمي عمر نفسه امير المؤمنين وعثمان . وهو اخبيار الاكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفَاءً تَاءً أَنْتَى أَبْدَلٍ فِي أَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحِّحٌ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقف عليها بابدالها هاء اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة واسبابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبّت . وبقيد المفرد نحو مؤنثات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان ذلك يُوقف عليه بالتاء المبسوطة * واما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها معه لانه متحرك

نقدبراً لقلبه عن متحرك * واعلم ان التاء في نحو كَتَبَ وقَضَا تُحَسَّبُ كِتَاءً طَلْحَةً ونحوه
لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فنجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع المَوْنِث السالم
كعَرَقات يُعْطَى حِكْمَةً في الإثبات استصحاباً لاصله * والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كَرَبَّتْ
وَنَسَبَتْ منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث
اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ حيثما وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وَقَفَ
على نحو ياطلحُ مُرَحِّمًا رُدَّتْ الهاءُ المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سَكَنَ
التبس الاسم بالمجرد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينُ أَبْدِلْ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْغَيْرُ حُذِفَ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحه في ما ليس مضموماً بتاء التأنيث يُبدلُ التاءَ سواءً كانت
الفتحه إعرافية نحو رأيت زيدا ام بنائية نحو إِيَّهَا . فيقال رأيت زيدا ويا زيدا إِيَّهَا
بالالف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيُحذفُ وَيُسَكَّنُ ما قبله مطلقاً
نحو جاء زيد ومررت بقاضٍ ويارجلُ صَهَ بالسكون في الجميع * واما نحو قول الشاعر
أَلَا حَبْدًا عُنْمُ وَطِيبُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِيفُ
فهو عند الجمهور مخصوصٌ بالضرورة * واعلم ان المفعول يُوقَفُ عليه بالالف اتفاقاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِفَ التنوين
الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْبِلُ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَى الْفَتْحِ كَلَّا نُونٌ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ قَبْلُهَا قَبْلُهَا أَوْ لَاهِمَا فَرَدَّ مَحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَلُ على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا فتبدلُ
أَلْفًا إذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

اي فاعبُدَنَّ * وكذلك نونِ إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلونَهَا أَلْفًا في الوقف تشبيهاً لها
بالمصوب المَنُونِ نحوونِ تَطْلُحُوا إذا . وهو مذهب الجمهور * وأما إذا وقعت نون التأكيد
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يارجال واذهبن يا فلانة فاذا وَقَفَ عليها تُحذفُ
كما يُحذفُ التنوين بعدها . وحينئذ يرد ما حُذِفَ لاجلها من الضمائر لزوال موجب

الحذف وهو التفتاء الساكنين فيقال يا رجال اضر بوا يا فلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربن يا قوم وهل تذهبن يا جارية رُدَّتْ ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضربون يا جارية هل تذهبين . وحينئذ تستوي صورة المؤكّد وغيره * وكل ذلك يجري في النون المخففة وإما المشدّدة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا تجري مجراها

وَقُلْ رَدُّ الْأَخْرِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقُلَّ الْحَذْفُ إِنْ يَعْرِفُ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والمجر كقاضي قد يُوقَف عليه برّد آخره المحذوف نحو جاءه قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه قراءة بعضهم وكلّ قوم هادي وما لم من دونه من والي * فاذا عُرِف كلقاضي فقد يُوقَف عليه بحذف آخره بناءً على ان ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيرو . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال ويُندِرَ يوم التلاق * ومن هذا القبيل المُنَادَى المنقوص نحو يا قاضي فانه قد يُوقَف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنوّن المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وإما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلِ بَقِيَ نَحْوُ مِرٍ وَنَحْوُ قِ الْهَاءِ الْمُحَقِّقِ

اي انه يجب ردُّ الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مِرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مِرٍ باثبات الياء اذ لو وقِف عليه بحذفها كان ذلك اجماعاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * وإما الفعل الباقي على اصل واحد فان كان امرًا نحو قِ وجب الحذف بهاء السكت اتفاقاً فيقال قِ اذ لا سبيل الى ردِّ المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يَعِشْ بَرَّةَ

”وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَازَ لِمَ اَيْضًا وَفِي اَبْتِغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِمُ“

اي انه اذا وقِف على ما الاستهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيبيء تلحقها هاء

السكت لبقائهما حينئذٍ على حرفٍ واحدٍ فيقال لِبَهْ وَعَمَّهَ وَكَيْمَهَ . ومنه قول الراجز
يا فَعَّسِي لَمْ أَكَلْتَهُ لِبَهْ لو خافك الله عليه حَرَمَهْ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَفَ عليها باسكان الميم مجرّدةً
باعثبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجرّ لا يستقل
بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * واما المجرورة بالاسم كما في
نحو ابتغاء م آيت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابتغاء مَهْ لان الاسم لا يمتزج
بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ نَحْنَارُ وَمَعَ مُحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخْتَارُ في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو
ادْعُ واخْشَ وارْمِ ولم يدْعُ ولم يَتَّانَ ولم يستَقِصْ وما اشبه ذلك . فيقال ادعُه واخْشَهْ
وهلمَّ جَرًّا . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ اخْبِرْ نَقْلَهْ . وذلك للمحافظة على بقاء
الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تُتْلَقِ الهاءُ لذهبت الحركات فذهب
الدليل والمدلول عليه * ويجوز اِحْتِاقُ الهاءِ لكل ما بُنِيَ على حركةٍ بِنَاءً لازماً نحو ذَهَبَتْهُ
وما أدراك ما هَيْبَهْ وجئتُ اَمْسَهْ . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له من هُوَهْ

ولا تُلْحَقُ المُعْرَبُ ولا المَبْنِيُّ بِنَاءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الاعراب تُعرَفُ بالعامل
فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها
بسبب شيء يشبه العامل * واخْتِلافُ في اِحْتِاقِها الماضِي والمختار منعهُ لان حركته تشبه
حركة الاعراب من حيث انه بُنِيَ على الحركة لشبهِه بالمُعْرَبِ كما علمت ذلك في موضعه .

وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكِنَا مِنْ نَحْوِ وَازِيدَا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك
يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا
خالدا . والمندادى المضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفاً نحو ياعمما . وما كان مبنياً بِنَاءً لازماً
ما آخره الفُ اصليةً نحو هنا . فيقال وازيداه ويا عماه وجلستُ هناه وفس على ذلك *

ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفاً كما رأيت وهو الأكثر . وما كان واواً أو ياءً
محوّلين عنها كما في نحو **وَإِذَا عَلِمْتُمْ** و **وَإِذَا عَلِمْتُمْ** كما سترى كل ذلك في مواضعه ان شاء
الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل ملحقّة بالسكان المذكور وهو من الجوازات
الخاصّة بالشعر كما في قوله

يا مرحباً بمجر ناجية اذا اتى قرينة للسانية
وحيث يجب تحريكها دفعا لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فنضمّ تشبيها لها بهاء
الضمير وهو الأكثر . وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين كما سيجي
وَ كُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عُلُقًا يُلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه بلزم السكون على كل حال وهو الاصل في
الوقف . فان كان الحرف ساكناً في الاصل كهند قامت وزيد لم يقم فهو المطلوب .
و **الْإِسْكِنُ** مطلقاً سواء كان اصلياً ام زائداً . باقياً على لفظه ام مبدلاً . وذلك مطرد في
كل ما يوقف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَائِفِ يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِأَخْلَافٍ“
لَكِنَّهُ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِتَجْزِئِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات
التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

ولا أغير على الأشعار أسرفها غنيت عنها وشر الناس من سرقا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طرب لاني رأيت الخيل تشرب بالصفير

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها
كما ترى فيكون مصحوبها كالمصوب المنون الذي يبدل تنوينه ألفاً * وهذا الاستعمال
انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسماع المقتاة اذ لا
وزن فيها

مسائل منثورة

فصل

في النداء

عَوَّضَ عَنْ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا إِظَاهِرٌ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مَعِينًا يَرَى بِنِي كَهْرَفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرَا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لِنَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوّضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه اُنَادِي
زيداً ثم حُذِفَ الفعل للتخفيف وعوّض عنه بالحرف . ولذلك تُحَسَّبُ العبارة جملة
باعتيار الفعل المحذوف ويُجْعَلُ المُنَادِي من باب المفعول به * وحكم المُنَادِي ان يكون
اسماً ظاهراً غير انه يُضْمَنُ معنى الخطاب كالمُضْمَر . فان كان مفرداً مَعِينًا بِنِي ولو تَنَدَّرَا
على الصورة التي يُرْفَعُ بها لو كان معرباً . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضافٍ ولا شبيهه
بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع * ويدخل في المعين ما كان مَعِينًا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار مَعِينًا بعده نحو يا رَجُلٌ مُرَادًا بِهِ رَجُلٌ بَعِينُهُ * ويدخل في البناء ما
حدث حقيقة على المُنَادِي المعرب كما رأيت . وما قُدِّرَ حدوثه على ما كان مَبْنِيًّا قبل
النداء نحو يا سبويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمّة في نحو
يا زيد والألف في نحو يا رجلان والواو في نحو يا مؤمنون . وما تُقَدَّرُ فيه نحو يا يحيى ويا قاضي
في المبنيات بعد النداء . ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله * وكلمة يكون في محلّ النصب
باعتيار معنى المفعولية * وأمّا الوجه في بنائه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب المحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحقّق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثمّ أعرب ما لم يتمّ المشابهة فيه وهو ما ليس معرفةً نحو يا رجلاً لغير
معين وما ليس مفرداً نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً فكان يُنصَبُ لفظاً على حقّ المُنَادِي
كما علمت * وإنما احتجج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا يشبه الاسم المبنى . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضَمَّرٌ إِذْ قَدْ أُبِي تَكَلَّفَ الْخِطَابَ مِمَّا أَجْنَبًا
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لِصِحَّةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمر لا يُنادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المُجَنَّب اليه بواسطة النداء . أما المتكلم والغائب فلا ينادى بنا في وضعها . وأما المُخَاطَبُ فَلأنه لا يتعمل خطاباً آخر * وكذلك ما أُضِيفَ الى المضمر فانه يصح ان يُنادى منه ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضِيفَ الي غير ضمير المُخاطَب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مُخاطَباً فلا تصح اضافة الى المُخاطَب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامين . فتأمل

”وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَسْوِيٍّ الْمَعْتَلِّ وَالْحَذْفُ اقْتَفَى“
”فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ إِنْ تَرِدُ وَأَضْمُ فِي اللَّفْظِيِّ ذَاكَ لَا يَرِدُ“

اي ان الياء من الضمائر التي يضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمندى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تفعل بضم الميم * وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالاب والام ونحوها * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرَّ حكمه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَّاءِ فِي يَاءِ بَيْتٍ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَاءِ امْتِ

اي وما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوضوا عنها محذوفة مع الابد

والأم بالناء فقالوا يا أبت ويا أميت . وهي ناء تأنيث كاللاحقة رب ونحوها بدليل
جواز إبدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا أبة . ولذلك يُنخ ما قبلها *
والأكثر كسر هذه الناء تعويضاً عن كسر آخر المندى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطى الحركة المجازة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من
الياء . واما قول الشاعر

أيا أبتني لازلت فينا فانما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر

أيا أبتنا لا ترم عندنا فإننا بخير إذا لم ترم

فكلاهما ضرورة على الصحيح

ومثل يا أبتني قيل يا ابن أمي في ما خلا الأضم . ويا ابن عمي

أية أنه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أمي ويا ابن عمي بهذه
اللغات في المضاف الى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فإنه لا يجوز معها لنقد صورة
المندى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا ابن أم ان القوم استضعفوني بالكسر والنخ .

وقال الراجز

كن لي لا علي يا ابن عمي نعيش عزيزين ونكفي الهماً

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة الى الأم او العم . ومنه قول الراجز

يا ابنة عمي لا تلومي وأهبي لا يخزق اللوم حجاب مسعي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزة الى غيره كما شققت أمي ويا ابن أخي ونحو ذلك

وكألهُضافٍ نصبوا الشبهة له إذ فاته حق البناء مثله

أي أنهم كما نصبوا المندى المضاف لفوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به
وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة او الاضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . او في المفعول نحو يا طالعاً جبلاً . او في
المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبداً ونمراً اذا سميت
رجلاً بذلك * والاول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لانه قد عمل في

ما بعده وهو يتخصّص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف اليه
 وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوْ لَا كَرَيْدُ زَيْدٍ الْخَيْلِ وَأَنْصِبْ مَا تَلَا
 اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيد زيد الخيل ان يُضمَّ على انه مفرد وهو الارجح. او
 يُفتح على انه مضاف الى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زيد الخيل زيد
 الخيل محذوف المضاف اليه الاول استغناءً عنه بذكر الثاني * وأمّا الثاني فليس فيه غير
 النصب على انه مُنادى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان او بدل او مفعول به
 بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدٌ أَضْمَهُمَا وَأَرْفَعْ أَوْ أَنْصِبْ ثَانِيًا مِنْكُمَا
 اي فان قلت يا زيد زيد يا فرد الاسمين ضمَّ كل واحدٍ منها كقول الراجز
 اني وأسطارٍ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا
 وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً. غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة والصحيح
 انه يُضمُّ على انه مُنادى ثانٍ ويرفع او ينصب على انه تأكيد جارٍ على لفظ الاول او محله.
 وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوِ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ رُحَيْمًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فُتِيًا
 اي ان العلم المفرد الموصوف با بن متصلًا به مضافًا الى علم آخر كما رأيت في المثال بخنار
 فيه الفتح على الضمِّ إتباعاً لفتح النصب الواقعة بعده فيقال يا زيد بن عمرو بفتح الدال *
 وقيد بعضهم بما ظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة اللفظية. فان كان ما
 لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم نعين نقديرها دون الفتح * ولا بد من استيفائه جميع
 القيود المذكورة آنفاً فان اخل بشيء منها نعين ضمه على الاصل

وَلَنْصِبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِيهِمْ أَلِفٌ
 اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً برحياً لكلٍ عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجبل
 ويا جارية في الهودج. وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عوملت
 معاملتها في النصب * وإنما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان الوصف مقدر لها

قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقيل انها حينئذ قد اشبهت المشبه
بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فحرت مجراه في النصب * واما ما وصِف
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمّه على الاصل

وَرَبِّهَا نُؤِنَ مَا ضَمُّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في قول
الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويعجز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على المنع من الصرف اذا نُون
للضرورة فانه يكسر في حالة الجر بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان المنون المنصوب اذا نُعت تعين في نعته النصب
لانه منصوب لفظاً ومحملاً. واما المنون المضموم فيجوز في نعته الرفع والنصب لانه مضموم
لفظاً منصوباً محملاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادَى مَا بِاللَّامِ حَلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّنْيَا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع معرفتين عليه من حرف
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف
النداء لنحو المحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجهور على امتناع ذلك فيه
باعتماد الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل * وانما جاز ان يقال
يا زيد لان احدى العلامتين اللفظية والآخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصلوا
الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات

حكيم لازم له . أمّا مصحوبُ آل فحكمة ان تكون فيه جنسية كالفتى ليكن ان يتناولهُ المبهم فلا يقال يا أيها الحرث * وأمّا أي فحكما ان تلتقي بها التنبيه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه . وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأمع الموثق فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيها النفس المطمئنة . والمشهور انها نكرة مقصودة تنبئ على الضم كغيرها من التكرات المعينة * وأمّا اسم الاشارة فحكمة ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مُبْهَمٍ لِإِيضَاحِ يَرِدُ
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ فَأَلرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب آل يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفرداً معرفة فجعل إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء . وقيل حبل على لفظ المبهم الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له * وهو يجعل تابعاً لذلك المبهم موضعاً له . فيكون صفة له ان كان مشتقاً نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور . وأمّا مع اسم الاشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الاشارة وصلة الى نداءه تعين رفعة ايضاً . وان كان اسم الاشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبتني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَإِقِعَا ذَا دُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعَا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله
أَيُّهَاذَا نِإِ كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَإِعْلَا فِي مَنْ وَعَلَا
او معه نحو يا أيها ذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِأَمْرِ نَحْمَهُ عَنِ يَدِيهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الاشارة تابعاً لأي في الصورتين وذو اللام تابعاً لاسم الاشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أي لا تتبع الأبي اللام واسم الاشارة المذكورين والموصول المصدر بآل نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الاشارة لا يتبع الأبي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أيها ذاهي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك نكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس منعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما سترى

وَجَازَ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ اشْتَهَرُ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجازان بُنادَى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله إلهة بالألف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما همزة فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان أل قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا يُنادى اسم الجلالة إلا بيا تكريماً له لانها أمُّ الباب . ويجذفونها فيعوضون عنها بهمزة مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يجمع بينها لامتناع

اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأما قول الشاعر

اني اذا ما حدثتُ أَلَمًا اقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

فشاذت دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خُصَّ فَعَالٌ بِالنِّدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا

وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنَوِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِنَّانِ مَا رُوِيَ

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتماً للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفساق * غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه نقديراً . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فعل فهو معرب يُبنى على الضم كسائر النكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعته وساعية عند آخرين محفوظ في فسق وغدر

وخبث وأكع لانهم لم يسموا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يُحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكُلُّهُ بِلَا خِلَافٍ يُقَالُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فُلٌ مقطوعاً من فُلان . وكذلك يا فُلَّةُ المرأةُ مُراداً بهما مجرد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل الكريم ونقيضه يا ملامان * ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أبت ويا أمت وغير ذلك مما لا تطيل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْمُحْدَفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَالَ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقِ كَرَامًا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقْلٌ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ بِيَدِي

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو بوسفت أعرض عن هذا وسنفخ لكم أيها الثقلان وأدوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس لان فيه حذف العوض والمعوض عنه * وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة كقول الشاعر
ذا أرعوا فليس بعد اشتعال آل رأس شيباً الى الصبا من سبيل

ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كرام النعام في القرى . اي يا هذا ارجع عن جهلك . واخفص رأسك يا كرام وهو مرخم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحذفه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه * وأقل من حذفه معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعشى رجلاً خذ بيدي اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة دون النكرة * ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سياتي فلا يُقدر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعتمها

وَفِي الْمُنَادَى جَا زٌ إِذْ لَا يُعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوَ يَا أَسْجِدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالفعل في نحو يا أسجدوا فان المنادى

فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوها * وسبأني استيناف الكلام على ذلك في
بمبحث حروف النداء

وَعَجْزًا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُحْمَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وَعَبْرُ ذِي الْمَدِّ كَفَرَعُونَ أَخْلِفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَاكَ تَخْفِيفًا حَذْفٌ

اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب
المزجي. وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خُوَيْلِدَ بحذف الراء والداد * فان
كان قبل آخره حرف مد زائداً رابعاً فما فوق حذفت ايضاً فيقال في مروان يا مَرَوَ *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معدي في معدي كَرِبَ * فان لم يكن
حرف العلة حرف مد كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلاف والجهور على اثباته فيقال يا فِرْعَوْنَ
بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخَنَّرَ علماً فلا يحذف. وكذلك اذا
كان ثالثاً كما في عِمَادٍ فيجب اثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يرخص ما دون الرباعي من الاسماء كريد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يحذف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يرخم ولو كان صالحاً للترخيم لانه لا يعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حذفت. وشذ قوهم
يا صاحب اي يا صاحب لفقد العلمية. غير انه لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه
العلم فهان ترخيمه * وكذا ما سوى المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابِطُ
شراً والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكي عليها. والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذفت
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حذفت آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى. وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالتَّاءِ أَحْمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَلِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالتاء يحتمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او غير

زائد لان التاء خارجة عن بنيتها فلا يُحذف حذفها بشيء. ولذلك لا يُحذف معها حرف
 المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها.
 وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا ثوب ويا أرضي وهلم جرا * واعلم انهم لم يعتبروا
 في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المونث قد نُقل بالتركيب مع العلامة
 فاستحق التخفيف. ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم
 يحدث لاجله ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولم يا شا أدجني اي يا شاة * فتأمل
 وَقَدْ يُضَمُّ دُونَهَا مَا يَتَّبِعُ إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يُلْقَى
 وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضَمَّ إِنَّ لَمْ يَلْتَبِسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهْنُ
 اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد بُني الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه
 فكأنه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جَعْفُ بضم الفاء كما يقال يا زيد * وأما
 المونث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علمًا لا يلتبس بالمذكور بعد ترخيمه نحو يا حي
 في مية. فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة
 والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في
 حكم الموجود لكونه مقصودًا فهو خليق بالمرعاة * ولذلك يُقال لهذه اللغة لغة من ينتظر
 وللأخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في نواع المنادى

وَكَأَنَّ مَنَادَى إِذْ نُويِّ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ
 اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف
 النداء. فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيها. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر
 عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف
 عليه نحو يا زيد ويا بشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام
 حرف النداء المفتر هناك. ولذلك يشترط فيه ان يكون مجردًا من أل لانها تمنع تقدير
 حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وَعَيْرَ ذَاكَ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ مُفْرَدًا مَعَ ذِي الْبِنَاءِ مِمَّا سِوَى مَا قُصِدَا

اي ان غير ما ذُكِرَ من التوابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل اذا كان مفردًا تابعًا للمبني يجوز فيه الرفع حملًا على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملًا على محله. فيقال يا زيد الكرمُ ويا تميمُ اجمعون ويا فتى احمد ويا سيويه والخليلُ بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقًا وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى نداءه كما مرَّ فانه يتعين فيهما الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبهه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقدِه فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كان التابع متصلًا بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطبًا . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميمُ كلهم او كلكم . وقس عليه

وَمَا بِأَلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبَ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بآل مما سوى التابع المقصود بعد كالمفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع العرب مطلقًا والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من آل والمُشَبَّه بالمضاف يُنصب على الاطلاق. فيقال يا زيد الحسنَّ الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكرمُ ويا ابا بكرٍ العظيم الشان ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكبًا فرسًا بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرَّ من الكلام عليه ما يُغني عن الاعادة

وَتَابِعِ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ اتِّبَاعُ لَفْظٍ وَجَبَا

اي ان التابع المُعْرَب اذا أُتبع وجب حمل تابعه مطلقًا على لفظه فيقال يا أيها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكرم صاحبنا بالرفع مع رفع الكرم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * واما تابع التابع المبني فيجزي مجزى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يُقال يا سعيد كرر الكرم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرٌ مُنَادَى يَا أُسْتُغِيثٌ مُعْرَبًا بِالْلامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المُنَادَى بيا اذا طُلِبَتْ منه الإغاثة لغيره يُجْرُ بِاللّام لفظاً نحو يا زَيْدُ لعمري ولكنة لا يزال في محلّ النصب على حكم المُنَادَى * ولذلك اذا نُعِتَ يجوز في نعتِه الجُرُّ والنصب نحو يا زَيْدُ الشجاعَ المظلومَ بجرِّ الشجاع ونصبه * وهو مُعْرَبٌ لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانه قد تَرَكَّبَ مع حرف الجُرِّ فاشبهه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الِاسْمَاءِ * واعلم ان المستغاث لا يُسْتَعْلَلُ له غيرُ يا من حروف النداء كما تُشْعِرُ به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المُنَادَى لفظاً ومعنى فاقضى أمّ الباب لاحتمال التصرف فيها بخلاف غيرها

وَالْلامُ مَعَ يَا أَفْخَعٌ وَدُونَهَا أَكْسِرٌ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمِرِ

اي ان اللام الداخلة على المُسْتغاث تُفْتَحُ وان كانت لام الجُرِّ لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتُفْتَحُ معه اللام كما تُفْتَحُ مع الضمير في نحو لَكَ . ولذلك اذا عَطِفَ عليه ولم تُكْرَرْ يا تُكْسَرُ اللام كما في قول الشاعر

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدَ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لِكَهْوِلِ وَاللِّشْبَانِ لِلْعَجَبِ

واما اذا كُرِّرَتْ يا فلا بُدَّ من الفتح معها كما في قول الآخر

يَا الْقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسِ عُنُوثِهِمْ فِي أَرْذِيادِ

واما لام المُسْتغاث له فهي مكسورة مطلقاً على اصلها * وقد يُجْرُ من كقول الآخر

يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةَ المَهْرَدِي لَهُمْ دِينَا

واعلم ان المُسْتغاث من اجله قد تكون الاستغاثة له وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يُطْلَقُ عليه المُسْتغاث له لان ذلك هو الغالب فيه * والاول لا يُجْرُ الا باللام والثاني يُجْرُ بها او بمن كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنَادَى حقيقته نحو يا للعجب يجوز ان يكون مستغاثاً والمُسْتغاث له محذوفٌ فتُفْتَحُ اللام ويجوز العكس فتُكْسَرُ

وَالْلامُ عَنهُ كَمُنَادَى تُحْذَفُ فَيَسْتَعِيضُ أَلْفًا تُطْرَفُ

اي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بِالْفِ في آخره
 للفرق بينهما نحو يا زيدا العبري . وعليه قول الشاعر
 يا يزيدا لا أمل نيل عزيّ وغني بعد فاقية وهوان
 وقد لا يعوّض فيخلو منها جميعاً كقوله
 ألا يا قومُ للعجب العجيب وللغفلات تعرّضُ اللأريب
 وحينئذٍ يجري مجرى المنادى الصريح فيضمُّ منه ما يضمُّ في النداء وينصب ما ينصب *
 ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والألف فلا يقال يا زيدا العبري لامتناع الجمع بين العوّض
 والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتَعْيَبْتَ مَا تَعْبِيَا مِنْهُ كَيْمَا لِلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبًا

اي ان ما تُعجِب من ذاتي او من صفتي مجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث . فتدخل
 عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها الألف نحو
 يا طرباً . وقد يُجرد منها جميعاً فيقال يا طربُ بالضم * وقس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِلْفَجْعَةِ نَدْبٌ أَوْ أَلَمْ يَوَا وَتَعَيْنِينَ يُجِبُّ

اي ويجري مجرى المنادى ما نَدِب لتفجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعه
 لذلك * ولا يكون الأ معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 مبهمة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة * وهو يعطى ما للمنادى من
 البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم وا امير المؤمنين وا حاميا عشيرتنا بالنصب *

وَيُتَوَّنُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ رَفْعًا وَنَصْبًا . وَبِهَا يَرُوى قَوْلُهُ

وَافْقَعَسَا وَابْنُ مَنِي فَقَعَسُ اِبْنِي بِأَخْذِهَا كَرُوسٌ

وقد يُندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُندب بغيرها مطلقاً

وَغَالِيًا صِلَ عَجْزُهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يوصل غالباً آخره بالألف مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن ألقاً فيُحذف

لانتقاء الساكنين . فان كان مضموماً او مكسوراً حُذِفَتْ تلك الحركة لتزول النغمة
مكانها . وان كان متوناً حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف * وهذه الالف تلحق

المندوب لاجل مد الصوت به اظهاراً الشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فواكيداً من حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّني ومن عِبْرَاتِ ما لَهْنُ فَنَاءِ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال واكيداً * واذا نُدِبَ نحو مُصْطَفَى حذفت الة

لانتقاء الساكنين بينها وبين الالف النُدْبَة فيقال وامُصْطَفاه . وهو مذهب الجمهور * فان

كان آخر المندوب ألفاً وهاً كعبد الله لم تلحقه الالف والهاء فراراً من نقل اللفظ

فيندب مجزئاً عند الاكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم به من حرف او كلمة

فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون معه كلمة واحدة او كالكلمة

الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه وا معدني كرباه وانا بطشراه وا من حفر بئر زمراه .

والحركة البنائية او الاعرابية تُدْرَعُ على كل ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغانة لاشتغال

المحل بحركة المناسبة * وعلامة النُدْبَة تلزم المندوب اذا كان يليس بالمنادى المحض كما

في قول الشاعر

حَمَلْتِ امراً عظيماً فاصطبرْتِ لهُ وقيمت فيه بامر الله يا عمراً

فان من اللبس جاز الحاقها وتركها * وربما لحقت غير مندوب نحو وا عجباً وا اسفاه .

ومنه قول الراجز

وا عجباً لهذه الفليقة هل تُذهبن القوياء الريقة

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريماه . وما اُضيف نعتة اليه كقول

الشاعر

كم قائلٍ وا اسعد بن سعاد كلُّ امرئٍ باكٍ عليك آواه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وحيث كان الفتح داعي اللبس فالالف اقلبها بحرف المحس

اي متى كان فتح ما قبل الالف النُدْبَة يُؤدِّي الى الالتباس يُترك ما قبلها على حركته وتُقلب

حرفاً يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة

المخاطبة قيل في الاول وا غلامهوه بقلب الالف وا وفي الثاني وا غلامكيه بقلبها ياء .

لانه لو قيل وا غلامهاه وا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضِيفَ الى ضمير جماعة الذكور قبل واغلامكموه
 باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكماه التيس بالمضاف الى
 ضمير المثني * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان
 المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمرًا
 نحو يا لك فارسًا ويا لها ليلة

وُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَاعِبْدَاهُ بِلِغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا ندب دفعًا
 لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف النندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعبداه *
 واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب *
 واعلم ان الهاء اللاحقة الاخر هنا حقه السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز
 ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتَسْكِرُ النَّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ

لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْحَمُ وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَعَاثُ يَلْزَمُ

اي ان النندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله
 والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْحَمُ المندوب * والمستعاث يجري هذا
 المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْحَمُ . واما قول الشاعر

كُلُّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَيْسَمُ اللَّهُ قَلْنَا يَا كَهَالِ

اي يا لما لك فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف
 المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه اطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حذفت
 قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كحذام عند
 الاكثرين . وما يلزم النداء كككرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كِنْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَالْإِنْشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مَضْمَرِ النَّفْسِ أَلِي نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير منضمين معنى الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكميل نحو انا افعال كذا أيها الفتى اي أفعله مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس المتكلم لا شخصاً آخر بخاطبة . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم تنزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينها لان كلاً منها يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرَعِي الذِّمَّاهَا
وَذَا لِي الَّذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلِي كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءً الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل الاختصاص المضمرة كقولك نحن العرب نرعى الذم اي أخص العرب * وهو يكون تارة مقروناً بأل كما رأيت . وتارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة أصحاب الجمل * ونادر وقوعه علماً كقول الآخر بنا تيماً يكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشتمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون

الحرف لفظاً ونيةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يندب ولا برحمة . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يُضمّن معنى الانشاء كما مرّ . وينصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انهمى بعض المحققين الفروق التي بينها الى نيفٍ وعشرين فرقاً فاقتصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْاَفْعَى رَقْدٌ
إِيَّاكَ وَالْاَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
شَدَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخْطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمخاطب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ والافعى . فان الاصل فيه أُحذِرْكَ من التقاء نفسك والافعى غير انه لما كان المقام يضيق عن التوسّع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جازٍ ومجرورٍ فانصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه * واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والمجرّم نحو إِيَّاكَ من الافعى . اي أُحذِرْكَ الدِّمَا وأحذِرْكَ من الافعى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْاَرْنَ ب . وقول الآخر مَنْ بَلَغَ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَابِ . وكلاهما من نواذر الكلام . فان عطف على ضمير مخاطبٍ نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ مِنْ الشَّرِّ جاز لانه يجيء في التوابع ما لا يجيء في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا
وَالْفِعْلَ دَعَى فِي الْكُلِّ حَسْبًا وَسَوَى
يُقَالُ أَيْضًا مَقْتَلِكُ وَالْقَدَى
ذَلِكَ كَالْاَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

اي انهم يتركرون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الْحَيَّةَ الْحَيَّةَ . او مع العطف عليه نحو مَقْتَلِكُ وَالْقَدَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير فلانّ هذا اللفظ لكثرة التحذير به جُعِلَ عوضاً عن التلّفظ بالفعل . وأمّا مع التكرار والعطف فليقيام المكرّر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الْاَفْعَى فقط جاز اضرار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة وإظهاره لفقد النائب عنه

وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحدير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الأسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْدِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنْ ضَمِينَ
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى وَالْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَائِبِينَ فِعْلاً صِلْحًا

اي ان الإغراء يُستعمل كتحدير بدون إياك فينصب بفعل مضمير كقولك الوفاء اي إلزم الوفاء * ويكون مفرداً كما رأيت . ومعطوفاً نحو العهد والذمة . ومكرراً نحو الوحي

الوحي * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

ان قوماً منهم عُمَيْرٌ وإشبا هُ عُمَيْرٌ ومنهم السَّفَاحُ

لجديرون بالوفاء اذا قا ل اخو النجدة السلاح السلاح

واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البابين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجباً هنا مع العطف والتكرار وجائزاً بدونها كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المفعول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا التَّحَقَّقَ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عَلْتَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ
فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مَبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم المتقدم مبتدأً وهو الارجح لانه لا يجئناج معه الى تأويل كما سترى . ويجوز نصبه بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيبي . فيكون التحدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قَتَلَتْ ابَاهُ . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يُغَيِّرُ حِكْمَةَ مَا سَبَقَ عَلَيْهِ ان شاء الله

وَالرَّفْعَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كاذا الفجائية يجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو لان اذا هن لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره * وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ماله صدر الكلام نحو زيد ما رأيت و عمرو وإن لم يتنه فأكرمه لان ماله الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل واقعاً صلة نحو عمرو انا الضاربه لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَانصَبْ حَيْثُهَا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستفهام غير المهزلة وأدوات الشرط والعرض والتخصيص ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيداً رأيت وإن عمراً زرت أكرمك وألا بكرأ تضيئه وهلاً خالداً أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي اضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن وضعها * وأما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضر مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس نظائره عليه

وَالنَّصَبَ رَجَّحَ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا أَلْفَعْلُ بَلِي فِي الْأَغْلَبِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللِّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لَهَا تَقَدَّمَا

اي انه يرفع نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل الفعل الطلبي . وهو الامر نحو زيداً اضربه . والنهي نحو عمراً لا تكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبيه وان كان مباهاً كما مر * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَعَمْرًا لَا يُصِيبُهُ السُّوءُ * ولا في الامر بين ان يكون بالصيغة كما مر ان
 باللام نحو زَيْدًا لِيَرْحَمَهُ اللَّهُ * وإنما صحَّ ذلك مع اللام ولا الطليبتين وهما من ذوات
 الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي بلا على النفي بها * فان
 اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل ضيف يأتيك فأكرمته نزل
 الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما
 قبلها . والأوجب النصب نحو زَيْدًا فأكرمته لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر
 المتبدا الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع . وحينئذ يُجْعَل ما بعدها جواباً لشرطٍ مقدراً كما
 في نحو رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَى مَا سَيِّئُ في باب أَمَا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في
 ما قبلها لانها في الاصل مقدّمة على الاسم كما سيجي تفصيلاً هناك * وبترجيح النصب ايضاً
 في ما وقع بعد اداة يليها الفعل غالباً كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا
 وإن نحو أزيد ضربته وما عمراً لقيته * فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو
 أزيد ضربته ام عمرو فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان الفعل متحقق الوقوع فلا
 تعلق للهمزة به لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر
 عند الجمهور ذهاباً الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليه يروى بالنصب

قول الشاعر

أثعلبة الفوارس ام رياحاً عدلت بهم طهيةً والحشابة

غير انه مع النصب يُضَمَّر العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسأول عنه بها
 كما سيجي * وكذلك يترجح النصب عند خوف الالتباس في ما يورث لو كان مرفوعاً أن
 المفسر صفة لما قبله نحو أنا كل شيء خلقناه بقدر . فلو قيل كل شيء بالرفع احتمال ان
 يكون الفعل صفة لشيء فيكون المعنى ان كل شيء من مخلوقاتنا بقدر وهو خلاف
 المقصود * واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصلت عن الاسم المُشْتَغَل عنه بغير الظرف ترجح
 رفعه نحو أنت زيدٌ تحبُّه لان النصب يقتضي تكلف حذف الفعل وانفصال الضمير
 الذي كان مستتراً فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفاً ترجح النصب نحو
 أعندي زيدا نضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ مَبْشَرًا لَهُ

اي انه يترجح ايضاً نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطفٍ ملتصقٍ به على جملة فعلية

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً أكرمه طلباً للمناسبة المستحسنه في العطف. لان النصب يقتضي إضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فإنه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسته ترجح الرفع لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً نحو اضرب زيداً وأما عمراً فأكرمه فإنه يترجح فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحو النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيداً رأيتهم وما ضربت زيداً لكن عمراً ضربته وما لقيت بكراً بل خالداً لقيته * وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة. ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْتَمِدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرية بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمه لاجلوه. فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منها تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوفة عليها لاجل تصحيح النصب. وهو إما الضمير كما مر في المثال. او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو أكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ. فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب وهو

مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٍ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب او يترجح او يسوي ما ذكر آنفاً يترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلف فيه * فتحصل ان للاشتغال خمس حالات. وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

وترجيح كل واحدٍ منها واستواء الامرين * واعلم ان ما يخنار فيه الرفع ما وقع فيه اسم
الاستفهام مُشغلاً عنه نحو أَيُّكُمْ زادته هذه إيماناً لان الاستفهام فيه عن الاسم لا عن الفعل
حتى يطلبه * واختلف في أمّا التفصيلية مع غير الطلب نحو وأما تُنودُ فهديناها
والاكثرون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * واذا نُصِبَ في الموضوعين يُقدَّرُ
العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مُقدِّماً . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمّا
معتزلاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْعٌ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَ فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا
أَوْ لِأَزْمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهِمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَمَّا

اي انه يشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ له من
معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يقال زيدا ضربت كما لا يخفى * فيخص
ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيدا
انا ضاربه والدرهم انت معطاه والعسل زيد شرابه . والتقدير انا ضاربٌ زيدا ضاربه
وهلم جراً * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة
ولا أفعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه *
ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم المتقدم بلفظه فيضمر لفظه كما
رأيت . او بمعناه فيضمر ما يوافق في المعنى نحو زيدا أكثرت ما له اي اغنيت زيدا * فان
لم يصح كلاهما اضمر لازم المعنى نحو زيدا ضربت غلامه اي أهنت زيدا لان ضرب غلامه
يستلزم الإهانة له

وَقَصْلُهُ عَنِ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرَ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ بِحَرْفِ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بحرف جرٍ نحو زيدٌ مررت به . او
باسمٍ مضافٍ اليه نحو زيدٌ ضربت اخاه . او مضافٍ الى المضاف اليه نحو زيدٌ ضربت
غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيدٌ مررت بغلامه يُعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل
عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان
النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في
ما اتصل الوصف به . ثم في ما اتصل بالمضاف . ثم في ما اتصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بهما جميعاً . فتدبر

وَحُكْمٌ مَا اتَّبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حَكْمُ السَّبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابعٍ مشتمل على رابطٍ بالاسم السابق حكمه حكم السبي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً مجتةً فانه مجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الابضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحسب من جملةٍ أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تاكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيها جميعاً

وَكُلُّ مَحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرٌ مَا يَفْسِرُ

اي ان كل محذوفٍ من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكوره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيدا ضربته ولا انا ضاربٌ زيدا ضاربه وإنما يُقدَّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمُتَوَبَّعِ عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسَّر من جهة المحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسرُه بناءً على انها بدلٌ منه او بيانٌ له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملةً مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويُشترط في الفعل ان لا يُفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربه لاحتياجه الى ما يعتمد عليه * ويُشترط في الاسم ان يكون مثبتاً الى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمهُ . وان لا يكون نكرةً محضةً ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَشْتَغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ أَسْمِهِ إِذَا زِيدَ تَجَمُّعاً

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اشْتِغَالٍ نَصَبَ اسْمٍ أَوْ رُفِعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد برخص . وتجب الفاعلية في نحو هلا زيد قام . وترجح في نحو أزيد يقوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرو جلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط المجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً نلقه فأكرمته ولا ان زيداً يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جزمت الفعل لفظاً قوي طلبها له فلا يقع بعدها غيره * فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسهر اذا زيدت جمع كما في مثال النظم . او كان الجرم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمته . او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه

فانتظره جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فمن نحنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آئِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يَمْسُ مِنَّا مَرَوْعًا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبِّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ أَسْمًا قَبْلَهُ تَنَابَعَا

فِيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد منها في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً . وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرة معمولاً كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح افعال الاول نطل التنازع * وأما اذا كان احد

وَأَحْذَفُ يَخْنَصُ بِثَانٍ يَعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْنُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

أي ان الحذف يخصص بإعمال الثاني من المتنازعين فإنه لا يثبت فيه إلا الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مر. فيقال ركبت فرماني الجم. والاصل ركبته فحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت ومررتي زيد. والاصل مررت به فحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا يحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخويك وخلا وزرنته الربع ومررتي ومررت به زيد. فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الأصل في الأعداد واحد إلى عشرة والغير منها حصلاً
والأصل في المعدود جمع فوق مع أصلاً والمفرد الغير أتبع

أي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كالثلاثة عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة فرس وهلم جرا

وعاقب المعدود ما قد سبقا ثلثة هنا خلاف ما أرنتي

وهو يطابق الذي به قصد مذكراً أو غيره حيث يريد

أي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الأعداد. فيقال واحد وأثنان وواحدة وأثنان إذا أريد مجرد العدد. ورجل ورجلان وأمرأة وأمرأتان إذا أريد بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجل وأثنان امرأتين * وهذا العدد يطابق ما أريد به في التذكير والتانيث حيثما وقع. فيقال في المفرد واحد وأثنان وواحدة وأثنان كما مر. وفي المركب أحد عشر وأثنان عشر وإحدى عشرة

وَأَثْنَا عَشْرَةَ . وفي المعطوف واحد وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
 واثنتان وأربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مَخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

أي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُسْتَعْمَلُ بعكس ما مرَّ
 فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخَالَفُ بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة رجال
 وعشرة جمال وثلاث نساء وعشرون نياق وهلم جرا في البواقي * وإنما التزم ذكر العدد هنا
 لان المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر العدد عند ارادة
 بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الأفراد والتثنية في معدودها يدلان عليه فيستغنى بها
 عن ذكره * ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان تلحقها التاء عند قصد مجرد
 العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في الاسماء وجعل حذف التاء الذي هو
 فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر قصداً للمطابقة بين الاصلين والفرعين
 وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْأَفْرَادِ
 وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
 في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمس وعشرون أمةً وفس عليه الى
 تسعة وتسعين كبشاً وتسع وتسعين ناقةً . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
 دونها فان الآحاد فيه تجري هذا المجرى . وأما العشرة فلحقها التاء مع المؤنث وتجرّد منها
 مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون
 احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً
 وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المؤنثي في
 هذا التركيب فيرجع المجران الى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والاعراب وعليه

قول الشاعر

كَأَنَّهَا الْبَدْرُ ابْنُ عَشْرِ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ
 وهو مخصوص بالضرورة * وأعلم ان شين العشرة تُفْتَحُ في الأفراد كعشرة رجال وتُسَكَّنُ
 في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإذا حذفت تاءها انعكس حكمها فتُسَكَّنُ في

الافراد كعشر ليالٍ وتفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افصح لغاتها

وَكَالْمُضَافِ مَا كَمَا تُنْبِئُ هُنَا أَعْرَبَ وَدَعَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يُعْرَبُ اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزءين نُزِلَ العجز منزلتها لقيامه مقامها في اتمام الصدر . وحينئذٍ اعرِبَ الصدر لان ما قبل النون محل اعراب محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأةً وملكت اثنتي عشرة جاريةً * وأما العجز فلا ينفك عن بناءه لعدم انفكاكه عن تضمّن الحرف * واذ كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيداً لان النون لا تتجمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مرّ وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محلّ له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محلّ لها . وقيل هو في محلّ اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَانَ شَاعٍ طَبِقًا وَأُسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ

اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له . فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلمّ جرّاً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعْرَبُ كما يُعْرَبُ ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزئه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مرّ منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحينئذٍ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب .

وعلى ذلك يُروى بالفتح والكسر قول الشاعر
 ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً وثمانَ عشرةَ وأنتينِ واربعاً
 وقد تحذف ياؤها في الأفراد أيضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
 لها ثانياً أربع حسان وأربع فثغرهما ثمان
 وهو من نوادر الاستعمال

”وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

أي إن العدد المركب إذا أُضيف نحوه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه إن
 يبقى على بنائه الذي كان له قبل الإضافة كما يبقى مبنياً مع الألف واللام في نحو ما فعلت
 بالخمسة عشر درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثَّةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمْعُهَا إِذْ لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

أي إن الألف يُستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم. بخلاف المئة فإنها تلزم
 الأفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
 الإضافة إلى المعدود فتجتمع نحوه ثلاث مئآت وخمس مئتين. وعليه قول الشاعر
 ثلاث مئتين للملوك وفيها رداً عن وجوه الأهاتم
 وذلك لأنها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأني الجمع فيها كما يتأني فيه

وَجَمْعٌ قَلِيَّةٍ بِلِي الْمَفْرَدِ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

أي إن معدود العدد المفرد ينبغي أن يكون جمع قلية إن وُجدت له صبغة القلة فيقال
 ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
 يقال ثلاثة ألوف * وذلك لأن مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم
 العدد. وأما إذا لم يكن له إلا صبغة كثرة كرجال فتستعمل له صبغة الكثرة بحكم الضرورة *
 وإعلم أنه قد يُعدل عن صبغة القلة إلى صبغة الكثرة إذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
 أعبد وعبيد جمع عبد فإن الأول جمع قلية والثاني جمع كثرة وهو الغالب في جمعه
 ولذلك يُختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلْحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوَ بَنَاتِ عَرَسٍ

أي أنهم يراعون المعنى في الجمع فيعبرون عليه في التذكير والتأنيث كالطلمات فانه يحتمل ان يكون لرجال او نساء . فان اريد به الرجال قيل ثلثة طلمات او النساء فنلاث * وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعه الوجهان فيقال ثلثة طرقي او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان محبتي دون من كنت أتقي ثلاث شخص كاعيان ومعصير

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخرًا نحو عندي رجال ثلثة ونساء ثلاث . او يكون المعدود محذوفًا نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرط مجرّب من نحو عندي ثلاث من الغنم وثلثة من الرط .

وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة أنفس وثلاث ذود لقد جاز الزمان على عيالي

واذا اريد تعريف العدد ادخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفردًا غير مفسرًا كالواحد والاثنين والثلثة الى العشرة واللمة والالف . او مفسرًا بتمييز كالخمس رجالاً الى العشرة والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم وalf الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الاتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلثة والاربعين رجالاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانها كالكلمة الواحدة * واما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيجوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكنيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأِسْتِفْهَامِ كَمْ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْأَخْبَارِ عَمَّ
 "وَأَشْتَرَكْتُمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزِ وَرَدِّ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يكتنى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد * وكذا يكتنى
 بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يراد بها الكناية عن العدد المبهم
 وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْت . وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير انها
 تعتبر كلمة واحدة غير منظورة الى اصلها * وتشارك كم وكذا المكنى بها عن العدد في ان
 ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان الغالب في كذا ان تستعمل مكررة
 متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا وكذا درهماً . ويقبل استعمالها مفردة او
 مكررة بدون عطف

وَأَجْرٌ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جُرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تختص دون كذا بمجوز جر ما بعدها بإظهار من وذلك اذا دخل عليها حرف
 جر نحو بكم درهم تصدقت قصداً للمشاكله بينها . غير ان النصب هو المخنار لضعف الجر
 بالحرف المضمر * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل على كم عوض عن
 التلذظ بها * ويجوز الفصل بين كم ومبنيها . وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك
 رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقبل بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً وكم اناك رجلاً .
 وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمفعول
 به فيقال كم اشتريت من عبدي * واعلم ان كم ان تقدمها حرف جر كما مر . او مضاف
 نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وان كانت كناية عن مصدر نحو كم ضربة
 ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً صمت . او عن مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن
 خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محل النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل
 الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . او خبراً على الاصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم
 الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكلهن هن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا

حظاً لها في الصدارة لتخص الخبرية فيها ولذلك نتسلط عليها جميع العوامل
 وكم "لِكَثِيرٍ أَتَتْ فِي الْخَبْرِ" مضافة "لِلْمَفْرَدِ الْمَكْر" مضافة
 "مَبْتَدَأً" وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فَصِلَ

أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير. وهي تستعمل مضافة الى المفرد النكرة
 نحو كم عبد لي . ويجوز جر ما بعدها بن نحو وكم من ملك في السموات لان الاضافة
 معناها * واجاز بعضهم رفعة بالابتداء وعليه بروى بالوجهين قول الشاعر
 كم عمه لك يا جرير وخالتي فدعا قد حلت علي عشاري
 فان فصل بينها وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي * فان
 كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلاً على عدم اذلا ازال من الإفتقار احمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعة على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف أي
 كم مرءٍ نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها الا حرف الجر والمضاف
 نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . ويكم رجل مررنا وداركم امير دخلنا * وأما
 ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاه والا
 فرفوعة كما مر . فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكته وكم جارية اعتقناها جاز
 الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . وحينئذ يقدّر العامل بعدها لا قبلها لانها
 من ذوات الصدر على ما مر مثله هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبًا أُجْرُ مِنْ وَأَحْذِفْ قَلِيلًا نَاصِبًا

أي ان كأي تستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة . غير ان
 التنوين لهما كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رسم في المصحف نوناً
 وجاز الوقف عليه بالنون * وأما ما بعدها فالغالب جرّه بمن نحو وكأي من آية في
 السموات والارض . وقد يستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر
 أطرِد الياس بالارجا فكأي ألهما حم يسره بعد عسر

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم .
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عندنا . ولا يقال كأي من رجل خير من

ايه * وها نشتر كان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلام سأمملكة ولا كأي من عبد سأشتر به كما لا يقال رب دار سآبنيها لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عرف حدّه والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَتَّ عَنِ الْجَمَلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصَ إِذَا قُلْتَ فَعَلَّ
وَالْتَزِمَ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأُطْلِقَ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلًا

اي انه يكتي بكتي او ذيت عن الجمال في الحديث وقيل ان ذيت تخلص بالحديث عن الفعل فقط * وها لا تستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو قال فلان كيت وكيت وفعل ذيت وذيت. ويجوز ان يقال كيت كيت وذيت ذيت بدون عطف. ولا يجوز كيت او ذيت مفردتين * وها مبتتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبنائها على النفع في المشهور * وتستعمل كذا التي يكتي بها عن غير العدد في كل ما ذكر في هذا الباب مطلقاً. فيكتي بها عن المفرد نحو جئت يوم كذا. وعن الحديث نحو قال كذا. وعن الفعل نحو فعل كذا. وتستعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ كَثِيرٍ بِالْبِضْعِ يَحْكُمُهَا وَلَمْ يُعَيَّنْ

اي انه يكتي عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من أفراد العدد المذكور. فيجري مجرى ما كني به عنه في جميع مواقعه مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي جميع أحكامه من التذكير والتانيث والاعراب والبناء. فيقال بيضة شهر وبيضع سنين وبيضة عشر يوماً وبيضع عشرة ليلة وبيضة وعشرون ديناراً وبيضع وعشرون بكرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْ عَقْلٍ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ أَقْرَبُ بِأَلٍ

اي انه يكتي بفلان عن العلم الذي سماه ممن يعقل كزيد. وكذلك مؤنثة فلانة فانه يكتي بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند. وها يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منها. وعلى ذلك قول الشاعر
أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوَشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ أَضْمَتْ خَلَّةَ لِفُلَانٍ

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فتقترن كنايةً بِالْ نَحْوِ سَبَقِ الْفُلَانِ
وَلِحَقْمَةِ الْفُلَانَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ الْكِنْيَةُ نَحْوُ أَبِي الْفُلَانِ وَأُمِّ الْفُلَانَةِ
كَذَا عَنْ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعَةِ يَقُولُهُمْ صَلَمَةَ بِنْتُ قَلَمَةَ
أَيُّ أَنَّهُ يُكْنَى أَيْضًا عَنِ الرَّجُلِ الْمَجْهُولِ الْخَنِيْسِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ يَقُولُهُمْ هُوَ صَلَمَةُ بِنْتُ
قَلَمَةَ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَصْلَمَةَ بِنْتُ قَلَمَةَ بِنْتُ قَفْعٍ لَهْنَكًا لَا أَبَاكَ تَزِدْرِينِي
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ هَيَّانَ بِنْتُ بَيَّانٍ وَهَيْيَ بِنْتُ بِيٍّ وَغَيْرَ ذَلِكَ * وَهِيَ أَعْلَامٌ جُنْسِيَّةٌ وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ
صَرْفُهَا مَعَ التَّانِيثِ وَالزِّيَادَةِ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضُهُ يُعْدَلُ

أَيُّ يَأْتِي اسْمُ الْفِعْلِ عَلَمًا مُعْلَقًا عَلَيْهِ . وَهُوَ يَجْرِي بِجَرَى الْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ فَيَكُونُ بَعْضُهُ
مُرْتَجَلًا كَصَةِ أَيُّ اسْكُتْ . وَبَعْضُهُ مَنْقُولًا عَنْ مَصْدَرٍ كَرُوبِدَ أَيُّ أَمِيلُ . أَوْ عَنِ ظَرْفٍ
وَشَبِيهِهِ كَدُونِكَ أَيُّ خُذْ وَعَلَيْكَ أَيُّ الزَّمْ . وَبَعْضُهُ مَعْدُولًا عَنْ فِعْلِهِ كَتَرَالٍ فَأَنَّهُ مَعْدُولٌ
عَنِ انْزَلِ عَلَى الْأَصْحَحِ . وَهُوَ مَذْهَبُ سَيْبُوِيهِ * وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بِالْمَنْقُولِ
مِنْهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا اتَّصَلَ بِهِ ظَرْفًا فِي الْأَصْلِ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ نَحْوَ دُونَكَ وَإِلَيْكَ
فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ . وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا نَحْوَ رُوبِدِكَ فَإِنَّ اعْتِبْرَانَهُ بَاقِيًا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ فَكَذَلِكَ
وَهُوَ حَيْثُ نَدِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ فَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ . وَإِنْ
جَعَلْتَهُ اسْمَ فِعْلٍ فَاتَّصَلَ بِهِ حَرْفٌ خَطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهُ * وَإِمَّا الْمَتَّصِلُ بِغَيْرِ الْمَنْقُولِ نَحْوِ
هَآكِ فَهُوَ حَرْفٌ خَطَابٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ * وَعَلِمَ أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ كَالْفِعْلِ
غَيْرِ إِنْ مَرْفُوعُهُ الضَّمِيرُ يَلْزِمُ الْاسْتِنَارَ فِيهِ مُطْلَقًا * وَإِذَا اتَّبَعْتَ هَذَا الضَّمِيرَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ
ضَمِيرٌ آخَرَ مَجْرُورٌ جَازَ أَنْ تَرَاعِيَ أَيُّ الضَّمِيرَيْنِ شِئْتَ . فَتَقُولُ عَلَيْكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا بِرَفْعِ
زَيْدٍ عَطْفًا عَلَى الْمُسْتَنَرِ وَجَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الْبَارِزِ . وَكَذَا عَلَيْكُمْ كَلِّكُمْ زَيْدًا وَعَلَيْكَ نَفْسُكَ
خَالِدًا وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى * وَاخْتَلَفَ فِي مَدْلُولِ اسْمِ الْفِعْلِ وَمَوْضِعِهِ

من الاعراب والمخار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما ارتجى للامر يرد نحو رويد ونزال كم يزد
وذوار تجال يجمع الكل ولا يقاس من ذاك سوى ما عدلا

اي ان ما سوى المرتجل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المقول ونزال في المعدول . ولا يزيد عليه * واما المرتجل فياتي للامر نحو صه اي اسكت كما مر وهو الاكثر . وللماضي نحو شتان اي افترق . والمضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي * ولا يقاس من ذلك الا المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كتنزال وحنار وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كدراك مغدولا عن ادرك وبنار عن بادر . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

قالت له ريح الصبا قرفار واخناط المعروف بالانكار

واما المرتجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سماع منها باستقراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذكر به اي دع . ومه اي اكف . وايه اي امض في الحديث اوزدني منه . وحيهل اي اقبل او عجل . وهيا وهيت اي اسرع . وامين اي استجب . وهالك وعندك ولديك اي خذ . واليك اي اعتزل . ومكانك ايه اثبت . واما ملك اي تقدم . ووراءك اي تاخر * وللماضي هيات اي بعد . وسرعان وشكان اي اسرع . وبطان اي ابطأ * والمضارع اوه وام اي اتوجع . واف اي انفجر . ووا وواها ووي اي اعجب . ويخ اي استحسن . وقد ويجل اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضربنا عن ذكرها * واخناط في هلم وهات وتعال . والمخار عند الاكثرين ان هلم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبتهما فعلان متصرفان * واعلم ان حيهل مركبة كخمسة عشر . وقد تفردت منها حي نحو حي على الصلوة * وهالك تستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي ايضا كما في قول الشاعر ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول النوارس ويك عنتر اقديم واخناط حيثئذ فيها فقيل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل اصلها ويك فخذفت اللام لكثرة الاستعمال

وكله بفعليه قد اخطا في عمل ولم يصرف مطلقا

اي ان كل واحد من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيهات نجد كما يقال بعدت نجد وحادار الأسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما الممال ورويدكم زيداً وهلم جرا * ويشتراط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فليتذكر

ألو الألباب

وَرَبَّمَا نَكَّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنَ

اي قد ينكر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيرو بالتنوين ليُفَرَّقَ بينه وبين الباقي على تعريفه . فيقال صه بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والتكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيئات . ومنه ما يتردد بينهما كصه * وأما المنقول منه والمعدول فلا يتوانان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حنيفة تعريف اسم الفعل والحنار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على

نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيبويه

وَكَتَرَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْتَى وَوَصْفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسَرَ بِنَاءً وَتَهِيمٍ تَعْرِيبُ أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشَمُّ بها الإناث في النداء نحو بالكاع كما مر في بابو يعد كتزال فيبني مثله على الكسر لمشابهته إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للحمدة ويسار لليسرة . ومن الاول قول الشاعر

أَنَارِكُ نَدْلُهَا قَطَامَ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فقلت أمكنني حتى يسار لعننا نخرج معاً قالت أعاماً وقابله
 وأما بنو تميم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتانيث والعلمية فهي
 عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائنة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو
 الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولي بها بخلاف اعلام
 المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة
 في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكراً ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان
 فعال لا يجيء معدولاً عن مذكراً وحيثئذ يُعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نُقِلَ عن
 عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كِهْلًا وَقَبٌّ وَأُفٌّ عَن سَمَاعٍ شَمَالًا
 وَوَيْهٌ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونُهُ أَسْمَعٌ فِي أَسْمٍ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسمى باسم كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتجمل ضميراً ولا يقع في
 شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
 يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبعول او دعاء كخ للبعير المناخ وسأل للحمار المورّد * او
 لحكاية صوت من الاصوات المسهوعة كقب لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وويه
 للصراخ على الميت * وإما ان يدل به على احوال في نفس المتكلم كأف للمتضجر وآه
 للمتوجع ووي للمتعبج * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
 اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
 نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
 هذا الباب سماعي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وويه في
 تركيب مزجي كسيبويه ونفطويه بنون عند قصد التنكير قياساً نحو مرتت بسيبويه
 وسيبويه آخر على ما سمي * وأما تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في اسماء
 الافعال تنوين تنكير بالانفاق . وإما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة
 اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يرد على كونه علامة لتمام الاسم . وهو
 الارحج عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَاكَ قَدْ يَدْعُو إِلَىٰ إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت
يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاقراً . ومنه قول الراجز اذ ليثي مثل جناح غاق اي مثل
جناح الغراب . وما كان يُصَوِّت له به كما يُسَمَّى البغل عدساً . ومنه قول الآخر
اذا حملت بدني على عدس على الذي بين الحمار والفرس
فلا أبالي من عدا او من جالس

اي اذا حملته على البغل * وحينئذ يحكى على بنائه وهو القياس فيقال رأيت غاق بالكسر
وركبت عدساً بالسكون * وقد يُعَرَّب لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبت
عدساً بالنصب فيهما . والأول هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ فَخَبْرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً
وَخَبْرًا قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِدَاتِهِ وَالْغَيْرِ إِنْشَاءً حَسْبُ

اي ان الكلام كيفما جاء . مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشأً . أما الخبر فهو ما يجتمل
الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فيدخل فيه كلام الله
والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
يبدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يبدل كافعال المدح والذم
والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال
الصدق والكذب لا يشكّل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيداً لان المراد مدح زيد
والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا اثبات ما يستحق به المدح والاستحسان .
فيمكن ان يُقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يُقال له كذبت فانك لم
تمدح ولم تتعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء هو المشهور عند جمهور
المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك
وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلِبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول اليه
 كفعال المدح والتعجب وغيرها فانها اخبار في الاصل ثم نقلت الى انشاء ما يراد بها
 من المعاني * واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود
 لفظه نحو ثم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلظ بالامر. واما ما لا يدل على
 الطلب فيقترب وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند
 التلظ بفعله المنشئ له. ويقال للاول الانشاء الطلبي والثاني الانشاء الايقاعي
 والحكم يستأثر وضعاً بالخبر والغير فيه بخلافه نذر

اي ان الجملة التي يحكم بها تختص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
 لإقامة الحكم بها. وتختص في الصلة والخبر والحال والنعته. وذلك فيها بحسب الوضع
 فلا يشكّل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * وانما جاز ذلك
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يوثق بها لبيان الموصول والحال لتعبد
 صاحبها بصفة والنعته لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح له الجملة الانشائية اذ ليس
 لها نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرق كما مر في
 بابه فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يَعْلَقُ الطَّلَبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلِ
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلِ تَعَلُّقًا فَلِاسْتِدَامَةِ لَهُ فَإِنْ طَبَّقًا

اي ان الطلب يعلق بامر مستقبل الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل.
 وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
 بد ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي اتق الله كان
 المراد تحصيل دائم وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل. وبهذا الاعتبار
 ينطبق الطلب على حكمه. ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ قَدَسَ الْمَلُوكُ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تَنْقُدْ فِي الْأَرْضِ مَسْلَمًا

فان العيش حاصلٌ للمُخاطَب ولكن دَائمةٌ غير حاصلٍ فهو يطلب حصول دَوامِهِ . فتأمل
وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبْرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو يكون
غالباً بلفظ الماضي نحو غَفَرَ اللهُ لَكَ . وقد يكون بلفظ المضارع نحو بِرَحْمَتِكَ اللهُ .
وبالجملة الاسمية نحو دَارُكَ مَعْمُورَةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
يَغْفِرْ لَكُمْ بِالْجَزْمِ اَي اٰمَنُوا . ومن ذلك قولهم اٰتَى اللهُ اَمْرًا وَقَعَلْ خَيْرًا يَتَّبِعْ عَلَيْهِ اَي
لِيَتَّقِيَ وَيَفْعَلَ خَيْرًا بِدَلِيلِ جَزْمِ الْجَوَابِ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ كَمَا تَرَى

وَرَبِّمَا اسْتُخِمْ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمِ اَبَائِي

اي ربما استعمل لفظ ما يدل على طلب لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجب فانه
براد بها انشاء التعجب من عظمة المتعجب منه او الاخبار عنها مر في بابها * ومن هذا
القبيل التذبة والاختصاص في النداء واردة التهديد بالامر والانكار بالاستفهام وغير
ذلك مما سيأتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمَعًا نَحْوُ اقْضِ اَمْرًا دُونَ حَيَاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض
ولا تمش في الارض مرحاً . بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حَيَاكَ اللهُ وَالْوَيْلُ
لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استخدم للطلب

فصل

في ادوات الطلب ومتعلقاته

اَمْرًا بِالْاَمِّ فِعْلًا اَطْلُبْ اَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَاَطْلُبِ اَلْتَرَكِ بِلَا

اي انه يُطَلَّبُ اِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْاَمْرِ اَمَّا بِوَسْطَةِ الْاَمِّ نَحْوَ لِيُقْمِ زَيْدٌ وَاَمَّا بِالصِّيغَةِ دُونَ
الْاَمِّ نَحْوُ قُمْ * وَيُطَلَّبُ تَرْكُهُ بِلَا النَّاهِيَةِ نَحْوَ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ الْاَمِّ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جِهْوَ
العرب ما لم تقع بعد الواو والفاء فالأكثر نسكبتها نحو قَلْبِ اسْتَجِيبُوا لِي وَيُؤْمِنُوا بِي . وقد
نسكبت بعد ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وقد يُجْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ

كقول الشاعر

فلا تَسْطَلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلغَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

اي لَيْكُنْ * وإعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهيٌ . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاءٌ . فان كان بين المتساويين قيل له التماسٌ لِلحَاضِرِ المَجْهُولِ وَأَعْمَهُمُ غَائِبًا هُمَا وَلَا المَعْلُومَ زِدْ مَخَاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشتمل المتكلم نحو ان احسنتُ فَلأَكْرَمَ وان كنت ظالماً فلا أَرْحَمَ . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فَلتُؤَدِّبْ وان اشتريت فلا تُغِبْ * وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو ليقم زيد ولا يجلس عمرو وليقطع اللص ولا يؤخذ البريء بالسقيم * وتنفردا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تغفل وهو الأكثر في استعمالها * ويقبل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلأصل لكم وكقولهم لا آرتك ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسه الأعلى سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحميل خطاياكم ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دِمَشْقٍ فلا نَعُدُّ لها أبداً ما دام فيها الجراضيمُ

كان دخولها عليه اسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعاً لغيره * وأقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فذلك فلتفرحوا لان له صيغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرَبِّهَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوَى مَعْنَاهُمَا المَعْبُودِ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لها . فان الامر قد يراد به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصيرٌ . والتسوية نحو وأسرؤ قولكم أو أجهروا به انه علمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود . والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تتب الله وانظر العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا به ولا تؤمنوا به . وغير ذلك مما يجتمعه المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَبْتَدَلًا

اي ان الهمزة يُسْتَفْهَمَ بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب ادراك النسبة بين الامرين اثباتاً او نفياً نحو أقام زيد وألم يقيم عمرو . وتارة لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لانه مجهل كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك المحاصل من الأول يُقال له التصديق والحاصل من الثاني يُقال له التصور وها من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المُسْتَد اليه . وفي نحو أقام زيد هو المُسْتَد . وفي نحو أعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم ام عمرو ولا يقال أزيد قائم ام جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء أو ثمَّ قُدِّمَت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت تكبره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثمَّ اذا ما وقع آثم به . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا النورُ الفاسقون * وهي أمُّ أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره ما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةً إِيجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

اي ان هل تَخْصُصُ بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يُقال هل لم يقيم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مُقَدِّمَةٌ بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسمٍ بعده فعلٌ لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يُقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرير الواقع فتتأني الاستفهام عن وقوعه . فلا يُقال هل إن قام زيد نقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أمُّ الباب * واذا دخلت هل على المضارع مُخَصَّصَةٌ بالاستقبال فلا يُقال هل تذهب الآن * وقد تُسْتَعْلَمُ لطلب التعيين كالمهمزة فيُعْطَفُ بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكراً ام ثيبياً .

ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمة * فان لم يقصد التعيين عطف
بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحدٍ او تسمع لهم ركزا . وقس عليه
وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ تَشْمَلُ
وَكَيفَ لِلْحَالِ وَاللِّمَّكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمانِ
وَمِثْلُ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ تَأْتِي كَيْنَ أَيَّنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان من تستعمل لمن يعقل نحو من فعل هذا بأهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك
بيمينك يا موسى . وأي لها جميعاً نحو أيكم زادته هذه ايماناً وبأي حديث بعدة يؤمنون .
وكيف للحال نحو كيف اصبح . وأين للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأيَّان
للزمان نحو متى هذا الوعد وأيَّان يوم القيامة . غير ان متى تستعمل للماضي والمستقبل وأيَّان
تختص بالمستقبل كما رأيت . وأي تستعمل غالباً بمعنى كيف نحو أنى يكون له الملك علينا .
وقد تستعمل بمعنى من أين نحو يا مريم أنى لك هذا . وكم للعدد نحو كم لئنم * وكل
هذه الأدوات موضوعة لطلب التصور فلا تستعمل لغيره لا خصاصها باحد طرفي النسبة
كما تره

وَالكُلُّ قَدْ يَصَابُ بِالتَّسْخِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كَالتَّقْرِيرِ

اي ان كل ما ذكر من الأدوات قد يستخدم لغير الاستفهام كالنفي نحو أنت قلت
للناس اتخذوني واعي الهين . والتعجب نحو ما لنا لا تؤمن بالله . والاستبعاد نحو أنى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر . والتحويل نحو ألم تر كيف فعل ربك باصحاب الفيل .
والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم
ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جري يجب حذف ألفها سواء كان العامل حرفاً
نحو لم تؤذوني ام اسماً نحو محيي م جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فَنَلِكْ وِلَاةَ السَّوْءِ قَدْ طَالَ مَكْتُمُهُمْ فَنَامَ حَنَامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

عَلَى مَا قَامَ بِشْتَمْنِي الْيَتِيمُ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

وقد تُسَكَّن ميم المجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسود لم تخلفني لهموم طارقات وفكر

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ ابتداءً. وغيره ان وقع معمولاً
 لعاملٍ لفظي نحو أي منقلب ينقلبون وعم يتساءلون فهو بحسب مقتضى عامله. والأفان
 وقع بعده جملة نحو من قام. او شبه جملة نحو من عندك. او اسم نكرة نحو من الله غير
 الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه. فان كان الاسم معرفة نحو من ابوك جعل اسم الاستفهام
 خبراً على الاصح لانه يؤتى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء
 وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحيح انه لا ظرفية
 فيها. وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. والأ
 فهي حال نحو كيف جاء زيد. او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي أي فعل
 فعل. وهو المختار عند المحققين

وَرَبَّمَا أَسْتَفْهِمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي
 فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيًا بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمن معنى النفي نحو أَعْنَدَهُ علم الغيب فهو يرى. اي
 ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإثبات نحو أليس الله بكاف
 عبده اي هو كاف له. لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات * واكثر ما يكون ذلك
 مع المهزلة. وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله وهل جزاء الإحسان الا
 الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أوجب بعده بالاً كما يوجب بها في النفي

الصريح

وَلَتَلْمِزْنِي لَيْتَ وَالْحَقُّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلًا وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان ليت موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود. او ما
 كان عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو ان لنا كربة فنكون من
 المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شفعاء
 فيشفعوا لنا * ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله يجديت بعد ذلك
 امراً. وقد تكون للإشفاق وهو توقع الامر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على آثامهم *

واعلم ان في عدّ الترتيبي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه دليل نصب الجواب في قرآءة
 حنصٍ لعلّي أبلغ الأسبابَ السمواتِ فأطّيعَ الى الهِ موسى . وفي قول الراجز
 علّ صروف الدهر اودّ ولائها يدلّنا اللّمة من كبايها

فمستريح النفس من زفرائها

وجزموا ايضاً عند تجرّده من الفاء في قول الشاعر

لعلّ التفاناً منك نحوّي مرّةً يملّ منك بعد العسر عطفك ليسر
 وكلاهما لا يقع الأ بعد الطلب . وهو الموعول عليه عند الاكثرين

وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا
 وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا أُسْتَعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِيخِ مَعَ مَاضِي تَلَا

ايه ان هلاً تستعمل مع الفعل المضارع للتخفيف وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر
 الله . وكذلك ألاً بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو ألاً تكريم اباك ولولا تهرّي الضيف
 ولوما تحييب الداعي * فان تلاهق الماضي أريد بهن التوبيخ او التندم نحو هلاً حِظت
 العهد وألاً استنقبت مالك وهلمّ جرّاً

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحُضِّ طَوْرًا وَبَعْضُهُ زَادَ كَوِّ لِلْعَرَضِ

اي ان ألاً بالفتح والتخفيف تستعمل للعرض وهو الطلب اللين نحو ألاً تحبون ان يغفر الله
 لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تستعمل ألاً للتخفيف كالمشددة نحو
 ألاً تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم . وهي عند الاكثرين مركبة من هنة الاستنهام ولا النافية *
 واعلم ان أدوات التخفيف والعرض لا تدخل الأعلى الافعال ولو تقدّرت نحو هلاً زيدا
 تروره ولولا عمراً اكرّمته . فان ورد شي بخلاف ذلك وجب تاويله كما في قول الشاعر
 الآن بعد لجاجتي تلحوني هلاً التقدّم والقلوب صيحاء

وقول الآخر

تعدون عقرّ النيب أفضل مجدكم بني ضوطرے لولا الكبي المقنعا
 فانها على تاويل فهلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكبي . وقس عليه

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ يَا أَيْهَ وَيَا
وَهَمْزَةُ قَصْرًا وَمَدًّا وَهِيَ
وَوَا وَقَدْ تَنَوَّبُ يَا لِمَا نُدِبُ
وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِاقْبَالِ طَلِبِ

اي ان أحرف النداء هي يا وهي أم الباب كما مر . وأي وأيها والهمزة على وزن لا وهيا
بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت . وقد تنوب
عنها يا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر الله يا عمرا . فان
خيف الالتباس تعينت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي موضوعة لطلب الاقبال .
غير انه قد يتصرف فيها باستخدامها لغيره كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا
شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة *
واعلم ان كلاً من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات
النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد .

وهو من نواذر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ الْمُنَادَى قَدِيرٌ
وَقِيلَ يَا ثُمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدُ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أم الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها نحو
آلا يا أسجدوا . والحرف نحو يا ليتني كنت ترابا . والجملة الاسمية كقول الشاعر
يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك * وجعلها
بعضهم حينئذ للتنبية للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول فهي للنداء
لكثرة وقوعه قبلة . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبية . ولعله الاقرب
الى الصواب

وَقَدْ ينادى لِسِوَى مَا عَلِمَا كَمَا يُنادى فِي اللَّيْلِ تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال وغيره .
فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا ضيعة الأدب . والتشكي نحو
يا ويلاه . والتحسركا في نداء الاطلاق والمنازل . وما اشبه ذلك .

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ إِنشَاءً لِنَاطِئِ خَبْرٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدْرًا

اي ان القسم يستعمل لانشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون نارة لتأكيد الخبر ونارة
لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو
ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم ما وضع لغيره *
أما المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر .
وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو علم الله وعليّ
عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة * وأما المؤكّد للطلب
فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو ننتدك الله . ويقال له بجملته القسم
الاستعطائي

”وَقُلْ يَمِينُ اللَّهِ وَآيَمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمَزٌ غَالِبًا وَآيَمٌ أَحَدِي“

اي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن
ومنه قول الشاعر

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحيثئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الاصح والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك آيمن
بفتح الهمزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح نحو آيمن الله لأفعلن . غير ان همزتها توصل
في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال آيم الله
وحيثئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدّر الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرفوا في هذه
الكلمة حتى ائتمى الشيخ المرادي لغاتهم فيها الى عشرين لغة وهم في هذه اللغات اقوال شتى

فاتصرونا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرَبَطَهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبْرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرَهَا نَدْرٌ“
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَكَمَا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ

اي ان القسم يُرَبِّطُ بجوابه الخبَرِيّ باللام نحو فِعْرَتِكَ لِأَغْوِيَنَّهُمْ اجمعين . وَإِنَّ نحو
والكتاب المبين إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ . وقد تجنّبنا نحو والقرآن الحكيم انك لَبِنَ المرسلين * وهذه
اللام هي لام التأكيد ويُقال هلا لام الابتداء . وهي تختصُّ بالجواب أثبت لانها موضوعة
لناكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا
دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم . وَيَدْخُلُونَهَا ايضاً
على الماضي المقرون بقدر نحو تَأَلَّهْ لَقَدْ أَثْرَكَ عَلَيْنَا لان قد تقرب الماضي من الحال فيشبهه
المضارع . وذلك ما لم يتقدم شرط نحو ولئن ارسلنا رِجْماً فَرَأَوْهُ مُصْفراً لَظَلُّوا من بعده
يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذٍ ساد مسدّ جواب الشرط كما مرّ في باب
وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لانها تحقق مضية * فان كان الجواب منفيّاً
رُبط بالاداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين اوتوا
الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . اولا نحو وأقسموا بالله جهداً بما نهم لا بيعت الله من
يموت . او اِنَّ نحو ولئن زالتا ان امسكها من احد من بعده * وندر ربطه بلم كقول
بعضهم نعم وخالفهم لم نعم عن مثلهم مُنْجِيَةٌ . ولن كقول الشاعر
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفيناً
وَيُرَبِّطُ بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر
بعيشك يا سلى ارحمى ذا صباية ابي غير ما يرضيك في السر والجمهور

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصبي عندك رافة فيرجو بعد الياس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شيء من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر

بالله ربك الا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع

اي ما اسالك الا هذا . او بلها الحرفية التي معناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لهما غنثت نفساً او اثنتين

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تُعطى حقّ النصدرة معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيداً لا أُضربُ * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مرّ في موضعه نحو تاللهُ تفتأُ تذكر يوسف اي لا تفتأُ تذكره . وهو كثير في الشعر

وَسَاءَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مُفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فنقدّر قبل الشرط نحو وان اطعمتموهم انكم لشركون اي ولئن اطعمتموهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدر * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم اي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . واما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز اضماره فيقال بالله فيها . غير ان الاكثر ذكره في الخبر و اضماره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّانِ ضَمِيرًا كَمَا صُورَةَ غَيْبٍ مَفْرَدًا مَقْدَمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً * وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العهدة التي بعده طلباً للمشكلة فيقال هو الامير

قادمٌ وهي القبيلة راحلة. ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحاً لإبهامه وجب ان يكون متأخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام * واعلم ان هذا الضمير يختص بانة لا يعود إلا الى ما بعده. ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو احد نواسخه. ولا يقدم خبره عليه. ولا يؤكّد ولا يُبدل منه ولا يُعطف عليه. ولا يُفسّر إلا جملة في المشهور. ولا تخلو الجملة بعده من محلّ من الاعراب وان كانت مفسرة. ولا يشترط عود ضمير منها اليه. ولا يقوم الظاهر مقامه. ولا يكون الا غائباً مفرداً كامراً. ولا يستعمل الا حيث يراد التخييم فلا يقال هو

الغراب طائرٌ

وَهُوَ بِبَابِ الْمَبْتَدَأِ مَقِيدٌ "فَا لِنَسْخِ كَأَلْتَجَرِّدُ فِيهِ يَرِدُ"
وَتُخْبِرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الرِّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرّداً نحو قول هو الله احد. وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وانه عمرٌو منطلقٌ وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلمّ جراً. ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناس صنفان شامتٌ وَاخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ اصْنَعُ

وقول الآخر

اما اِنَّه لولا الخليط المودعٌ وربعٌ خلا منه مصيفٌ ومربعٌ

وقول الآخر

عَلِمَتِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحَقِّقًا تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفِيرِ

وهو في كل ذلك يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَكُونُ بِرَمْتِهَا فِي مَحَلِّ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ بَعْدَهُ كُلُّ مَا يُنْصَبُ بِدُونِهِ عَلَى التَّجَرُّدِ * واعلم انه لما كان هذا الضمير معرفةً وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التذكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الأفراد ككلمات * ولا تدخل عليه كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تتضمن ضميراً يرجع اليه. وما ورد بخلاف ذلك فشاذ او على

تا ويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكِّرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَانَ فَيُضْمَرُ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك
 الفعل. وأمّا المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المحجازية في نحو قول الشاعر
 وما هو من يأسو الكلوم وتنتقى به نائبات الدهر كالدائم الجبل
 والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأعم أن وكان الخفتين فيجب إضماره محذوفاً
 كما مرّ في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
 وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ندياه حقان
 وربما حذف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون. وكقول
 الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدته ينزل به وهو عزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير النصل وكاف الخطاب

لخبر من تابع حشواً فصل بلفظ ضمير لرفع منفصل
 وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير نقلاً

اي انه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من
 التابع نحو زيد هو الكريم. فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنه السامع صفة لزيد
 فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى. ولذلك يسمونه فصلاً وهو
 اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لانه يعتمد عليه في هذا التمييز اولاً لانه
 يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل
 ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض اخرى كما سترى *
 وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله. وذهب

قوم الي انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف
المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمَ مَا قَدْ نُصِبَا كَمَا كَانَ عَثْمَانُ هُوَ الْمُتَخَيَّرُ

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضه بينهما فائدة. او كمعرفة نحو ما احد هو
أحسن من زيد فان كلاً منهما كالمعرفة. أمّا الاول فلانه كالمعرف بلام الجنس لعمومه.
وأمّا الثاني فلانه لا يقبل ال لاقتراجه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ يؤول به مجرد
النصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم
الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال. ولا يتغير عن صيغة المرفوع
التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذريته هم
الباقيين. وقس على كل ذلك

وَأَبْدَأَ الْبَعْضُ بِهِ أَسْمًا فَرَفَعَ تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده
خبراً عنه. وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون. وقول الشاعر
اتبكي علي ليلي وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت أقدّر
وحيث قد يكون له محل من الاعراب كسائر الضائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب
الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِيسَ وَالتَّأْكِيدَ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤول به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه
يحتمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته. وإرادة التأكيد اي ان ما
قلت نفسه هو المفيد. ولا موقع فيه للنصل لعدم إبهام النعت * وقد تجتمع فيه الأغراض
الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحتمل النصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو

بجائته لا يقع الأيمن المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما رأيت . والخبر غالباً يكون
مصحوباً آل او أفعل تنضيلاً ويقال في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كَتَلَّكَ أَوْ هُنَاكَ الْجَارَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

اي ان الكاف تُستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك . وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إياك وإياك . وفي بعض
اسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هاك ورويدك * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَالْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذلكما مما علمني ربِّي
وَأَكْفَارِكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيَّكُمْ . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو
إِيَّاكَ وَإِيَّاكَمَا وَهَاكَ وَهَاكَمَا وَهَلُمَّ جَرًّا * غير انه قد يُكتفى في الإشارة الغير المكانية
بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تسميها على مطلق الخطاب لا على أحوال
المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فنلزم النسخ والإفراد مطلقاً . وندر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ وَأَسْمِ الْفِعْلِ فَلَا بَدَلٌ مَعَهُ مِنَ الْحَاقِّ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ

فصل

في قبود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمَوْنُوثِ النَّوْنُ أَشْتَمَلُ

اي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم

علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً
كذهبن . وعلامة كآكرهمن . وسباني تمام الكلام على كل ذلك

وَالْيَمِيمِ سَكَنٌ وَأَخْلَسٌ أَوْ أَشْبَعٌ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلِيِّ كَذَا الْكُسْرُ أَتْبَعُ
وَخَفَّفِ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشْدِدْ عَلَامَةً وَالْفَتْحُ فِيهَا أَعْبُدِ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسيكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اخلاصاً او اشباعاً حتى

يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعَدْتُمْ وَمَنْ أَكْثَرَ التَّسَالِ يَوْمًا سَيَحْرَمُ

ويختار اتباع الساكنة طرفاً للمكسور قبلها استئقلاً للخروج من الكسر الى الضم فتكسر

اخلاصاً او اشباعاً كما نُصِّمُ . وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمِ النِّجَاةُ مِنَ الْأَذَى وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مَعُولٌ

وأما النون فهي مخففة اذا كانت ضميراً ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في

المحالين على الاطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون مُحْفَفةً بالواو للدلالة

على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضمهم أنتمو وضمهمو كما يقال في المثني انما وضمها

وفي جمع الاناث انتن وضمهين والاصل أنتمن وضمهين ثم ادغم تخفيفاً * وانما حذف

الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك

نُصِّمُ هذه الميم اذا تلاها ساكنٌ تحريكاً لها بجر كنها الاصلية . وتكسر بعد الكسر على اتباع

كما مر لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع مبيني على رد الواو المحذوفة ثابتة او

مقلوبة ياء * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها واو على الاطلاق نحو

ضربتموه واُعطيتموه لان الضائر ترد الاشياء الى اصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدِ وَدُونَ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ن جمع ما لا يعقل يجري في الاضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشتمل الجمع السالم

مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالجمال والنياق . فيقال الشجرات أثمرت والجمال

سارت والنياق رابت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات ثمرت والجمال سائت والنياق

رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم ما يدل على معنى

الجمع وهو كل ما تلحق فعلة علامة النائيث ما مر في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالفندات والمجاري .
 والمثنى بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
 أقبلت او مقبله وهلم جرا * وذلك لان المكسر من هذه المجموع قد فقدت صورة المفرد
 منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمثنى بالجمعين قد انشئت صورة المفرد فيها
 لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر . ومن ثم جاز ان ينظر الي
 اللفظ في كل واحد من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
 وان ينظر الي المعنى فيضمر له بحسب أفراده . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية
 متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يستعمل له الا ضمير الجمع * واذا
 اجتمع الظاهر والضمير فالخيار المناسبة بينهما طلباً للمشاكله فيقال اقبلت الرجال كلها
 واقبل الرجال كلهم ولا يستحسن العكس في افصح اللغات * وقس على كل ذلك
 وَجَازَ نُوقُ بِنِّ فِي الْحَمَلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمَعَ الْقِلَّةَ

اي يجوز ان يستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
 في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللَّوِيِّ عُدْنَ عَوْدَةً فَانِي إِلَى أَصْوَاتِكُنَّ حَزِينُ
 وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحُنَّ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ . وهو
 نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالاحسن
 ان يقال المجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والأجزاء كسرتهم فانكسرتن فهن
 منكسرات . واستشكل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان اجمع القلة يناسب
 الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة كما نص على ذلك بعضهم

بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ
 وَسَالَمَ الْجَمْعُ إِضْطِحَ دَاخِلٌ مَعَهَا فِي ذَلِكَ الْحَكْمِ فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ
 وبهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب
 وَرَبِّمَا نَزَلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنَزَلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يَجْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد ينزل منزلة من يعقل حيث ينبغي ان يجمل عليه فيستعمل له ما

يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزلها منزلة العقلاء

الذين يتعمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى

وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَمُّهُنَّ وَيَنْصِبُونَ الشَّرَكََا

اي اذا وقع اشتراك بين فرقتين في هذا المقام غلبَ الافضل منها على غيره فيستعمل
ما له لهما جميعاً نحو يومَ ترى المؤمنينَ والمؤمناتِ بسعي نورهم بين ايديهم . ونحو يُعَذِّبُ
المنافقين والمنافقاتِ والمشركينَ والمشركاتِ الظانينَ بالله ظنَّ السوءِ . ومن ذلك مثال
النظم كما رأيت * ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء فانه يجري على هذا
الاسلوب نحو ما لي لا أرى الهدهد أم كان من الغاميين . وأما مع العاقلات فيختار
التغليب نحو الجوهري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدْرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى

وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَهْرَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَهْرَ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر

وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُوبٌ

ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال برّون ويجهلون بلفظ الغيبة
لانها صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن المخاطبين في
الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ فقبل نرى وتجهلون بلفظ التكلم والمخاطب *
وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ كالقهرين للشمس
والقهر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية كالقهرين لآبي بكر
وعمر . وكل ذلك من نواذر الاستعمال

فصل

في أحكام آخر الضائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُهْظَرِ لِعَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُهْظَرِ

فَمَوْعِنَ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيَّ أَنَا

ايه انه قد يُسْتَحْسَنُ وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض الاستعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الموضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل. اي ويه نزل. وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يُفِيدُ ما لا يُفِيدُهُ الضمير كاللذلل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُسْتَحْسَنُ الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وُضِعَ مكان الشان كما علمت في بابه. وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالنَّفْتَا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضاً من احدى جهاته التي هي التكلم والمخاطب والغيبة الى الجهة الاخرى فيُعَبِّرُونَ بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عُبِّرَ بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق المخاطب. غير انه يُشْتَرَطُ في ذلك ان يكون على خلاف مُتَضَى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرىتم ولكم طاب السرى. فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالفتات تقع بين هذه الجهات كلها. فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي قَطَرَنِي واليه ترجعون. والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بركم وكيلاً * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرونا من بأس الله. والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد. وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماءً فاخرجنا به ثمراتٍ مختلفاً ألوانها. والى الخطاب نحو مالك يوم الدين اياك نعبد. فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من بأس الله وهلم

جراً فعديل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرنا اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

”صِلْ أَرْزُ وَمَا وَأَنْ كَيْ تَوْبِصِلَةَ مِنْ جِهَلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَا وَهَلَةٌ“

اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملة التي تَأْوَلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التأويل كما سيبي * ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أَنْ وكي ولو تُوصَلُ بالجملة الفعلية لا خصصاها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجمع الامرين * وَيُشْتَرَطُ فِي كِي ان تكون مسبوقة بلام التعليل ولو تقديراً كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصَلُ بالجملة الفعلية يُشْتَرَطُ فِي جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤخَذَ بالمعنى كما ستري فلا يلزمها ان يكون مجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له * أَمَا أَنْ فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أُرِيدُ أَنْ ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سَرَرَنِي أَنْ حضرت . وكي تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زُرْتَنِي لَكِي أَكْرِمَكَ * وَلَوْ تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ . ونحو وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ . وقد نفع بعد غيره كقول الشاعر
ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظُ الخنقُ

وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبْتُ مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبْتُ مما يضرب زيد عمراً . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَلُ بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم نشفي من الكلب
وأما أَنْ المشددة فلا بُدَّ من وصلها بالجملة الاسمية كما مرَّ فتأْوَلُ مع خبرها بمصدر نحو
أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ أَي أَلَمْ تَرَ هَيْامَهُمْ . وقس على كل ذلك
”فَإِنْ يَفِغْ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا“

اي انه اذا وقع في الصلة المذكورة أداة نفي حرفاً كانت نحو عجبْتُ من أن لم يُقَمْ زيدٌ .
 او اسماً نحو عجبْتُ من أن زيدا غير قائمٍ . او فعلاً نحو عجبْتُ من أن زيدا ليس بقائمٍ .
 يَأْوَلُ معنى تلك الأداة بالمصدر مع المصدر المأوَّلُ ما بعدها مضافاً اول المصدرين
 الى الثاني . فيكون التأويل في الامثلة عجبْتُ من عدم قيام زيدٍ * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدُ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدْرٌ إِنْ جَمَدَ

اي ان كل ما أخبر به عن اسم أن يطرد تأويله بالمصدر فعلاً كان او غيره . فان كان
 متصرفاً أوّل المصدر منه نحو علمت أن زيدا صادق اي علمت صدق زيدٍ * وان كان
 جامداً قَدْرُ الكون مضافاً اليه نحو علمت أن هذا حجرٌ اي علمت كون هذا حجراً *
 ويمكن ان يُقَدَّرَ علمت محجّرةً هذا لان المنسوب اذا لحقته تاء التانيث افادت معنى
 المصدر ولذلك تُلَقَّبُ معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِهَا ظَرْفَ زَمَانٍ حَذِفاً عَنِ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة آنفاً تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدر كما في المثال . فان
 اصله أَصْفُ لزيدٍ مدّة صفوه فحذف الظرف وخلفته ما موصولة بال فعل . وهي تُوصَلُ
 غالباً بالماضي المثبت كما رأيت . والمضارع المنفي . بلم كقول الشاعر
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّبَ
 إِخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنَ بِجَهْلٍ
 وقد تُوصَلُ بالمضارع المثبت نحو لا أكلمك ما ينوح الحمام . وكل ذلك ينصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 وَاصِلٌ خَلِيلُكَ مَا التَّوَاصُلُ مِمَّكَ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنِ قَرِيبٍ تَرَحَّلُ
 غير ان الوصل بها قليل في الموضوعين غير ما ألوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُهُدٌ

اي ان أَلْ برمتها او اللام فقط على اختلاف سند ذكره حرف تعريف للجنس ويقال لها

الجنسية . او لخصية معهودة منه ويقال لها العهدية * أما الجنسية فتكون لاستغراق أفراد الجنس نحو خلق الانسان ضعيفاً . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصح حلول كل محلها حقيقة كما مر . او مجازاً على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصح فيها مطلقاً * وأما العهدية فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الدهن نحو ركب الخليفة . او بتقدمه في الذكر نحو بنيت داراً ثم بعثت الدار . ويقال للاول العهد المحضوري وللثاني العهد الذهني والثالث العهد الذكري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت للتوصل الى الابتداء بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح له اللام الساكنة * وعليه اختلفوا بين ان تكون همزة همة وصل زيدت من اول الوضع فصارت جزءاً من الكلمة او همزة قطع اصلية وصلت لكثرة الاستعمال * والمحققون على الاخير لان الحروف تزداد ولا يزداد عليها لان الزيادة نوع من التصرف الذي تأباه الحروف * ثم ان من جعله مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصلية عبر عنه بال و لا يحسن ان يعبر عنه بالالف واللام كما لا يعبر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يعبر عنه بال او بالالف واللام * وأما من جعله اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وتدخل الأعلام عند التثنية وأجمع لأشترأكيها في التسمية
وربها زيدت للفتح أصلها مسموعة كالفصل عند ثقلها

اي ان ال تدخل على الأعلام اذا ثبتت او جمعت كقول الشاعر
يكد بني العمران عمرو بن جندب وعمرو بن سعد والمكذب أكذب

وقول الآخر

ابن الأكاسرة الجبابرة الألي كثروا الكنوز فما يقين ولا بقوا
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التسميات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
نكرات كاسماء الأجناس . وعلى ذلك قول الشاعر
رأيت سعوذاً من شعوب كثيرة فلم أر سعداً مثل سعد بن مالك

وإذ كان قد فاتها تعريف العَلَمِيَّة مُجَبَّر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تراد أَل على بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمعنى ذلك الأصل فيها لا التعريف.
وأكثر ما يكون ذلك في العَلَم المنقول عن الصفة كالعبَّاس . أو عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشُعمان واليَمامة . غير أن كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

” وَذُونٌ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لِرُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدٌ “
” وَرَبِّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نَصِبَا “

أي إن أَل قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الأسماء الموصولة
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمحوها إلا نادرًا أو في الضرورة * وقد تراد على
مالا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الأسماء كالحال في نحو
ارسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبَ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنِ مُضْمِرٍ لَهُ أَعْنَدَتْ حَذَفَا

أي إن أَل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف إليه نحو
غُضِّ الطَّرْفَا أي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فغُضِّ الطَّرْفَا انك من نُهَيْرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا
وشرط هذا الضمير أن لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة أو صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررت برجل انطلق الغلام أي أبوه وغلامة . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَالْمَجْمَعِ إِذْ كُسِرَ لِتَمَكُّنٍ
وَحُجُورٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكَ يَوْمَئِذٍ عَوَّضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبة الحرف فينبى ولا الفعل فينبع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاضي وهؤلاء رجال وصغت حلي واستقيت بأذلي وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنفوص الغير المنصرف نحو لي جوار ومررت بأعمى فانه عوض عن يائهما المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلک يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله وادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم وبعضهم وأيها * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت * واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً إليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها إلا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسَلِّمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصِّهِ وَسَيْبَوِيهِ تَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوِيَا زِيدٍ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمنع في نحو عرفات كما لم يمنع تنوين العوض في نحو جوار * ويكون أيضاً للدلالة على التنكير في العلم المخبوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو أيه اذا أريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يُسَمَّى بهذا الاسم ويا رجل أيه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعمين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين

لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر
سلامُ الله يا مَطْرَ عليها وليس عليك يا مَطْرَ السلامُ

وسمائه بعضهم تنوين الزيادة * وهو مفيد ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نُصِبَ المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الا وافي فهو تنوين تمكين لانه لاحق للمعرب * وبهذا الاعتبار يُعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه حينئذ تجر به عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيها مرتب على الصرف او الاعراب . فتأمل

وَرَبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لًا وَلَا مَا لًا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالمين لا يستحق التنوين لانه مبني وانا حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ "التَّوْنِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا أَقْدِ أَتَّصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِأَبْنِ الْعَلَمِ أَضِيفَ جَرِّ ذَكَوْعٍ زَيْدِ بْنِ جَشَمٍ

اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف يأتي علامة للتكبر . وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربٌك الآن على ان الضمير منصوبٌ بالصفة اي ضاربٌ اياك * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علمٍ آخر يُجرّد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدّم الكلام على كل واحدٍ منها في باب

وَكُصَّوَارِبَ ابْنَةٍ وَأَثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوَّاربٍ وَأَثْنِي عَشَرَ يُقدَّر موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبنَاءٌ على ذلك يُصَب ما بعد الاول مفعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما يُنصَّبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً وعندي صاعٌ تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نافرٌ في ما لا ينصرف لحناء التنوين المقدَّر ولذلك يُخنَّار الجرُّ بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني بنَاءٍ عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني بنَاءٍ لازماً مثل كم الاستفهامية في نحوكم رجالاً عندك لانه يستحق في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَالْحَذَفُ كَالْإِثْبَاتِ يَنْوِي كَأْتِي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةِ أَلْفِي

اي انه كما يُنوي إثبات التنوين مقدراً حيث يُعتبر وجوده يُنوي حذفه حيث يُعتبر

سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحدٍ منها يُنوي فيه حذف التنوين
المقدّر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذوالبناء اللانزم مثل كم الخبرية في
نحو كم عبد لي فانه يُنوي فيها حذف التنوين المقدّر كما نُوي وجوده في كم الاستفهامية *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التنئية والجمع

لَا تَنْبِيَنَّ أَوْ جَمْعٌ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ تَلِي كَأَمْحَرَكَهَ
”وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنِينَ مَعَهَا وَالْفَتْحُ لِلْخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا“

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على
الاصح وما تليها من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه
الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التنئية والجمع
اضطربوا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنى على اصل النقاء الساكنين
نحو جاء الرجالين ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو
والياء المسبوقتين بحركة تجانسها نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين * وهذا هو
المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزْءٍ تَبَتَّ وَقْفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تُعدُّ كالجُزء من مصحوبها لانها داخلة في بناءه بخلاف التنوين . ولذلك
تثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذف لئلا تنفصل
بينها كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل
لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما
يعني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْبِكَ ذَوِي مَا لِي لِذَلِكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدّر في نحو لَيْبِكَ ذَوِي ما لِي لانه لم يُنطق بها فيها لعدم استعمالها

مقطوعين عن الاضافة. ولذلك يُنَوَى حذفها فيها للاضافة كما يُنَوَى حذف التنوين المقدر في ما مر * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تقدر فيها باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع. وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونِ يَاءِ نَفْسٍ تَنْصِبُ بِغَيْرِ وَصْفٍ مَعَ سِوَى حَرْفٍ تَجِبُ
أَوْ نُونِ رَفْعٍ وَهِيَ حَالٌ أَحْبَبَ مَعَ مِنْ عَن لَدُنْ قَدْ قَطَّ بِجَلِّ أَيْضًا تَعَّ

أي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينها لئني الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائهما. ولذلك يقال لها نون الوقاية. وبعضهم يسميها نون العماد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني. او جامداً نحو قام القوم ليسني وما أفقرني الى عفوانه. واسم الفعل نحوها كني ودرا كني. وباب إن نحو أنني ولكنني * وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة. فيجوز ان يقال أني ولكني وها بضر باني وهم يكرمونني وهلم جرا فيها. غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها إلا نادراً كقول الشاعر

كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلِّي مَالِي

وقليلة مع لعل فلا نقترن بها إلا نادراً كقول الآخر

أَرَيْتِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعْنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلًا مُخَلَّدًا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها. ومنه قول الشاعر

وَإِنِّي عَلَى كَيْلِي لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَلِيمٌ

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مر لانها منشأ النقل ولا دلالة لها. وان يكون نون الاعراب كما مر في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند اجتماع الامثال. والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل بهذه النون بين الياء

المجرورة **مِنْ** و**عَنْ** و**لَدُنْ** . وبينها وبين **قَدْ** و**قَطُّ** و**بِحَلِّ** . غير انها واجبة مع **من** وعن **فيقال** **مَنْ** و**عَنْ** بالشديد . وغالبة مع **لَدُنْ** نحو **قَدْ** بلغت **من** **لَدُنِّي** **عذراً** * واما مع البواقي فان عددهن مثل **حَسَبَ** غلبت النون مع **قَدْ** و**قَطُّ** كقول الشاعر
واني قد لبست العيش **أحْتِي** مَلِكْتُ من الحياة فقلت **قَدْنِي**

وقول الراجز

إمتلاً الحوضُ وقال **قَطْنِي** مهلاً رويداً قد ملأت **بطني**

وغلب تركها مع **بِحَلِّ** وعليه قول الشاعر

فني **أَهْلِكَ** فلا **أَحْنَلُهُ** **بِحَلِّي** الآن من العيش **بِحَلِّ**

وان جعلهن أسماء فعل كما مر في باب وجب الحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

بِالنونِ **فِعْلاً** غير ماضٍ **ذَا** **طَلَبَ** **أَكْدَ** و**بَعَدَ** **نَفِي** **لَا** **قَدْ** **تُجَلِّبُ**
و**الزَّمُ** **جَوَابَ** **قَسَمٍ** **يَسْتَقْبِلُ** **مِنْ** **مُثَبِّتٍ** **عَنْ** **لَا** **يُفْصَلُ**

اي انه يُؤكَّدُ بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر بالصيغة نحو **أَضْرِبَنَّ** . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو **أَيَّدِهِنَّ** . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو **لَا تَظْلِمَنَّ** وهل **تُحَضَّرَنَّ** وهم **جراً** * وقد يُؤكَّدُ المضارع المنفي بلا شبهها بلا النافية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا **الجارة** الدنيا بها **تَلْحِينَهَا** ولا **الضيف** فيها ما **اقام** **مُحَوَّلُ**

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بِحسبة **المجاهل** ما لم **يعلمها** شيئاً على **كرسيه** **مُعَمَّيَا**

اي ما لم **يعلمَنَّ** ف**قُلِبَتِ** النون **أَلْفَا** كما علمت في باب الوقف . وهو **مُحَوَّلٌ** على الضرورة لانه ماضٍ في المعنى * وكذلك يُؤكَّدُ المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً **مُثَبِّتاً** متصلاً باللام الجوابية نحو **تَاللَّهِ** **لَا** **كَيْدَنَّ** اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه وجوباً فلا **يُسْتَعْمَلُ** بدونه الا نادراً كقول الشاعر

فلا وأبي لئانيتها جميعاً ولو كانت بها عَرَبٌ ورومٌ
 بخلاف الافعال الطلبية فانها تُؤكِّد جوازاً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
 او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يُؤكِّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
 لئن نك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي اوسع
 وقول الآخر

تالله لا يذهب شيني باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

وقول الآخر

فورتي لسوف يجزي الذي أسأله المرة سينا أو جميلا

واعلم ان هذه النون اخنصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو مختص
 بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المؤكِّد بها
 لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وَعَلَّسُوا تَأْكِيدَ شَرْطٍ إِمَّا إِذْ إِنْ بِهَا قَدْ أُكِّدَتْ فَعْمَا

اي انهم يُؤكِّدون فعل الشرط الواقع بعد ان المحققة بما الزائدة نحو وَاِمَّا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ
 الشيطان نَزَعٌ فَاَسْتَعِذْ بِاللَّهِ . وذلك لان ما تُراد بعد ان للتأكيد فيخنارون تأكيد الفعل
 بعدها لئلا ينحط المفصود بالذات عما ليس مفصوداً بذاته . غير ان ذلك غالب فيه لا

لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإمّا نسألي عنى لبيباً وعن نسي يخبرك اليقيننا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهِيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تُخَفَّفُ سَاكِنَةٌ عَنْ فَتْحِهَا فَتَضَعُفُ

فُحِّدَتْ كَلَّا تُهَيِّنُ الْفُقْرَا مَعَ سَاكِنٍ وَالْفَتْحُ أَبَقَتْ أَثْرَا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُسْتَعْمَلُ احيانا مُخَفَّفَةً فتسكن بعد ما
 كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بناءها . ولذلك تُحْدَفُ عند ملاقاته ساكنين

كما في المثال وهو مأخوذ من قول الشاعر

ولا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رقعته

اي ولا تهينن تحذف النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ التَّزِيمُ بَعْدَ الْأَلْفِ وَكُونَهَا الْمَضْمَرُ كَوِ الْمَدِّ حُذِفَ

أي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تكسر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضر بان . واولف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضر بنان * وأما غير الألف من الضمائر المعتلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد أي مسبقاً بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضرين يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين أي مسبقاً بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر

وَنُونُ رَفَعٍ مُطْلَقًا مَعَهَا تَرِدُ تُحَذَفُ فِي اللَّفْظِ لِتَخْفِيفِ قُصْدٍ

أي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضر بان وهل تضرين وهل تضرين . وكذلك هل تضرين وهل تضرين وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الإعراب . فنذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جُرِدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَدَتْ

أي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية المجردة عن النواحي واقعة في صدرها نحو

لزيد قائم. ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل ذلك فيها
بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَّتْ إِنَّ اسْتَعَارَتْ خَيْرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا آخِرًا

اي فان عرض دخول إن المكسورة الههزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر اي
الاسم نحو إن ربي سميع الدعاء وإن من الشعر حكمة . وذلك لانها للتأكيد مثل إن
وهم يكرهون اجتماع المتلين فيزحلقتونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينها
ولذلك يقال لها حينئذ اللام المرحلقة . وقد يقال المرحلقة بالفاء . ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو انه على رجعه لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء في ما
قبل جواب أمأ على ما سيجيء * وتخص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها لا تغير
معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة . وبهذا
الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * وأما دخولها على خبر باقي
اخوانها فممنوع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبِيرَ أَطْلِقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقْدَ وَالنَّفِيَّ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترن بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً
متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية المضارعية
والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو غلامه منطلق أو كيفوم
غلامه أو لقد قام أو أعندك أو في الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن بقد يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه يتعلق هنا بالاسم على
الاصح لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن تكرمه يكرمك لئلا تلتبس
باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها للتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقام
لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * وأما الفعل الجماد فالأكثر على جواز

دخولها عليه نحو **إِنَّ زَيْدًا لَيَعْمَ الرَّجُلُ** لانه قد فقد الدلالة على الحدّث والزمان فاشبه
الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان
عاملة مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَيْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى النَّعْأَيِ لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان دخولها
على معمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى
الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة فان الحكم لهما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال فاجري
مجره . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدُ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدُ
فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللُّغْوِ أَلِي وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَفَتِي

اي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى به ذلك الحكم .
وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او انكاره له . وهو يشل
التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بيان اللام والقسم وغير ذلك * فان لم تدع
الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم
لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
فيقال للمتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمتكر ان زيدا قائم . فان اشد انكاره
قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد بقائم . والله ما زيد بقائم . وقس
عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد
قائما فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفِيِّ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَكَمْ لَهَا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضَمُّ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والباقي احرف *
واما مات فالتحقيق انها لا والتاء مزينة عليها للتأكيد كما تزداد في رَبِّ ونحوها * وكل
من هذه المذكورات حكم سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَأَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمَ أُحْضِنَ

وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا لَهَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرٍ سَلِمًا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن

تنبیان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُسَعِّلُ نَارَةَ لِجَرْدِ النَّفِيِّ فَتَشْمَلُ الْأَزْمَنَةَ

الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير

ان ذلك لم يسلم الا لهما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * وأما غيرها فلم يحكم له

بالتصدر . وذلك أما في لم ولما فلانها تصيران كالجزء من الفعل لشدة امتزاجها به

فكأنهما قد خرجنا عن قبيلهما . وأما في ليس فلانها فعل قد تضمن معنى النفي . وأما في

لن فلانها لهما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حيث على سوف فسقط عنها التصدر .

وأما في لا فلانها لهما كثيرا ابتدأها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله

نحو سرت بلا زاء وريد ان لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب

تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس بنبغي لها ان تدرك

القمرو لا الليل سابق النهار . او نكرة لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون .

او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسي ولا

تميمي . او حال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا

صلى . فان كان الفعل مضارعا نحو لا أسألكم عليه اجرا . او ماضيا في اللفظ نحو لا فض

الله فاك لم يجب التكرار * وندر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تغفر اللهم فأغفر جمعا وأي عبد لك لا آلهما

ومع الحال كقول الآخر

فهرت العدى لا مستعينا بعصية ولكن بانواع الخديعة والمكر
 قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولين نحو اتاني ما لا توقعت
 وزارني من لا احببت لانها حيثئذ تكون خلفاً من ما التحسين اللفظ. ويختار في الثاني ان
 يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار. والله اعلم
 وَكُنْ وَأَمْ لَهَا الْمَضَارِعُ وَليْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
 غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولما نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص بالاسماء .
 وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشراً
 وما خلفناها الأبحاث وما يستوي البحران . وقس البواتي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَطْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتِي بِأَلْوَاوٍ وَالْفَاءِ وَتَمْ حَتَّى
 وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِلَكْنٍ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضِ إِمَّا قَدْ تَقَلُّ

اي ان العطف بالحروف يكون نارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
 بالواو والفاء وتم وحتى * ونارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين وهو العطف
 بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإم أيضاً عند بعض النحاة
 كما ستعرف

وَأَلْوَاوٍ لِلْجَمْعِ عَلَى الْأِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصَّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف
 الشيء على سابقه نحو لقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجينا وأصحاب السفينة .
 او لاحقاً نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
 الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي أم الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ وَتَمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يعتبر في كل مقام بحسب مقتضاه من غير نظير الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينها الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف به عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شمني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمراً فقائلة * وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تحيي فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يبهيم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأما تمّ فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنْ مِنْ سَادِئُمْ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَأَعْطَفَ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى الجارة فيكون معطوفها كجوررها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها .

او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْتَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْتَفِ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يشق له فتكون نعله بعضاً منه . او شيئاً بالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او النقصان

نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

قَهْرُنَا كُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتَمُ تَهَا بُونَنَا حَتَّى بَيْنِنَا الْاَصَاغِرَا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرور فنحنار اعادة الجار بعدها نحو سررت بالقوم حتى بزيد

لثلاث تلتبس بحتى الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكُسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْنَ وَالْكَسَلِ مُفْرَدٌ تَلَا

اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيداً لكن عمراً ولا تضرب عمراً لكن خالداً * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيداً لا عمراً واضرب عمراً الا خالداً * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال ما ضربت زيداً بل عمراً ولا تضرب عمراً بل خالداً . وضربت زيداً بل عمراً واضرب عمراً بل خالداً * ويشترط في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلَمَّهِنَّ الْجَمَلِ نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم وقام بكر لا قعد وما جاء بِشْرُ بِلِ ذَهَبَ خَرَجْنَ عَنْ هَذَا الْبَابِ . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف اضراب * واعلم انه يشترط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى .
ويقل استعمالها بدورها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

ويشترط في لا ان لا تقترن بعاطف مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي * واذا تقدم بل امر او ايجاب تجعل ما قبلها كالسكوت عنه وتثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تُقَرَّرُ ما قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْنَفِيَةٌ هَمْزٌ لِلاِسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ
وَهِيَ لِاِضْرَابِ اتَّتِ مُنْقَطِعَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مَتْبِعَةٍ

اي ان ام يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأنتم اشد خلقاً ام السماء . وبعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذروهم . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يستغنى باحدها عن الآخر * والاولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجممل نحو أأنتم تخافونه ام نحن الخالقون . وأما الثانية فلا تقع الا بين جملتين في تاويل المفرد كما في المثال فانه في تاويل سواء عليهم الانذار وعدمه * فان

لم تكن مسبوقةً باحدى المهزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعى والبصيرام هل
تستوي الظلمات والنور. اي بل هل تستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْجُ شَكَّ أَبْهَمَ . قَسَمَ وَأَضْرِبَ سَوَّ وَأَجْمَعَ أَضْمَ .

اي ان او يُعطفُ بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة . والإباحة نحو احمل الرمح او
السيف . والشك نحو لئنا يوماً او بعض يوم . والإبهام نحو انا أو اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مضمّر . والإضراب نحو وارسلناه الي مئة
الف او يزيدون . والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فظلَّ طهارة القوم ما بين منفيجٍ صنيفَ شواءٍ او قدبرٍ معجلٍ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه
الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثالهما

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى نَتَتْ إِذْ كُرِرَتْ
وَتَلَزَمَ الْوَاوُ سِوَى مَا نَدَرَا لِذَلِكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنْكَرًا

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها . وهي التخيير
نحو اذهب إِمَّا ركباً وإِمَّا ماشياً . والإباحة نحو قل إِمَّا نظماً وإِمَّا نثراً . والشك نحو
قبضتُ إِمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً . والإبهام نحو إِمَّا انا ظالم وإِمَّا انت . والتقسيم نحو الانسان
إِمَّا رجلٌ وإِمَّا امرأةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الأ نادراً ولذلك يُستفكر
العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب اكثر المحققين
انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة معها وقدّر عند

فقدتها محذوفة كما في قول الشاعر

يا ليتما أمنا شالت نعامتها إِمَّا الى جنبتي إِمَّا الى نارِ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فلا خلاف في كونها حرف تقسيم لا عاطفة لاعتراضها بين العامل
والمعول ووقوعها ابتداءً كما رأيت * واعلم ان إِمَّا لا تستعمل الا مكررة لان الكلام
يبنى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أو فان الكلام يُفتح معها على

الاستقلال ثم بطراً عليه بعض هذه المعاني * وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية كقوله
 قُلِّمٌ بدارٍ قد نفاذمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ أآءَ خيالها
 اي إمّا بدارٍ * ويُستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وقد شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوغُنِي خيالِكِ إمّا طارقاً أو مُغادِياً
 وبإلّا كقولهم إمّا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ . وهو قليل

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَصُّصٌ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ زِي خَبَرٌ مُصْرَفٌ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ
 وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَا ضِ تَجَلُّبُ لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبٌ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ تَقَعُ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

اي ان قد تخصص بالادخول على الفعل الخبري المنصرف وهو يشمل الماضي والمضارع .
 فلا تدخل على الافعال الانشائية ولا الجمادة فلا يقال قد بعثك هذا على سبيل
 الانشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل ان الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد
 ركب الامير وقد يقدم المسافر لمن يتوقع الركوب والقدم منها . وأقره كثير من
 المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه ولكنها تقرب زمانه من الحال
 ولذلك تجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موضعه * واذا دخلت على المضارع تفيد
 تقليل وقوعه نحو قد يصدق الكذب . وقيل انها قد تفيد التكثر ايضاً نحو قد نرس

نقلب وجهك في السماء . ومنه قول الشاعر
 قد أشهد الغارة الشعواء تحجاني جرداء معروفة الحيين سرحوب

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تخصص بالادخول على المضارع وهي تخلص للاستقبال . ويقال لها حرف
 تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقل من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع

وهو الاستقبال * وكذلك سَوَفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَسِبُ الغلام
وسَوَفَ يَشِيْبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرًا
عظيمًا . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا اى مُنقلب ينقلبون . وسَوَفَ
بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون وأسوف يعطيك ربك فترضى

وَكَأَنَّهَا لَأَصِيقَةٌ لَأَنْفَصِلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في
باب الحروف والوصف يتعد بالوصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار
امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تستحق
العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور *
غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالته على امرٍ خارجيٍّ فجازوا الفصل بينها وبين
الماضي بالقسم لمناسبتها لها في التقرير . وعليه قول الشاعر

أَخَا لَدَقْدِ وَاللَّهِ أُوطِئْتَ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْفُ
وحكى بعضهم قد لعمرى بث ساهراً وقد والله أَحْسَنْتَ . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية

بِإِلَّا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدى فان الاولى مبنية في بعض
اللغات على السكون باعتبار تضمها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتِكُمْ لِمَا

فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للملازمة الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وَأَفَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي مَهْمٌ مُسْتَفْرًا

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتُعرَّب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

ولامها محذوفة كما في يد ودم واشباهها * وأما لدى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للإضافة إلى المفرد وإنما بنيت حملاً لها على لدن لأنها من لغاتها. ويظهر بناؤها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب إذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذٍ نُقِلَبَ الفاءَ لفتحها ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه. وإنما جعلوها مع غير الضمائر الفاءَ لتخفيف اللفظ وردوها مع الضمائر ياءً لأن الضمائر تردُّ الأَشْيَاءَ إلى أصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى إلى وعلى من الحروف. فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنَفِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شِبْهِهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بُنِيَ

أي إن قَطُّ ظرف زمان يخصُّ بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ. أو شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثمَّ بُنِيَ لأنها قد تضمنت معنى أَلْ أو من الاستغراقيتين. وكان بناؤها على الضمِّ تشبيهاً لها بالغايات. وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِنَجَاءٍ إِذَا تُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يَلْتَزِمُ“

أي إن إذا تُسْتَعْمَلُ للنجاءة وحينئذٍ تكون حرفاً في الاصحح. ولا يقع بعدها إلا الجملة المصدرة بالاسم مجردة نحو خرجت فإذا زيد بالباب أو منسوخة بأن نحو خرجت فإذا إن زيدا واقف. وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وإن نُصِبَ سِنَّةٌ بِمَا قَدَّمت أيدهم إذا هم يَنْطَوْن فيلزمها التجريد على ما مرَّ في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها إلا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. وإذا وقع هناك فعلٌ ماضٍ وجب أن يقرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فإذا زيد قد خرج. وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الإطلاق

فصل

في أَمْ وَلَوْلَا وَلَوْ مَا وَلَوْ مَا الْحِينِيَّة

أَمْ لِنَفْصِيلٍ لَهَا حَسْمًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلًا وَبِذِي فَاءٍ تَلِي
فَكَرَّرْتُ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قَصِدُ

اي ان أَمَّا بالفتح والشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم أو حرف جر نحو
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزَأْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . أو أداة شرط نحو
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَرَبِّينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ
الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت *
وإذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تُستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي
لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ . وقيل انه يراد بها حينئذ التأكيد
فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تاويل اداة شرط وفعله
فيكون التقدير مهما يكن من شيء أو ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار
تلزم الفاء في ما بعدها ويُسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر
الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لَكِنَّهُ لَهَا كَانَ مَعَهَا كَمَعُطُوفٍ بِلَا مَعُطُوفٍ عَلَيْهِ اسْتَفْجَلُوا
هذه الصورة فجعلوا الفاء وَسَطًا فِيهِ وَلِذَلِكَ يَعْلَمُ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْفَاءِ فِي مَا قَبْلَهَا كَمَا
رَأَيْتَ * وَلَمَّا كَانَتْ أَمَّا نَائِبَةً عَنْ أَدَاةِ شَرْطٍ مَنَعُوا وَقَوَّعَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّهُ
فِعْلُ الشَّرْطِ * وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ أَكْثَرَ مِنْ اسْمٍ وَاحِدٍ فَلَا يُقَالُ أَمَّا زَيْدٌ
غَلَامَةٌ فَمَنْطَلِقُ * وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَ الْفَاءِ وَمَا قَبْلَهَا بِجُمْلَةٍ تَامَةٌ مَا لَمْ تَكُنْ دَعَايَةً نَحْوَ أَمَّا
زَيْدٌ غَفَرَلَهُ اللَّهُ فَظَالِمٌ * وَقَدْ حُذِفَ أَمَّا قَبْلَ الْأَمْرِ نَحْوَ رَبِّكَ فَكَبِيرٌ . وقيل قبل النهي
ايضاً نحو زيداً فلا تُضْرَبُ . وحذفها دون ذلك سماحي لا يقاس عليه

وَلَا مَنَاعَ لِوُجُودِ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْمَا تَلْزَمَانِ الْمَبْتَدَأِ
وَخَبَرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٌ إِنْ جُهِّلَ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول
على المبتدأ نحو لولا انتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ . أَمَّا قول الشاعر
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَارِعُنِي شَغْلِي
فهو محمول على إظهار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي .
وهو الاشهر * وَأَمَّا خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام اية
على مُطْلَقِ الْوُجُودِ وَجِبَ حَذْفُهُ كَمَا فِي الْمَثَالِ مُقَدَّرًا بِمَوْجُودٍ وَنَحْوِهِ . أو على كون خاص
اي وجود مُقَيَّدٌ بِصِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَجِبَ ذِكْرُهُ نَحْوَ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَا سَمَتْ

البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا أنصار
زيدٍ يجمونه لقتل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء * واعلم
ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمرة فحتم ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه
قد سُمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أَمَّتْ بَعِينِهَا مِنَ الْهُدُجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ
وهو حينئذٍ نائبٌ عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا
عطف عليه اسمٌ ظاهرٌ يتعين رفعه فيقال لولاك وزيدٌ هلكت . وهو مذهب جمهور
المحققين

وَلَا مِتْنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ لَوْ وَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ
وَهُوَ جَوَابٌ لَوْ وَأَخْبِيهَا وَقَدْ عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَّامُ عُقْدٌ

اي ان لو موضوعه للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الأشهر في الكلام عليها . وهي
حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تختص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء
الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارعٌ صرف الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من
الامراتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعه للماضي وهو لا يستحق
الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسمٌ
فهو معمولٌ لفعلٍ مضمرة كقول بعضهم لو ذات سوارٍ لطمتني اي لو اطمتني ذات سوارٍ
على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو أنهم صبروا ولو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين .
والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما
كانت لو موضوعه للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او
معنى نحو نعم العبد صهيب لولم يخفب الله لم يعصه * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما
لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط
جواب كل واحدة منهما باللام كما رأيت ما لم يكن منفيّاً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا
المنفي بما كقوله

ولو تُعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لفاء الظاعين لَمَا أَبَقَتْ نواهم لنا روحًا ولا جسدا
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرَبِّهَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ «كَانَ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَا وُلَّ»

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدًا ونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدع صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى بهش ويطرب
فان وقع بعدها ماضٍ أول بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافًا
خافوا عليهم. غير انها مع ذلك لا تعمل ايضًا في السعة لانها موضوعة لماضي المحض
وغالبة الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل ان نحو زيد ولو قل ما له كرم
ويقال لها حينئذٍ لَوِ الوصلية

وَلَوْ جُودٍ لِيُجُودٍ «قَدْ خَلَا» لَمَا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَاخَذَ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي ان لَمَا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل الأعلى الأفعال الماضية * وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير من
المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلًا ماضيًا ايضًا نحو فلما تجامك الى البر
اعرضم. او جملة اسمية مفرونة باذا النجائية نحو فلما تجام الى البر اذا هم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سواء كل ما علقته جوابًا وان لم يكن ما قبله شرطًا في الحقيقة * واذا كانت لَمَا قد جرت
مجري إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف لتعليق كقول الشاعر
ولمَّا كان حكم الموت دينًا وفيت به وشيتك الوفاء
وحينئذٍ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

”نعم بلى على الجواب دلاً اي وأجل جبر ولا وكلاً“
 وبيلي أثبت ما أنتفي والنفي في كلاً ولا والرّدع زد كلاً تنفي
 وما بقي صدق به وأعلم وعد وبعدي اي وجوباً أقسم

اي ان هذه الأحرف يوتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدها . غير ان بلى منها تختص بوقوعها بعد النفي فتجعلهُ اثباتاً . وذلك يكون نارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قُل بلى . ونارة في الاستفهام نحو ألسنتُ بربكم قالوا بلى . اي بلى يُعْتَوَن وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه * وكلاً ولا تختصان بالنفي مطلقاً كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأمّا ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو قام زيد . وإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب في نحو اضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها * غير ان اي لا تستعمل الآ في القسم المحذوف فعلة نحو قُل اي وربّي انه لحق . فلا يقال اي أقسم بربّي * وأعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى واي ولا وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جبر * وأمّ الباب نعم في الايجاب ولا في النفي

وأي لتفسير وأن حيث تلي معنى فقط للقول بين الجمل

اي ان أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثاً اي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر
 وترميني بالطرف أي انت مذنب وتقليني لكن إياك لا اقل
 وأمّا أن فتخص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما

معنى القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا إليه أن أصنع الفلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن تلكم الجنة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان الناء في المفسر الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للمتكلم . وقد نظر

بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم ناءك فيه ضم معترف
وان تكن ياذا يوماً تفسره ففتحك الناء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِتَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَلِكَ يَا حَيْثُ النِّدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعة لتنبيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو هذا وهنا . ويفصل بينهما نارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك . ونارة بضمير الرفع نحوها أنتم أولاء * وقد يفصل غيرها كقول الشاعر
ها إن ناعذرة ان لم تكن نعتت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت ذنوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر

وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيهُ يُعَزِي لَهُمَا

اي ان ألا وأما يستعملونها لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع ألا قبل إن نحو ألا إن وعد الله حتى . وقبل النداء كقول الشاعر

ألا يا غراب الدين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالذوران

وأكثر وقوعاً مما قبل القسم كقول الآخر
 أمّا والذي أبكى واضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
 وقد يراد بهما التنبيه أيضاً . وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح الكلام بهما
 للتنبيه مخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلُ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْمَلَأِ

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدّ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مرّ ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكْرَمِ الْمَلَأِ . وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه نحو وَلِوَاتِعَ
 الْحَقِّ وَإِمَا تَرَبَّنَّ بِكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ
 كَفَرُوا وَلِئِنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ وَبَلِ اللَّهُ بَرْكِي مِنْ يَشَاءُ وما اشبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي
 وَمَا أَتَقَى هَمْزَةَ قَطْعٍ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ تَقَلَّتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصلت اليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير بوصل همزة أن ونقل فتحها
 الى الميم الساكنة قبلها . وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر
 لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ يَنْسَبُ كَانَ عَيْبًا قَبِجَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ تَقْيِيفِ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستحسن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له

وَحَرِّكَ الثَّانِي كَهْدٍ مَتَبَعًا وَأَكْسَرٍ وَالتَّخْفِيفِ فَتَمَّحَ وَقَعًا

اي اذا كان اول الساكنين مدغماً كما في نحو مَدَّ بَجْرِكِ الثَّانِي مِنْهَا عَلَى عَكْسِ مَا مَرَّ .
 ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيضم اذا كان مضموماً كما في المثال
 وَيُفْتَحُ إِذَا كَانَ مَفْتُوحًا نَحْوَ عَضَّ وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا نَحْوَ فَرَّ . وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف .
 وعلى ذلك يجوز في المضموم الناء الواجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضم اذا

لا وجه له * فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يدّ الجبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
 التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضم عند الجمهور لئلا يلتبس بالمُسند الى ضمير
 الذكور * وان اتصلت به هاء الضمير ضمّ مع غير المفتوحة منها مطلقاً اتباعاً لضمة الهاء
 نحو لم يرده ولم يمسها ولم يستجهم . وفتح مع المفتوحة نحو لم يردها ولم يستجها . وهي لغة
 جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ حَصٌّ فَأَنْحَصِرُ نَحْوَ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدَمِ السَّفَرِ
 اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصراً فيها كضمّ واو الجمع
 المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع أل كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتبوين
 العلم الموصوف بابتن كما مر * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعدُّ فصلاً لسقوطها
 في اللفظ فلا يُعتدُّ باعتراضها بينهما لانها كالأشياء

وَكَلَّةٌ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقدَّرُ له السكون كما ان المتحرك
 الذي يعرض عليه السكون يُقدَّرُ له الحركة . فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في
 اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في
 اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يَسْتَأْنِفُ الْكَلَامَ قَطْعًا مُضْمَرًا مَبْتَدَأٌ عَنْهُ بِتَالٍ أُخْبِرًا
 وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدٌ فِي جُمَلٍ تَشْرِيكُهُنَّ كَمَا يَرَدُّ

اي ان الكلام يُستأنف مقطوعاً عما قبله منوياً فيه مبتدأً مُخْبِرٌ عنه بما يليه كما سترى .
 وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجُمَلِ التي لا يُراد تشريكها مع ما قبلها
 في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم تسأل الربيع القواة فينطق
 برفع ما بعد الواو والفاء فيها . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق
لان المراد اثبات النطق له لا الاستئناس عنه . وقس على ذلك ما أشبهه من المواقع

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ اِسْتِنَافٌ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستئناس قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْفًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لانه قد صار مجرّداً بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المفدّر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَاكَ كَجَوَابٍ يَرُدُّ نَحْوَ قَصَدْنَا تَجِدُ تَجِدُ تَقْصِدُ

اي ان الاستئناس يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإظهار المبتدأ . فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مُضْمِرٍ ولذلك تُقَطَّعُ عَمَّا قَبْلَهَا كَمَا يُقَطَّعُ الْجَوَابُ
عَنِ السُّؤَالِ . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مُقَدَّرٍ
كَأَنَّهُ قِيلَ هَلْ تَجِدُ أَهْلُ لِقَصْدِ النَّاسِ إِلَيْهَا فَقِيلَ تَجِدُ تَقْصِدُ * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ . فانه على
نقد برانه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ . وهذا من المباحث البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتَ مِنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُئِلَ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلُ
وَنُونَ مِنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا "وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فُرِعَا"

اي ان مَنْ وَأَيُّ الاستئناس ميتين عند السؤال بها عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يجيئ بها ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سترى . غير ان مَنْ يجيئ بها في
الوقف فقط وَأَيُّ يجيئ بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مشبعة فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمّا التحريك فلاستجلاب
الحكاية لانها لا تنمأني من الساكن . وأمّا الإشباع فللوقف على الساكن المتولد منه لانه
لا يوقف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجلٌ يقال منو . اورأيت رجلاً يقال منا . او مررت
برجلٍ يقال مني * وأمّا أَيُّ فتجري مجرى بقية الأسماء العربية وصلًا ووقفًا . فيقال في

الوصل أي يفتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وأما ما سوى المفرد المذكر وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيحكى بهما ماله من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه ومبان وممتان ومنون ومينات . وكذلك آية وآيان وآيتان وآيون وآيات * غير ان الغالب في نون منه ان تسكن مع المثنى فيقال ممتان . وربما سكنت مع المفرد ايضاً فيقال منت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها * واعلم انهم اختلفوا في اعراب من وأي في الحكاية والخنار انهما خبران عن محذوف او مبتدان محذوف والخبر والتقدير من الذي ذكرته وأي جاء ونحو ذلك * والمبني منها يبقى اعرابه في المحل والمعرب فقدر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مر في

باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

”وعكس أي لفظ من في الوصل لم يحل ويحكى بعدها لفظ العلم“
 ”وذاك إذ لا عطف تلوه فإن يعطف فما بعد باعراب قهين“

ايه ان من اذا سئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال من يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان وهلم جرا * واذكر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يحكى في السؤال على لفظه فيقال من زيداً لمن قال رأيت زيداً وقس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال * غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطف نحو ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الاول والعاطف يرتبطها فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيث يتعين الرفع بعدها على الاطلاق * وما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيد نقول من غلام زيد بالرفع لا غير * ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاً بتابع غير النعت بابتداء مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيداً الكريم او نفسه او اخاك نقول من زيداً الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكرًا وخالدًا نقول من زيد بن عمرو ومن بكرًا وخالدًا بالنصب فيها * فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيداً وغلامه يحكى العلم وحده في اختيار الاكثرين فيقال من زيداً وغلامه بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع

لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمَفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سَمِيَّ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أما الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرتان جواباً لمن قال له هاتان تمرتان * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مر استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد * وأما الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلام على ابراهيم * وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجمعون غيثاً فقلت لصيدح أنتجعي بلالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار

وكذلك الجملة المسمى بها كناية بظراً وبرق نحره * والمثل السائر نحو في الصيف ضيعت اللبن بكسر الناء . فانه يضرب للرجل ايضاً بكسر لانه قيل لامرأة في الاصل * واعلم ان الواقع بعد القول ونحوه اذا كان مفتتحاً بهزته الوصل يجوز هزته على الحكاية لانها قد وردت مقطوعة في لفظ الفائل . وعليه قول الشاعر
قتلوا كليباً ثم قالوا إرتعوا كذبوا لقد منعوا الجياد رتوعا
ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدرَج . وهو الأكثر في الاستعمال لانه اسهل في اللفظ .

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف الهجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها كما

نقرّ في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراضٍ في مواضع مخصوصة كما تُزاد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لَيْسَ مَا لَا أُتَّخِذَ
وَفِي تَعْجِبٍ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَأَحْمَالٍ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلًا

اي ان الباء تُزاد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيد في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عليها نحو ألسنتُ بربكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ يُعْنِ فتيلاً عن سواد بن قارب

وقد تراد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وان مُدَّتْ الأيدي الى الزاد لم تكن بأعجامهم اذ أجشع القوم أعجلُ

وتُزاد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية

العامل كقول الشاعر

فما رَجَعْتُ بِفجائيةٍ رِكابٌ حَكِيمٌ بِنِ الْمَسِيْبِ مِنْهَاهَا

وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعَتْ نَحْوَ بِحَسْبِي دِرْهَمٌ وَنَحْوُ أَلْتِي بِيَدِيهِ أَدْهَمٌ
وَجَاءَ عَشْمَانٌ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَجِي

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي المفعول به نحو ألتى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شَبِيهَ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملة فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخيرها عن المفعول . او شبه فعل وهو

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المفعول نحو لزيد ضرباً و زيد لعبير وضارباً ثم تقدم ما عليه نحو عجبت من ضربك لزيد و زيد ضاربٌ لعبير . وذلك لان شبه الفعل فرغ عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوى به . ويقال هذه اللام لام التقوية

و في جواب ذي امتناعٍ و التسمُّ و قَبِلَ إِنْ قَدْ وَطَّأَتْ مِثْلَ الْعَلَمِ

اي ان اللام تُراد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده . وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآسَمَهُمْ . و جواب لولا نحو ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض . و جواب لوما كما في قول الشاعر
لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في رضاك رجاء

وتُراد في جواب القسم نحو تالله لا أكيدن أصنامكم . وهي مع زيادتها تبيد الربط في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة على إن الشرطية لتكون كالعامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قولنوا لا ينصرونهم .

وقد مرَّ الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِيذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مَوْجِبِهِ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان مِنْ تُراد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموحب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من الله غيرهُ وهل من خالني غيرُ الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقه إلا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوتٍ ولا يقم من احدٍ وهلمَّ جزءاً * غير ان الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين النحاة * واعلم ان النكرة التي تُراد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما جاء في من احدٍ فهي لتأكيد العموم . و إلا فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاء في من رجلٍ . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او أكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبيهة بالزائنة لا زائنة في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالنَّاءُ فِي رَبِّ وَتَمَّ لَا وَتَمَّ تَقْتَفِي

اي ان الكاف تُراد على لفظه مثل نحو ليس كمثلهِ شيء لان المراد في المثل لا نفي مثل

المثل والّا لزم ثبوت المثل وهو عكس المقصود * والناء تزداد بعد ربّ وثمّ العاطفة ولا النافية وثمّ التي يشار بها الى المكان. فيقال ربّت رجل كريمة لقيته وجاء زيد ثمّ عمرو وهلمّ جرّاً * وهي تُفتح وتُسكن في الجميع إلا في لات فلا يجوز تسكينها لانه يلزم منه التقاء الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين
 وَأَنْ "تُرَادُ قَبْلَ كَوْ إِذْ أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَهَا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"
 أي وتُزاد أن الخفيفة المفتوحة الهزرة قبل لو الواقعة بعد فعل التسمّ مذكورا كقول

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوقا كقول الآخر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه * وتُزاد إن الخفيفة المكسورة الهزرة

بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلا كقولوه

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نُظَيْرَ بْنَ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طِينًا جُبِينٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخَرِينَا

وقد تُزاد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادر في الاستعمال

وَمَا "تُرَادُ بَعْدَ عَنْ رَبِّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْانَ مَتَى إِذَا وَأَيُّ"

"غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَاتٍ وَالْعَمَلِ فِي مُفْرَدَاتِ اسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ

أي ان ما تُزاد بعد عن نحو عما قليل ليصبح نادمين * وبعد ربّ كقول الشاعر

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وبعد كي كقول الآخر

يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَانَهُمْ هِيَهَاتَ أَلَى يَهْدِدُ الْأَسَدُ

وبعد إن الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إما ينزغتك من الشيطان

نزغ فاستعد بالله وإبنا تكونوا يدرككم الموت وهلمّ جرّاً * وبعد غير كقول الشاعر

مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّيَ هُمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُقَادِي

وبعد بَعْدَ كقولہ

ولها طيبٌ نَكْبَةٌ حين هَبَّتْ بعد ما هَجَعَتْ كَمَسِكَ فتبتق

وبعد سِيٍّ بمعنى مثل من قولهم لا سِيًّا في احد وجوهها كما مرَّ في باب الاستثناء. وهي لازمة لها * وبعد لَيْتٍ من اخواتِ اِنَّ في من ابقى علمها وهو الراجح على ما مرَّ هناك * وهي في ذلك كله لا تكفُّ عن العمل في الاسماء المفردة والافعال كما رأيت * واعلم ان ما الداخلة على كي يجوز ان تحسب زائدة فينصب الفعل بعدها بكي او بأن مُضَرَّةً وهو الاكثر. وان تكون مصدرية وكي حرف جَرٍّ فيرفع الفعل على انه صلة ما * والداخلة على اي تشل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو آيًّا ما تدعو فله الاسماء الحسنى. وبينها وبين مجزورها نحو آيًّا الأجلين قضيتُ فلا عدوان عليَّ فان ما بعدها يبقى على حكمه في الوجهين * فتدبر

”كَذَاكَ لَا تُزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدَّمَ“

اي ان لا تُزَادُ بعد الواو في ما عطف على منفي لفظًا نحو لا تستوي الحسنة ولا السيئة. او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين * وهي تُزَادُ هناك لتأكيد النفي تقريرًا كما رأيت. اورفعًا للاحتمال كما في نحو ما جاء زيدٌ ولا عمرو. فانه يحتمل عند سقوطها ان يكون المراد نفي اجتماعها معًا في وقت المحي، فلما جيء بها ارتفع هذا الاحتمال. فتأمل

وَمَا تَزِدُ صَحْحٌ بِهِ أَوْ أَكِيدُ بِالْخِ وَكَفَّ أَحْضَرُ وَقَوَّ مَهْدٌ وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَسْبًا بِهَا أَقْتَضَى مِهِمُ الْغَرَضِ

اي ان ما يُزَادُ من هذه الأحرف يُرَادُ به تصحيح اللفظ كما في نحو أكرمٌ بزيد. فان فاعل الامر لا يكون الأضمرًا للخطاب فلما عدل الى غيره زيدت عليه الباء ليصير على صورة يصح التلظُّظ بها. او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم. او المبالغة كما في نحو لات حين مناص. او الكفُّ كما في نحو حيثما تذهب أذهب. او الحصر كما في نحو إنما أنت مُنذرٌ. او التقوية كما في نحو للثروبا نعبرون. او التهديد اي التوطئة كما في نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام. على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرتهم كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة اِنَّ التأكيدية لإفادة الحصر ونحو ذلك. فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بَدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَأَحْرَفِ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليربط بعامله كما يتعلّق حرف المجرور. وذلك
يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفت لدى الامير. وظرف الزمان نحو
اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما ياءٌ وُلّ
بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماءِ ايةً اي معبودٌ. او بما يُشير الى معناه كقول الشاعر
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ رَبْدًا مُجْفِلٌ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ
اي شجاعٌ عليٌّ وفي الحروبِ جبانٌ. وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيها ولذلك
قيل انها يكفنيان براءة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَرَ وَمَا يُخْصُ أَذْكَرُ وَكُلٌّ يَلْتَزِمُ

وَذَلِكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصَلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرَ

اي ان متعلّق الظرف وحرف المجرور اذا كان يدلّ على كونٍ عامٍّ كالمحصول والوجود
ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدلّ
على كونٍ خاصٍّ كالقيام والتعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك
يكون في ما وقع نعتاً او حالاً او خبراً او صلةً. فيقال مع ارادة الوجود المطلق اعجبي
غلامٌ عند الخليفة ومررت بزيدٍ امام داره وزيدٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي
فوق المنبر. اي موجودٌ عند الخليفة ومستقرٌ امام داره وحاصلٌ تحت الشجرة واستقرّ
فوق المنبر * ومع ارادة الوجود المقيد بصفةٍ اعجبي غلامٌ واقفت عند الخليفة ومررت
بزيدٍ جالساً امام داره وزيدٌ نائمٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر *
وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبي غلامٌ للخليفة ومررت بزيدٍ في داره وهلمّ جرّاً *

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة
موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يجتمعا جميعاً . غير ان الصفة
أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها
حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو أعنده علم الغيب وأفي الله
شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى . او يكون المتعلق قد استعمل
محدوقاً في مثل وشبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حذف على شريطة

التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرْفِ ذِي الْعَهْمِومِ يَدْعَى الْمُسْتَقْرَ . وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا ذُو الْمَجْرِبِ فَأَعْلَمَ وَأَعْمَلِ . وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلِّ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما
مر اولانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وأما الذي متعلقه
خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ماغى لا اعتبار له * وهكذا الجار
والجور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في الجملة واحكامها

يُضَمُّ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمَبْتَدَأِ . وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تَنْسَبُ . وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَالْفَوْ يَحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسند اليه الفعل مخصصةً فيها . فيندرج في
الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يغني عن الخبر . وفي الثاني
الفعل والفاعل ونائبة * وهي تنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو زيد قائم وفعليته
في نحو قام زيد * وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يشكل بنحو قام ابوه زيد وزيداً
ضربت لان الاصل زيد قائم ابوه وضربت زيداً وبهذا الاعتبار تعد الاولى اسمية
والثانية فعلية * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو إن زيداً قائم وهل قام

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغولا يعتد به * واعلم ان المجلة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في جملة الشرط والصلة
ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمى نحو هيات العقيق لان
صدرها اسم فعل لافعل بالحقيقة * واما الصفة فانها مع اشتغالها على المسند والمسند اليه لا
تُحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم الجمل . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي معه في التكلم والمخاطب والغيبة كالمفردات الجمدة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كانتا خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم المجلة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَأَنَّ عَبْدِي ابْنَهُ لِي شَمَلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمى التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند الخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنة لي . فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبرا عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبرا

وَذَاتٌ وَجْهٍ نَحْوُ زَيْدٍ مُقْبِلٌ وَذَاتٌ وَجْهَيْنِ كَعَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة واحدة
نحو زيد مقبل وطننته بزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمى والفعلية نحو عمرو يفعل وطننته صادقا . وتسمى الاولى ذات الوجه
والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٌّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِاعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ الْمَجْوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ أَمْ تَرْتِيبُ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الاعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

نور السموات والارض . او في اثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات والارض بالحق
 تعالى عما يشركون * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي ارسل
 الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائمة * والمفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
 التفسير نحو هل ادلكم على تجارة ينجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله . او مقترنة
 به نحو ما قلت لهم الا ما امرني ان اعبدوا الله ربي وربكم * والجملة المعترضة وهي
 الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
 للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن
 بالفاء او اذا نحو ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا
 هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب
 اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو لولا كلامة الفصل لقضي
 بينهم . وجواب لهما نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم
 ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو
 راكب زيد لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه

آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوابد لا يملئنه ونوايح

او في الاصل كقول الآخر

أعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جممة أسنة قوم لضعاف ولا عزل

او منصوبة كقوله

وبدأت والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

والقسم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلاً علي الاقارع

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيه وغير ذلك ما لا فائتة في استنباطه

وتأخذ المحمل وهي شخير أو وهي مفعول به إذ تذكر

أو وهي حال أولها المضاف ضم أو قد أجابت بعد ربطاً ما جزم

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةَ لِحُمْلَةٍ فِي الطَّرَفَيْنِ سَابِعَةٌ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .
 وكانوا أنفسهم يظلمون * او منعولاً به نحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين
 يصدون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستبشرون . ولا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى * او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام علي يوم وُلِدْتُ ويوم أموت *
 او جواباً للشرط جازم مقترنة بالفاء او اذا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم السر واخفي .
 وان تُصِيبهم سَيِّئَةٌ بما قدمت ايديهم اذا هم يَنْظِتُونَ * او تابعة لمفرد نحو من قبل أن يأتي
 يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم * وأما التابعة للجملة فقد يكون لها
 محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعة ونشق
 القمر . وبها يتم كل فريق سبعاً من الجمل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون
 لها محل من الإعراب لان حتمها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصابته محلاً منه فقد
 تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى المحل المذكور اذا وقعت موقع
 المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها
 لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * وأجيب بان المفرد أعم من ان يكون اسماً
 او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم
 مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي
 له ويترهم في طغيانهم يعمهون . فان جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها .

فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفُضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَمَيَّ صِفَةٌ
 وَشَبِيهًا كَذَاكَ مَعَهَا جَرٌّ فَأَحْفَظْ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان . وبعد
 نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة
 فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك انزلناه . فان
 المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة الجنسية يقرب من

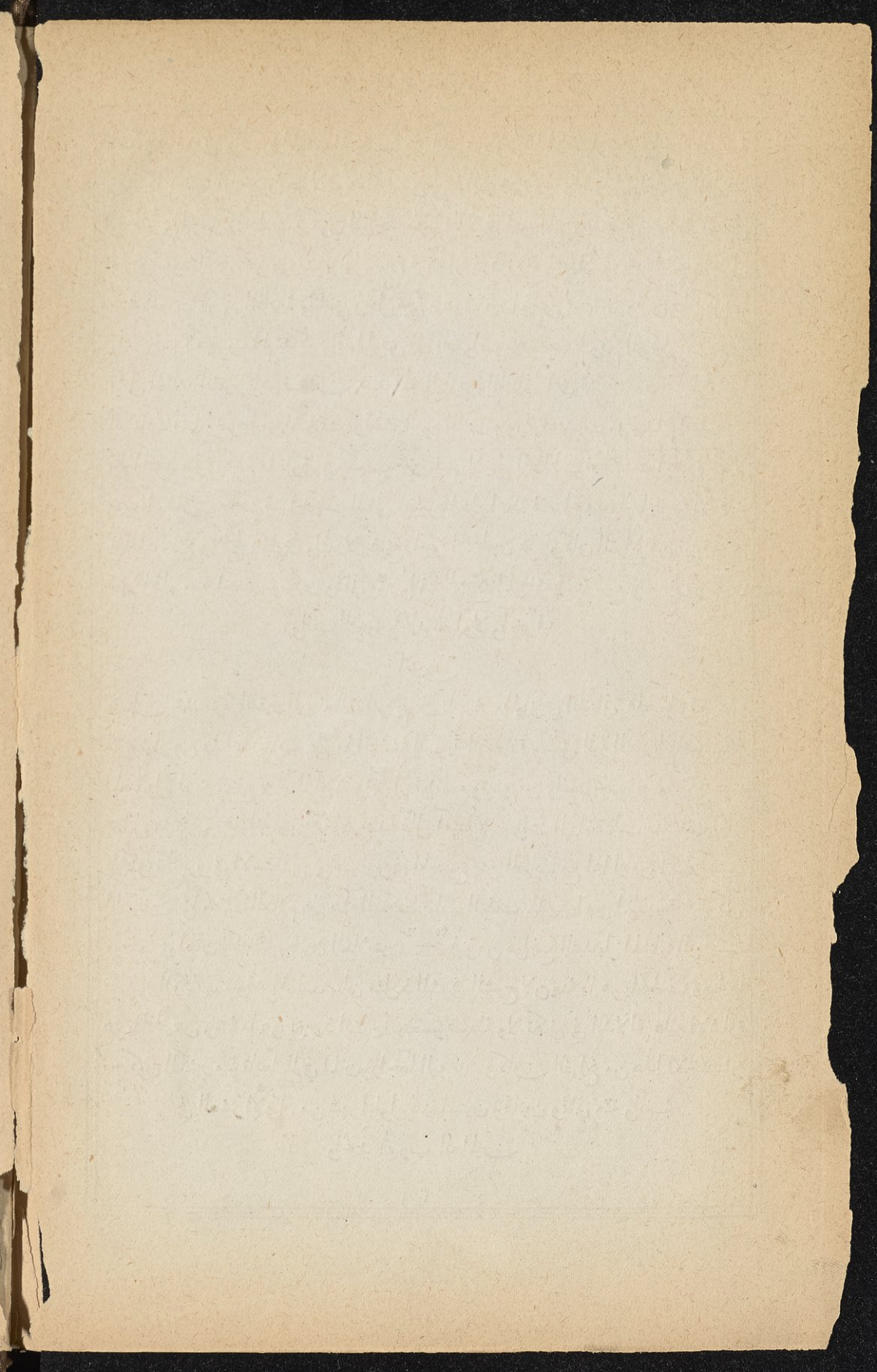
التكره في المعنى والتكره الموصوفه تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحمل المجمله الواقعة بعد كلٍ منها ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه المجمله وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منها حالاً في نحو جاء زيدٌ فوق جواده او على بعيرو . وصفه في نحو مررت برجلٍ بين قومه او في داره . ومحملاً في نحو تعجبتني الخيل عند العرب او في البادية واعجبتني رجلٌ تميمي عند الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذُكر ما لم يُذكر والله الموفق الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبنايُّ اني قد جمعت ما في هذا الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتبٍ شتى تسهيلاً على الطالب فكنت أعدُّ ناسخاً لا مصنفًا . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة و إلا فقد يغلط الناسخ ويصلح الفارئ والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبينه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمانى مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والف للهجرة والحمد لله اولاً و آخراً *

انتهى

يقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبنايُّ هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويحجز ثواب موافقه من واسع احسانه ويُفرغ عليه سجال رحمته ورضوانه وبرحمه الله عبداً قال آمينا * واعلم اني اسقطت منه باب الجمر بالجاره للهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهلها من اكثر كتب المصنفين وأحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملاسة * وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين العلامتين " — " فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحدف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثمانى مئة والف

والحمد لله رب العالمين



اصلاح غلط

صفاة	سطر	خطأ	صوابه
١٢	٨	رَفَعُ	رَفَعُ ✓
٢٨	١٧	مرفوعاً	مرفوعاً ✓
٨١	١٩	نوي	نوي ✓
١٠٢	١٨ و ١٩	فيه	معه ✓
١٠٧	٢٤	المضاف	المضاف اليه ✓
١١٧	٦	المضارع	ان المضارع ✓
١٢٠	١١	صدر	صدر ✓
٢٢٩	١٨	وَكَا مَهَادَى	وَكَا مَهَادَى
٢٥٤	١٢	به	به ✓
٢٥٩	١٠	مر	كما مر ✓
٢٨٠	٠٦	لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ	لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ ✓
٢٨٠	٢٢	لِتُمْكِنِ	لِتُمْكِنِ
٢٨٢	٠٥	لَاقَى	لَاقَى ✓

1850

1	100	100
2	100	100
3	100	100
4	100	100
5	100	100
6	100	100
7	100	100
8	100	100
9	100	100
10	100	100
11	100	100
12	100	100
13	100	100
14	100	100
15	100	100
16	100	100
17	100	100
18	100	100
19	100	100
20	100	100
21	100	100
22	100	100
23	100	100
24	100	100
25	100	100
26	100	100
27	100	100
28	100	100
29	100	100
30	100	100
31	100	100
32	100	100
33	100	100
34	100	100
35	100	100
36	100	100
37	100	100
38	100	100
39	100	100
40	100	100
41	100	100
42	100	100
43	100	100
44	100	100
45	100	100
46	100	100
47	100	100
48	100	100
49	100	100
50	100	100

Folio of a former edition of the Nawā'ih Kirā'

in Kirā'

فہرست

Entertainment, or
Fare of Hos-
pitality

the banner of the Wild Ass

our

کتاب نذالقری فی شرح جوف القرا

مختصر (last edition 1889)

a 2^d Edi
1889

تالیف ناصیف بن عبدالمدالیجی

اللبتانی

Poetic text and commentary
on the Nawā'ih Kirā'

الفصل في بيان...

بجملته...

- ٨
- ١٥
- ١٢
- ٢٧
- ٣١
- ٣٢
- ٣٦
- ٤٠
- ٤٢
- ٤٩
- ٦٠
- ٦٢
- ٧٣

فهرست کتاب زهد القری فی شرح جوف الفراء

۲ الكلمة

۳ الاسم

*derivaed form
built (or proc) form*

۴ الاعراب و البناء

۶ — و المعربات

۷ — بالحركة

۸ — بالحروف

dual + plur

۱۱ ملحقات التنیة و الجمع

virtuality + the inflection

۱۴ تقدیر الاعراب و الحدة

s'abstract

۱۷ امتناع صرف الاسم

unipid

obstacles

۱۹ موانع الصرف

۲۳ بناء الاسم

*undetermined + determinate
indefiniteness + definiteness*

۲۶ النكرة و المعرفة

۳۱ الضمیر

proper nouns

۴۴ العام

۴۷ الإشارة

۵۰ الموصول

عوامل

۶۰ الموامل و المعقولات

suppression & virtuality

بالبس رفوات الاسماء

۶۱ المحذف و التقدير

۶۵ المبتدا و الخبر

۸۴ الفاعل

كتاب في علم الحساب

٦

٦

٦

٦

٧

٨

١١

١٥

١٧

٢٢

٢٦

٣٦

٤٦

٥٣

٥٣

٥٥

٥٦

٥٧

٥٧

٥٨

١٩ نائب الفاعل

باب المنصوبات الاسماء

٢٢ تعلق الفعل بمنصوباته

١٤٧

adverbial modifier

٩٤ المفعول المطلق

٩٦ — به

٩٧ — فيه

١٠٠ — له

١٠٢ — معه

١٠٤ المستثنى

١١٠ الحال

١٣٠ التمييز

باب المجرور بالاضافة

١٢٤ الاضافة

١٤١ الفِعْلُ

١٤٤ كان واحواتها

١٥٣ — كاد

١٥٧ — ظن

١٦١ ما ينصب ثلاثة مفاعيل *objects*

١٦٢ محمود الفعل

١٦٤ افعال للدخ والذم

١٦٨ افعال التعجب

١٧٢ اعراب الفعل و بناؤه

١٧٤ شبه الفعل

١٥٧ لعلقا بلسا

١٥٨ هزله هندن عينا قلعة

١٥٩ قلعة راعنقا

١٦٠ _____

١٦١ _____

١٦٢ _____

١٦٣ _____

١٦٤ هنتسدا

١٦٥ _____

١٦٦ هنيقا

١٦٧ قه لقا

١٦٨ هلقا

١٦٩ لقا لقا

١٧٠ _____

١٧١ _____

١٧٢ ليلقا قمتا ببحا له

١٧٣ هلقا عيدا

١٧٤ هلقا عيدا

١٧٥ هلقا عيدا

١٧٦ هلقا عيدا

١٧٧ هلقا عيدا

الحرف ١٨١

أخرى الحرف
حروف الجر ١٩٠

إنَّ و أحوالها ١٩٩

نواصب الفعل ٢٠٨

المجازم ٢١٤

الحرف المشبهة بليس ٢٢٤

لا النافية للجنس ٢٢٨

النعته (التوابع) ٢٢٤

عطف البيان ٢٤٠

التوكيد ^{تأنيده} ٢٤٣

البدل ٢٤٦

عطف النسق ٢٥٥

الوقف ٢٦١

النداء ٢٦٩

توابع المنادى ٢٨١

الاستغاثة ٢٨٣

الندبة ٢٨٥

الاختصاص ٢٨٧

التحذير و الاغراء ٢٨٨

الاشتغال ٢٩١

التنازع ٢٩٦

Complément

in Particularization

contingentement ou joint

contestation

۸۸۱

۸۸۰

۸۸۱ (with the mean) of verbs + interje⁴

۸۸۲

۸۸۳

۸۸۴

۸۸۵

۸۸۶

۸۸۷

۸۸۸

۸۸۹

۸۹۰

۸۹۱

۸۹۲

۸۹۳

۸۹۴

۸۹۵

۸۹۶

۸۹۷

۸۹۸

۸۹۹

٢٩٤ العدد

٣٠٤ الكنايات

X ٣٠٨ أسماء الافعال والاصوات

٣١٣ تقسيم الكلام

imphoraten?

٣١٥ الطلب

X ٣١٦ ادوات الطلب

٣٢١ احرف النداء

X ٣٢٣ القسَم

٣٢٥ ضمير الثان

X ٣٢٧ ضمير الفسر وكاف الخطاب

X ٣٢٩ قيود الضمائر

٣٣٢ احكام الضمائر

X ٣٣٤ الموصولات الحرفية

X *f* definition ٣٣٥ حرف التعريف

٣٤٨ التنوين

f duality & plurality ٣٤٢ نون التثنية والجمع

X ٣٤٤ - الوقاية

٣٤٦ - التوكيد

٣٤٩ لام

X ٣٥٢ ادوات النفي

٣٥٤ حروف العطف

١٠٦

٨٠٦

٦١٦

٥١٦

٢١٦

١٦٦

٧٦٦

٥٦٦

٤٦٦

١٦٦

٢٦٦

٦٦٦

٥٦٦

٨٦٦

٧٥٦

١٥٦

٢٥٦

٣٥٦

٤٥٦

٥٥٦

Page of 25 di 41861
٣٥٦ قد والسين والسوف (296)

٣٥٦ عند ولدى ومع قطا واذا الفجائية (296)

٣٥٦ اما ولولا ولوما ولو ولما الخينية (297)

٣٦٥ احرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح (301)

٣٦٧ هنر الوصل وهاء السكت (301)

٣٦٩ تاء الثانية (303)

٣٦٩ تحريك الساكن (303)

٣٧٢ الاستئناف (304)

٣٧٣ الحكاية (305)

٣٧٦ المجاورة (305)

٣٧٧ احرف الجر (305)

٣٨٣ تعلق الظرف والمجرور (312)

٣٨٤ الجملة واحكامها (313)

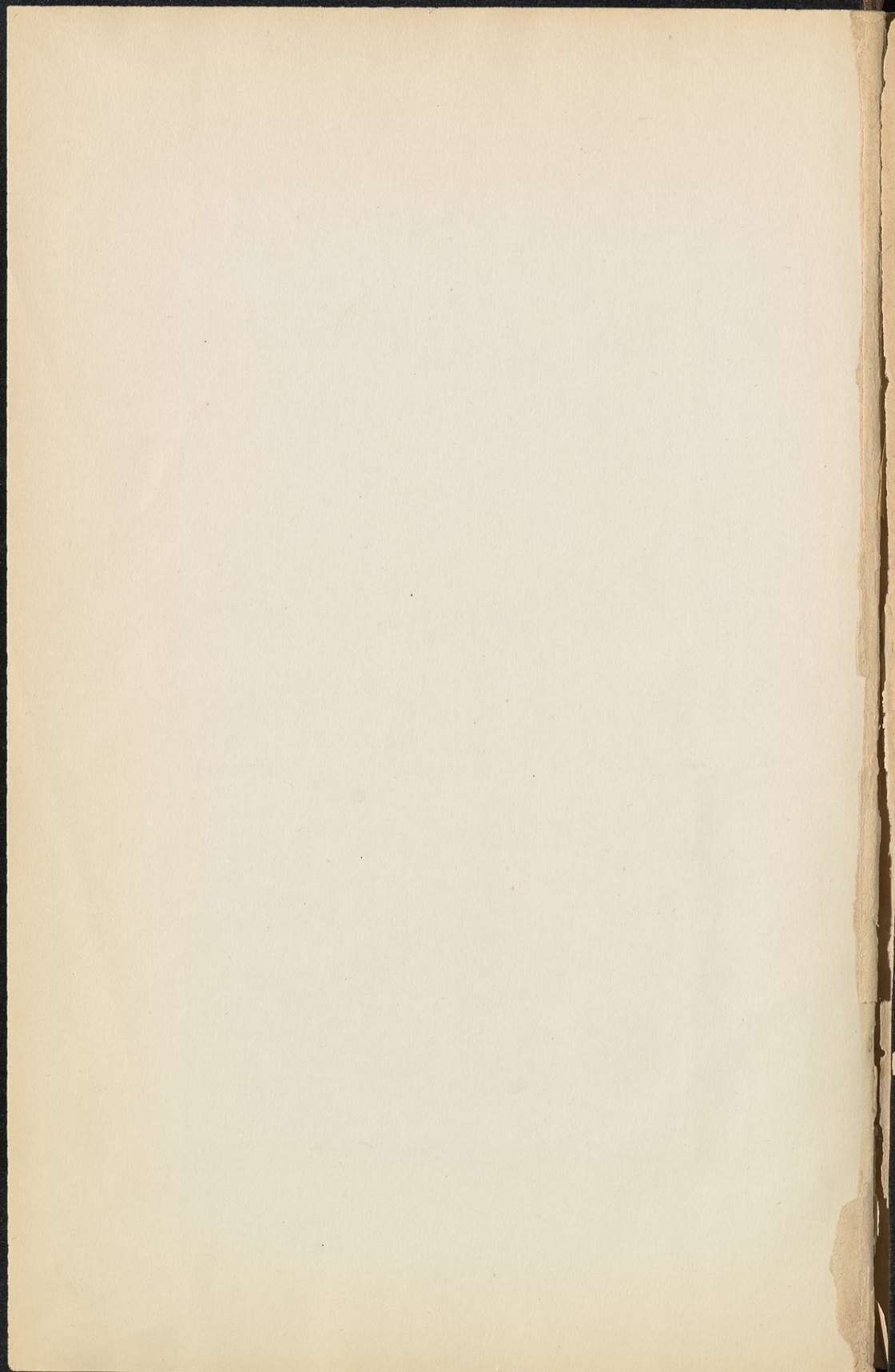
٣٨٧ م 313-317 (317)

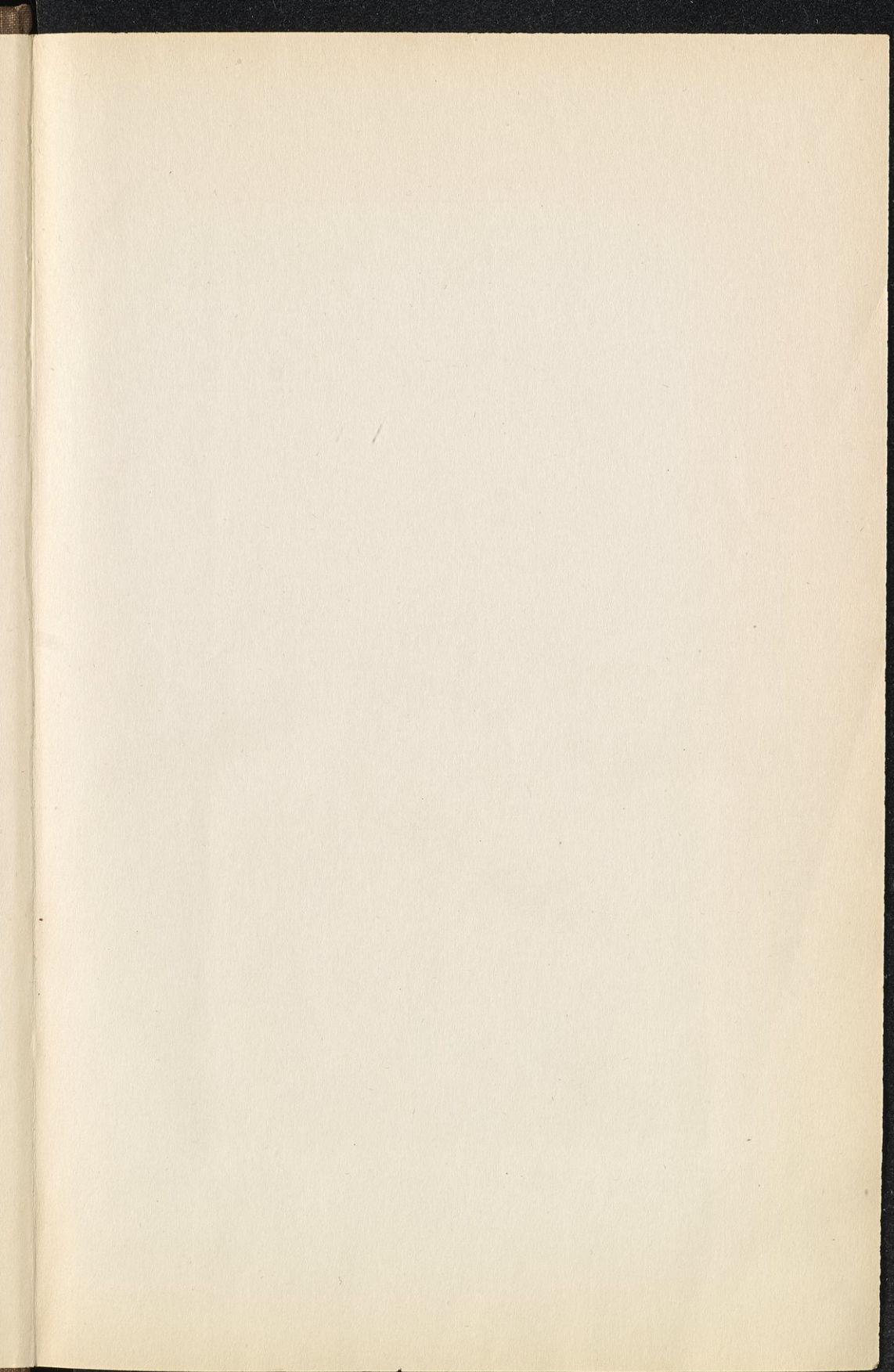
٣٨٨ قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني (317)

٣٨٩ م (317)

موسسات ثبتت
١٢٠٨ - ١٢١٦ / ١٢١٧

١٢١٧ احرف الزمان





893.74
Y24

BOUND

FEB 5 1958

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58919171

893.74 Y24

Kitab nar al-kira fi